ARID Journals

ARID International Journal of Social Sciences and
Humanities (AIJSSH)

Journal home page: <http://arid.my/j/aijssh>

مَجَلَّةُ أُرِيدُ الدَّوْلِيَّةُ لِلْعُلُومِ الْإِنْسَانِيَّةِ وَالْإِجْتِمَاعِيَّةِ

المجلد الثالث، العدد الخامس، كانون الثاني 2021 م

Sale Documents in Oman and Zanzibar

In the period (March 11, 1784 - May 11, 2015)

Historical study, archival and documentary with publication and investigation

Mohamed Abu Salem

وثائق البيع بسلطنة عُمان وزنجبار

في الفترة (11 مارس 1784م – 11 مايو 2015م)

دراسة تاريخية، أرشيفية وثائقية مع نشر وتحقيق

محمد مسعود محمد أبو سالم

كلية الآداب – جامعة المنصورة – مصر

m_abousalem@mans.edu.eg

arid.my/0002-3226

<https://doi.org/10.36772/arid.aijssh.2021.3513>

ARTICLE INFO

Article history:

Received 10/09/2020

Received in revised form 07/10/2020

Accepted 08/11/2020

Available online 02/01/2021

<https://doi.org/10.36772/arid.aijssh.2021.3513>

ABSTRACT

The study deals with the study of Omani and Zanzibar documents. Their main legal action is buying and selling, which took place in different periods of time, cities and villages. The problems are represented by the existence of substantial differences in the Omani documents with the Zanzibar documents dealing with the subject of buying and selling. The existence of some mathematical errors in the comparison of the dates AH in the Gregorian calendar, the quality of sales and purchases, the vocabulary of life and its prices and the reasons for this, and the The number of documents in this geographical region of the Arab world, and how they are documented, used and combined with the Arab-Islamic heritage and inspired by their environment, and the names of the countries, cities and villages mentioned in the documents in question, are mentioned in the documents (31, 39) In regard to the mention of unknown persons and their relationship to legal conduct, as well as the inheritance of a person is not specified the reason for his inheritance and the value of this inheritance, and then the girl who was handed over to the buyer, did not give the document a reason for it, and these things are vague The research was based on the historical and analytical approach through reviewing the primary and secondary sources and criticizing them in cash both externally and internally, with the critical analytical observation of those sources, in addition to interviewing the personalities of some of the holders of these documents or some sheikhs and personalities of Oman, And the use of the diplomatic approach to access the legal versions and parts of documents.

Key words: sale - Sultanate of Oman - Zanzibar - documents - archive.

المُلخَص

البحث بصدد دراسة لمجموعة وثائق عُمانية وزنجبارية تصرفها القانوني الرئيس هو البيع، تمت في فترات زمانية مختلفة ومُدن وقُرى متعددة، بها إشكاليات مُتمثلة في وجود اختلافات جوهرية بالوثائق العُمانية عنها بالوثائق الزنجبارية في تناول موضوع البيع، من حيث الصيغ القانونية والدبلوماسية، بجانب الإشكاليات الخاصة بوجود صعوبة في تحديد الأماكن الجغرافية بدقة، ووجود بعض الأخطاء الحسابية في مقارنة التاريخين الهجري بالميلادي، وأنواع البيوع واختلاف أسعارها، والقواعد العامة التي أثبتت في كتابة هذه الوثائق في تلك المنطقة الجغرافية من العالم العربي، وكيفية توثيقها وألفاظها وعباراتها المُستخدمة والمُمتزجة بالإرث العربي الإسلامي والمستوحاة من تلك البيئة خاصتهم، وأسماء البلدان والمدن والقُرى المذكورة بالوثائق محل الدراسة، هذا بجانب بعض الإشكاليات الموجودة ببعض الوثائق بخصوص أشخاص غير معلوم سبب ذكرهم وعلاقاتهم بالتصرف القانوني، وكذلك ميراث أحد الأشخاص وعدم ذكر مُبررات لميراثه ولا قيمة هذا الميراث، ثم تلك البنات التي تم تسليمها للمُشتري، لم تعط الوثيقة سبباً لذلك، فصارت تلك الأمور مُبهمة وغير مُحددة بالوثائق؛ مما مَثَّل إشكاليات حاول البحث إيجاد تفسير لها، واعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي، وذلك من خلال مُراجعة المصادر الأولية والثانوية ونقدها نقداً خارجياً وداخلياً، مع الملاحظة التحليلية الناقدة لتلك المصادر، بالإضافة لمُقابلة شخصيات بعض من حازي تلك الوثائق أو بعض مشايخ وشخصيات عُمانية، واستخدام المنهج الدبلوماسي للوصول إلى الصيغ والأجزاء القانونية بالوثائق.

الكلمات المفتاحية: البيع – سلطنة عمان – زنجبار – وثائق – أرشيف.

مشكلة الدراسة وأهميته:

البحث بصدد دراسة (83) وثيقة بيع تم تحريرها بسلطنة عُمان وزنجبار، وتمتد تواريخها لأكثر من مائتي عام، من (19 ربيع آخر 1198 هـ - 22 رجب 1436 هـ / 11 مارس 1784 م - 11 مايو 2015 م)، وهي وثائق مفردة مُدونة على ورق أبيض مائل للإصفرار وقليل منها مُغلف بالبلاستيك، وبعضها به آثار رطوبة وتمزق وثقوب بفعل الحشرات، جُلها أصول ما عدا الوثائق بأرقام (7، 9، 20، 52، 57، 63، 69، 76، 77، 80، 81) فهي صور، وتُوجد تلك الوثائق لدى أصحابها الذين احتفظوا بها حماية لحقوقهم، وهناك إشكاليات عديدة بوثائق الدراسة حاول البحث تفسيرها وبيان الاختلافات الجوهرية بين تلك الوثائق التي اختلفت صيغها باختلاف الزمان والمكان، وهل هناك فروق واضحة بين الوثائق العُمانية والأخرى الزنجبارية، وهل كُل منهما ظلت صيغها ثابتة على مر تلك السنوات الطويلة أم اختلفت من حين لآخر؟ وتحديد أماكن الأعيان المبيعة ومقارنة التواريخ، هذا بجانب الإشكاليات الخاصة ببعض المسائل الشائكة ببعض الوثائق، والقواعد العامة التي اتبعت في كتابة هذه الوثائق في تلك المنطقة الجغرافية من العالم العربي، وكيفية توثيقها وألفاظها وعباراتها المُستخدمة والمُمتزجة بالإرث العربي الإسلامي والمستوحاة من البيئة خاصتهم، وأسماء البلدان والمدن والقرى المذكورة بالوثائق محل الدراسة، وهل وجدت بيوع مخالفة للشريعة الإسلامية والعُرف المُتبع، أم لا؟

أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى دراسة مجموعة جديدة من وثائق البيع تتضمن معلومات مُهمة تتعلق بأناس ذوي طبيعة خاصة تحكمهم عادات وتقاليد ثابتة وتجمعهم صلات وروابط من سنين بعيدة، والوثائق من الأهمية بمكان لأن ما لم يُقيد في وثيقة غير موجود [3]، وتلعب الوثائق الدور الأول والأساسي في دراسة الحدث التاريخي، فهي تُكيّف وترسم دقائق كل جُزئية من جُزئياته، وتزيد أهمية الوثائق في دراسة الحدث إذا جاءت على شكل مُعاملات مالية أو اجتماعية ودينية، مما يُعطينا صورة واضحة عن شكل وكيفية تصرفات أفراد المُجتمع، وهل هم مُلتزمون بما يفرضه دينهم وعاداتهم وتقاليدهم أم أن الأمر غير ذلك [38]، والوثائق التي يُركز البحث على دراستها هي من هذا النوع، والبحث الوثائقي التاريخي لا يهدف فقط الوصول إلى المعلومات، بل إن أهم النتائج التي تتمخض عن أي بحث تكمن في التعميمات أو المبادئ التي تُستخلص من الحقائق التي توصل إليها [43].

1 - نشر وثائق جديدة ذات طبيعة مُتميزة من النادر وجود مثيلاتها في الدراسات الوثائقية.

2 - الخروج بقواعد عامة اتبعت في كتابة مثل هذه الوثائق في تلك المنطقة الجغرافية من العالم العربي، وكيفية توثيقها وعباراتها وألفاظها المُستخدمة والمُمتزجة بالإرث العربي الإسلامي والمستوحاة من البيئة خاصتهم.

- 3 -القيام بعمل دراسة تاريخية للبيع، ثم عمل دراسة أرشيفية للوثائق محل الدراسة.
 - 4 -الوقوف على نوعية المبيعات وأسباب اختلاف أسعارها.
 - 5 -حصر أسماء القبائل والأشخاص، والأماكن الجغرافية، والبلدان والقرى المذكورة بسلطنة عُمان وزنجبار والمذكورة بالوثائق محل الدراسة، في الفترة التاريخية (11 مارس 1784م – 11 مايو 2015م).
 - 6 -طرح تفسير موضوعي للإشكاليات الخاصة بالوثيقتين (31، 39).
- منهجية البحث وأدواته:** اعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي، وذلك من خلال مراجعة المصادر الأولية والثانوية ونقدها نقداً داخلياً وخارجياً، مع الملاحظة التحليلية الناقدة لتلك المصادر، بالإضافة للمقابلات الشخصية لشخصيات عُمانية، بجانب المنهج الوثائقي الدبلوماسي للتعرف على الصيغ القانونية الواردة في وثائق الدراسة ورصدها في الدراسة الدبلوماسية، مع تقديم دراسة أرشيفية لتلك الوثائق.

مقدمة:

عقود البيع هي مصادر للملكيات، فالعقود الناقلة للملكية مثل عقود البيع ونحوها من أهم مصادر الملكية وأعمالها وأكثرها وقوعاً في الحياة المدنية؛ لأنها تمثل النشاط الاقتصادي الذي يُحقق حاجات الناس من طريق التعامل، أما الأسباب الأخرى للملكية فهي قليلة الوقوع في الحياة، ويدخل في العقود التي هي سبب مباشر للملكية حالتان، الأولى: العقود الجبرية التي تُجريها السلطة القضائية مباشرة، بالنيابة عن المالك الحقيقي، كبيع مال المدين جبراً عنه لوفاء ديونه، وبيع الأموال المُحتكرة، فالمُتملك يملك عن طريق عقد بيع صريح بإرادة القضاء، والثانية: نزع الملكية الجبري [30]⁽¹⁾، وعقود البيع من أهم العقود وأكثرها انتشاراً وممارسة في الحياة البشرية قديماً وحديثاً، يقترن بوجود الحياة الاجتماعية بين الناس، وقد وجدت في الحضارات القديمة سواء البابلية أم الفرعونية، وكانت لها قواعد ومحددات لإتمامها⁽²⁾.

¹ نزع الملكية الجبري له صورتان: الأولى هي الشفعة: وهي عند الحنفية حق الشريك أو الجار الملاصق بتملك العقار المبيع جبراً على مُشتريه بما بذل من ثمن ونفقات، وقصرها الجمهور على الشريك، والثانية هي الاستملاك للصالح العام: وهو استملاك الأرض بسعرها العادل جبراً عن صاحبها للضرورة أو المصلحة العامة، والمُتملك من هذا الطريق يملك بناء على عقد بيع جبري مُقدر بإرادة السلطة، وعلى هذا فالعقد المُسبب للملكية إما أن يكون رضائياً أو جبرياً، والجبري: إما صريح كما في بيع مال المدين، أو مُفترض كما في الشفعة ونزع الملكية، وقد يكون التملك عن طريق الخلفية: وهي أن يخلف شخص غيره فيما كان يملكه، أو يحل شيء محل شيء آخر، فهي نوعان: خلفية شخص عن شخص وهي الإرث، وخلفية شيء عن شيء وهي التضمين، والإرث سبب جبري للتملك يتلقى به الوارث بحكم الشرع ما يتركه المورث من أموال التركة، والتضمين هو إيجاب الضمان أو التعويض على من أُلِف شيئاً لغيره، أو غصب منه شيئاً فهلك أو فقد، أو ألحق ضرراً بغيره، ويدخل فيه الديات وأروش الجنایات: أي الأعياض المالية المُقدرة شرعاً الواجبة على الجاني في الجراحات، وقد يكون التملك بالتولد من المملوك: معناه أن ما يتولد من شيء مملوك يكون مملوكاً لصاحب الأصل؛ لأن مالك الأصل هو مالك الفرع، سواء أكان التولد بفعل مالك الأصل، أم بالطبيعة والخلق، فغاصب الأرض الذي زرعها يملك الزرع عند الجمهور غير الحنابلة [30].

² يسهل عقد البيع التعاون في تبادل المنافع والأموال، فإذا كان المال هو عصب الحياة، فإن الإنسان يُنفق نسبة كبيرة منه في شراء ضروراته وحاجياته وكمالياته، وهذا البيع يقتضي أن يكون هناك عقد له، ولذا أهتمت به الديانات السماوية وفصلت في أحكامه، وكذلك اهتمت به القوانين الوضعية اهتماماً كبيراً. [73]، وقد حررت وثائق البيع في الحياة البابلية بأسلوب غير شخصي، وكانت تنتهي بقائمة الشهود والتاريخ، وإذا ما أراد الكاتب أن يذكر اسمه وضعه في نهاية قائمة الشهود، وكذلك تم نفس الشيء في الوثائق المصرية القديمة؛ حيث كان يتم البيع مقابل الفضة أو الرصاص أو البرونز، ويدفع الثمن فوراً، وإن لم يتسلم المُشتري المبيع، وهو ما يُطلق عليه "بيع السلم" يأخذ صكاً من البائع بالدين، وينص العقد على الشروط الجزائية التي ستوقع على من يخل بما ورد في التعاقد، وقد يُنص على تكلفة توثيق

عقود البيع في المجتمع العربي الإسلامي: شرعت عقود البيع والإجارة والمضاربة والمساواة والكفالة والحوالة والصِّلح وغيرها من العقود في الإسلام؛ لأنها تمس مصالح الناس العامة كالحاجة إلى الزراعة والصناعة والتجارة والسياسة العادلة والحُكم الصالح [63]⁽³⁾، وقد حث الله ورسوله المؤمنين بالوفاء بالعقود، فالمسلمون عند شروطهم، فيجب الوفاء بالعقود والعقود على حسب الشروط المُتفق عليها ما لم تُخالف أوامر الشرع، ومن شروط العقود في الإسلام عدم الغدر [29]⁽⁴⁾.

تعريفه ومشروعيته وأركانه: يُطلق البيع لغة على التملك والتملك، وفي الشرع: (مُبادلة عين مالية ولو في الذمة أو منفعة مُباحة بأحدهما على التأييد غير ربا ولا قرض)، وهو مشروع في الكتاب والسنة والإجماع، والبيع هو من عقود المعاوضة التي لا بد أن يكون هناك مُقابل للمُتعاقدين سواء كانت نقوداً، أو عيناً، أو منفعة أو عملاً أو غيرها [73]، وتتمثل أركان عقد البيع في (الرضا بين الأطراف، المحل، السبب)⁽⁵⁾.

العقد إلى جانب الثمن، وكانت القيمة تتضمن أيضاً كل ما يرتبط بالأرض من عبيد وطيور ومبانٍ وحدائق، وتملك القوى العقلية كان أساساً في عملية البيع؛ فقد نص القانون مثلاً على أن الصرع عيب يلغي البيع، وكان على المشتري أن يتبين وجوده لدى البائع خلال مائة يوماً وبعدها يُصبح العقد ساري المفعول، أما في عصر حمورابي فكان يُعطى للمشتري شهراً لاستبيان هذا المرض، وفي هذه الحالة يحق له أن يلغي العقد، أما إذا ظهرت الإصابة بهذا المرض عقب تلك الفترة؛ فإنها تُعد حديثة، ولا يترتب عليها إلغاء العقد، ووجدت عقوبات مُحددة على البائع عند رجوعه عن الصفقة، وتضمن العقد نوعاً من القسَم ولو ضمناً على الأقل، وجرت التقاليد في كثير من الأحيان أن يُدَّيَل الكاتب عقود البيع بعبارة تقليدية هي دفع المبلغ بالتمام، ولا تختلف القوانين الآشورية فيما يتعلق بالشؤون الأخرى المتعلقة بالتجارة عن القوانين البابلية؛ حتى أنها نصت على إجراءات مُماثلة فيما تعلق بالتبادل والقروض والرهون والضمانات [41].

³ وجدت وثائق عربية في كاتدرائية سرقسطة بإسبانيا ألقت الضوء على تاريخ المُدجنين وأحوالهم في مملكة أراغون منذ القرن العاشر الميلادي إلى القرن الخامس عشر، كان من ضمنها مجموعة من عقود البيع التي عُقدت بين أفراد من المُدجنين وبين المدجنين والنصارى، [19]، علاوة على وجود عقود بيع مُتصلة بالعبيد لديهم كذلك، ووجدت بها ما يؤكد تحصيل رسوم على عقود البيع. [36].

⁴ وموضوع العقد هو المقصد الأصلي الذي شرع العقد من أجله، وهو واحد ثابت في كل فئة أو نوع من أنواع العقود، يختلف باختلاف فئات العقود أو أنواعها، وهو في عقود البيع عبارة عن نقل ملكية المبيع للمشتري بعوض، ويتحدد موضوع العقد في الحقيقة مع عبارتي: المقصد الأصلي للعقد (أو الغاية النوعية من العقد)، وحُكم العقد [30]، وبما أن بعض عقود البيع بها ما يحتاج للميزان والمكيال فقد وجد ديوان القبان، الذي كان من مهامه تسجيل عقود البيع⁽⁴⁾، وعقود البيع لا يُشترط في صحتها أن يُراد بها وجه الله، بل تصح بدون هذه الإرادة، أو بإرادة سبئية كإرادة الرِياء، والجاه والاستعلاء، والمنافع الشخصية، والإضرار بالآخرين [8]، ولكن يجب إيفاء الناس في عقود البيع وسائر المُعاولات جميع ما عليك دون بخس حقوقهم ولا غشهم ولا خداعهم ولا ظلمهم [33]، وشرط أن البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، نجد أن الحنفية لم يُثبتوا خيار المُجلس وَحَمَلُوا كَلِمَةَ التفرق عَلَى التفرق بالأقوال، وأما الشافعية فقد أثبتوا خيار المجلس وحملوا لفظة التفرق عَلَى التفرق بالأبدان، أما شرط وجوب القبول في البيع، فهو أنه لا يُمكن لإنسان أن يُثبت ملكاً لآخر بدون قبوله ورضاه؛ لأنَّ إِبْثَاتِ الْمَلِكِ مُتَوَقَّفٌ عَلَى الرِّضَا والقبول، ويتفرع من هذه القاعدة وجوب القبول بعد الإيجاب في عقود البيع والهبة، والإيجاب والقبول إما أن يكون مُتَرَاخِياً أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ، أي أن يكون الإيجاب أولاً والقبول ثانياً، ففي هذه الحالة لا شَكَّ أَنَّ الْبَيْعَ يَنْعَقِدُ، وَإِمَّا أَنْ يَصْدُرَا مَعَا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، وفي هذه الصورة الثانية فعلى رأي بعض الفقهاء ينعقد البيع وعلى رأي غيره لا ينعقد، والإيجاب هو أول كلام وأن القبول هو ثاني كلام يشمل اختيارها القول الثاني، ويجب أن يكون القبول من الذي وجه إليه الإيجاب فلو أوجب شخص البيع لشخص فقيل البيع آخر كان موجوداً في مجلس البيع فالبيع لا ينعقد، ولكن إذا قال شخص لآخر: بعتك هذا المال وأمر الموجه إليه الإيجاب آخر موجوداً في مجلس العقد أن يقبل البيع فقبله ينظر ماذا قبل ذلك الشخص فإن كان قبل البيع بألفاظ قبول الرسول للبيع فالبيع ينعقد وأما إذا قبل بألفاظ قبول الوكيل للبيع فالبيع لا ينعقد، والبيع ينعقد بالإيجاب والقبول بدون أن يتوقف الانعقاد على إذن أحد؛ لأن الإنسان له حق التصرف في ملكه كيفما يشاء ولا يحتاج في تصرفه لإن إذن آخر، وعلى هذا فكما يحق للإنسان أن يبيع داره وأمواله المنقولة لشخص آخر بدون إذن فكذا يحق له أن يبيع أشجاره المغروسة في أرض وَفَقَ مَرْبُوطَةً بِمَقَاطَعَةٍ أَوْ أَنْبِيَتَهُ الْمُنْشَأَةَ عَلَى أَرْضٍ مَوْفُوقَةً بِدُونِ إِذْنٍ، [4] ومن لزوم العقود تحريم الغدر؛ حيث قال الله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود" [46]، وقال تعالى: "وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسؤولاً" [46]، فالغدر خيانة الإنسان في موضع الاستئمان، بمعنى أن ياتمنك أحد في شيء ثم تغدر به، سواء أعطيت عهداً أم لم تعطه، وذلك لأن الذي اتتمنك: اعتمد عليك ووثق بك، فإذا خنته فقد غدرت به، وهذا يشمل كل العقود ومنها عقود البيع، فإذا بعث شيئاً على أخيك فالواجب عليك أن تقي بالعقد، وإن كان بينكما شرط فأوفه، سواء كان عديماً أم وجودياً. [39].

⁵ يُضاف لهم في بعض العقود الشكلية مثل تسجيل المبيع، أما شروط الصحة واللزوم في عقد البيع فهي شروط الصحة، وهي إما عامة أو خاصة، فالشروط العامة هي التي يجب أن تتحقق في كل أنواع البيع لاعتبار صحته شرعاً، وهي إجمالاً أن يخلو عقد البيع من عيوب (الجهالة، والإكراه والتوقيت، والغرر، والضرر، والشروط المُفسدة)، أما الجهالة، فيراد بها الجهالة الفاحشة أو التي تقضي إلى نزاع يتعذر حله، وهو النزاع الذي تتساوى فيه حُجَّة الطرفين بالاستناد إلى الجهالة مثل: جهالة المبيع جنساً أو نوعاً أو قدراً بالنسبة إلى المشتري، جهالة الثمن كذلك، فلا يصح بيع الشيء بثمن مثله، أو بما سيستقر عليه السعر، جهالة الأجل كما في الثمن المؤجل، أو في خيار الشرط؛ حيث يجب أن تكون المدة معلومة وإلا فسد العقد، والجهالة في وسائل التوثيق، كما لو اشترط البائع تقديم كفيل أو رهن بالثمن المؤجل، فيجب أن يكونا مُعينين وإلا فسد العقد [13]، وتحديد الثمن بسعر السوق، وبيان المقصد الحقيقي من اشتراط معرفة الثمن في عقود البيع؛ فيجب أن يكون الثمن معروفاً حتى لا تؤدي جهالته للنزاع بين الطرفين، وألا يكون مُخَالَفاً لِلنَّصِّ وَمَقَاصِدِ الشَّرْعِ [26]، واعتماد سعر الصرف السائد يوم الاستيفاء أساساً في تحصيل الديون المؤجلة والأموال الثابتة في الذمة، وعدم النظر إلى ما كان عليه سعر الصرف يوم وقوع البيع أو القرض بشرط عدم انقطاع النقد عن أيدي الناس أو كسبه،

شروط صحة عقود البيوع: يُشترط في عقود المعاوضات المالية أن يكون المحل مُعيناً مُعيناً نافعاً للجهالة، وإذا كان المحل معلوماً للمتعاقدين فلا حاجة بوصفه وتعريفه بوجه آخر ما لم يتغير، ومن ثم فالمبدأ الذي يحكم الاتفاق هو مبدأ سلطان الإرادة وأن العقد شريعة المتعاقدين، والعقد هو ارتباط الإيجاب بالقبول وتوافقهما على وجه يثبت أثره في المعقود [55]⁽⁶⁾.

الشرط الفاسد: هناك شروط مُفسدة للعقد، وهي على ثلاثة أنواع كالتالي: شرط فاسد مُبطل للبيع، كشرط بيع آخر، أو سلف، أو قرض؛ لهذا يبطل العقد؛ لأنه بيعتان في بيعه، وهذا منهي عنه، والنهي يقتضي الفساد، مثل بعتك على أن تبيعني كذا، أو تقرضني، وشرط فاسد غير مُفسد للبيع، وهو شرط في العقد يُنافي مُقتضاه، كأن يبيع بشرط ألا يبيعه المُشتري أو أن لا يهبه، فهذا الشرط باطل في ذاته ولكنه لا يُبطل البيع فيصح البيع ولا يُعمل بالشرط، وشرط فاسد يمنع انعقاد البيع مثل: بعت

فالنقد لا تُقصد لذاتها، وإنما هي وسيلة إلى التعامل بها وتحصيل المنافع بواسطتها، وبناء على ذلك فإن التعامل بالنقد الورقية اليوم بيعاً وشراء يُعد صرفاً وتنطبق عليه أحكام الصرف المطبقة على بيع الذهب والفضة، ولما كان بيع الصرف أقرب أنواع البيع إلى الربا، فإن الفقه قد احتاط كثيراً لهذا النوع من التعامل واشترط له شروطاً خاصة زائدة على الشروط التي يجب توفرها في كل بيع، مما جعل هذا العقد من أكثر عقود البيع قيوداً، ولهذا فقد سار فقهاء الإسلام في استنباطهم لأحكام الصرف وبيان قواعده وضوابطه على تضيق التعامل به لإبعاد الناس عن الربا وشبهته حتى غدا باب الصرف من أضيق أبواب التعامل تحقيقاً لمصلحة التعامل بالأثمان [69]، ومسألة اجرة الدال وأجرة عقد البيع، أي اجرة كاتب الوثيقة، وكذا ثمن ما يكتب فيه [31]، وبالموازاة مع ذلك، نجد أن الشيء الذي هو محل الالتزام يجب أن يكون مُعيناً على الأقل بالنسبة إلى نوعه، ويسوغ أن يكون مقدار الشيء غير مُحدد إذا كان قابلاً للتحديد فيما بعد، أما بالنسبة للإكراه، فهو حمل المُستكره على أمر يفعله وهو إما إكراه مُلجئ أو تام، أي أن يجد المُستكره نفسه مُضطراً لفعل الأمر المُكره عليه، وذلك كالتهديد بالقتل أو الضرب الذي يخشى منه ضياع عضو، وصورة بيع التلجنة أو بيع الأمانة هي أن يخاف الإنسان اعتداء ظالم على بعض ما يملك، فيتظاهر هو ببيعه لثالث فراراً منه، ويتم العقد مُستوفياً أركانه وشرائطه، أما الإكراه غير المُلجئ أو الناقص كالتهديد بالحبس أو الضرب أو إيقاع الظلم به كمنع ترقية في وظيفته أو إنزاله درجة، وبالنسبة للتوقيف فهو أن يُوقت البيع بمدة كما لو قال: بعتك هذا الثوب شهراً أو سنة، فيكون البيع فاسداً؛ لأن ملكية العين لا تقبل التاقيت، ولأن عقد البيع هو من عقود التملك، وبالنسبة لغرر الوجود فهو مُبطل للبيع، وبيع الغرر هو ما كان المبيع فيه مُحتماً للوجود والعدم، كبيع نتائج الإنتاج، وبالنسبة للضرر فيزداد به ما إذا كان تسليم المبيع لا يُمكن إلا بإدخال ضرر للبائع، كما لو باع جذعاً مُعيناً في سقف ميني فإن التنفيذ يقضي بهدم ما حول الجذع، أما الشرط المُفسد فهو كل شرط فيه نفع لأحد المُتبايعين، إذا لم يكن قد ورد بالشرع، أو جرى به العرف، أو يقتضيه العقد، أو يلائم مُقتضاه، مثل أن يبيع داراً على أن يظل مُقيماً بها مدة مُعينة، أما بالنسبة للشروط التي تخص بعض أنواع البيع دون بعض مثل القبض في بيع المنقولات: أي أنه إذا باع شخص شيئاً من المنقولات التي كان قد اشتراها، يُشترط لصحة بيعه أن يكون قد قبضها من بائنها الأول، لأن المنقول يكثر هلاكه فيكون في بيعه ثانية قبل قبضه غرراً، أما إذا كان عقاراً فيجوز بيعه قبل القبض، ثم معرفة الثمن الأول إذا كان البيع مُرابحة أو تولية أو اشتراكاً، ثم المقايضة في البدلين قبل الافتراق إذا كان البيع صرفاً، ثم توافر شرط السلم إذا كان البيع سلماً، ثم المُماثلة في البدلين إذا كان المال ربوياً والخلو عن شبهة الربا، وبالنسبة لشروط لزوم البيع فهي التي تأتي بعد شروط الانعقاد والنفاذ، فيُشترط لنفاذ البيع خلوه من أحد الخيارات التي تسوغ لأحد العاقدين فسخ العقد مثل: خيار الشرط والوصف والنقد والتعيين، والرؤية، والعيب والغبن مع التغير، فإذا وجد في البيع شيء من هذه الخيارات منع نفاذه في حق من له الخيار، فكان له أن يسخّ البائع أو أن يقبله، إلا إذا حدث مانع من ذلك، وإذا قُفد شرط من شروط الانعقاد بطل البيع، أو من شروط الصحة فسد، أو من شروط النفاذ توقف وكان لمن له الخيار فسخه [13]، واشترط ما لا يقتضيه العقد ولا ينافيه وليس فيه مصلحة للعقد، بعض الفقهاء يبحث هذا الشرط تحت مسمى (اشترط البائع أو المُشتري منفعة مُعينة، أو القيام بعمل معلوم في المعقود عليه) ولا مشاحة في الاصطلاح، ويمثل الفقهاء لهذه المسألة فيما لو باع رجل بيته واستثنى سكنه مدة معلومة، أو باع الدابة، واشترط ركوبها إلى مكان معين، وهذا الشرط فيه نفع للبائع، وقد يكون النفع للمشتري كما لو اشترى حطباً واشترط على البائع حمله إلى بيته، أو اشترط تكسيره، أو اشترى ثوباً، واشترط المُشتري على البائع خياطته، وهذه الشروط ليس فيها مصلحة ترجع للعقد كالرهن والضمان والتأجيل، وإن كان فيه مصلحة للعقد، وهذا بديهي، لأن أي شرط يضعه أحد العاقدين فلا بد فيه من مصلحة ما ترجع إليه، وإلا لما تكلف اشتراطه، المهم أن شرط حمل الحطب لا يرجع إلى عقد بيع الحطب بمصلحة، فهما عقدان مُستقلان: عقد بيع، وعقد إجارة جمعا في عقد واحد، وكان عقد الإجارة مشروطاً في عقد البيع، فهذا الشرط هو ما يُسمى: شرط لا يقتضيه العقد، ولا ينافيه، وليس فيه مصلحة للعقد، وقد اختلف العلماء في صحة مثل هذا الشرط [24].

⁶ ويجب أن يرد العقد على ما يأتي: الأعيان منقولة كانت أم عقاراً؛ لتمليكها بعوض أو بغير عوض أو لحفظها وديعة أو لاستهلاكها بالانتفاع بها قرضاً، ومنافع الأعيان أي الانتفاع بها بعوض أو بغير عوض، ولعمل مُعين أو خدمة مُعينة، أو أي شيء آخر لا يكون الالتزام به محظوراً شرعاً أو بنص في القانون، ويكون الإيجاب والقبول بصيغة الماضي، كما يكون كذلك بصيغة المضارع أو الأمر إذا أريد بها الحال، وصيغة الاستقبال التي هي بمعنى الوعد المجرد يُنعقد بها العقد وعداً مُلزماً إذا انصرف إلى ذلك قصد المتعاقدين [55]، وعند الفقهاء أي عقد من عقود البيع بعد دخول وقت الصلاة ممن تجب عليه صلاة الجمعة يُعتبر عقداً باطلاً، وإنه بعد الأذان يتوقف من تجب عليه الصلاة ويأتي يصلي، فإذا انتهى من الصلاة يعود إلى عمله وبيعه وشرائه [71]، أي أن البيع قول وإيجاب باللفظ الماضي والمُستقبل، فالماضي فيه حقيقة والمُستقبل كناية، ويقع صريحاً وكناية إذا فهم منها نقل الملك [18]، وتأتي صيغة العقود وصيغها بجملة فعلية واسميّة، وما يقوم مقامها اختصاراً كإنشاء عقود البيع بما يدل عليها اصطلاحاً من عبارات مثل: بعتك - اشتريت منك - أبيعك - أشتري منك - بغي - بُعُك - اشترى مني - اشتريت منك - ونحوها، وتُحلّ العقود بعبارات تدلّ عليها مثل: فسختُ البيع [16]، ويعتقد البيع في الشرع بصورتين أولهما: قولية؛ لأنه متفق على جوازها، والثانية فعلية، لما فيها من الخلاف بين أهل العلم، فقدم المُتفق عليه على المُختلف فيه [21].

أو اشترى إن رضي زيد، والبيع المعلق على شرط، وبيع البراءة من كل عيب، أي إذا باع شخص سلعة واشترط على المشتري البراءة من كل عيب بها، أو باعه بشرط البراءة مما يحدث بعد العقد [73]⁽⁷⁾.

فسخ عقود البيع: لا يفسخ عقد البيع لعدم دفع الثمن إلا إذا اشترط البائع خيار النقد، أي أن المشتري إذا لم يدفع الثمن في الأجل المحدد كثلاثة أيام، فلا بيع بينهما، وإن كان الثمن حال الأداء أي معجلاً، وجب أدائه فوراً، وإن كان الثمن مؤجلاً إلى أجل معلوم، لزم أدائه عند حلول أجله، وإن كان مقسطاً أدى كل قسط في ميعاده [30]⁽⁸⁾.

حالات من لا تصح بيوعهم: توجد حالات لا تصح بيوعهم، فمثلاً لا يجوز شراء الأبق، ولا بيع الحنطة بالدقيق، ويمنع الرق من عقود البيع بغير إذن سيده، وجُملة أحوال المحجور عليهم في بيوعهم أنها تنقسم إلى التالي: قسم يصح منهم الشراء مع الحجر بإذن وبغير إذن، وقسم لا يصح منهم الشراء مع الحجر لا بإذن ولا بغير إذن، وقسم لا يصح منهم الشراء بغير إذن واختلاف في صحته بإذن، وقسم يصح منهم الشراء بإذن واختلاف في صحته بغير إذن [9].

بعض البيوع الفقهية الجائزة: من البيوع الفقهية الإسلامية أنه إذا اشترى رجل جارية فإن عقد بيعها يُفيد حل وطئها ضمناً مع أنه ليس عقد نكاح، والعقد في هذه الحالة لم يكن لمجرد التلذذ بوطنها وإنما هو لملكها قصداً والتلذذ بها ضمناً فهو عقد بيع لا عقد نكاح [13]⁽¹⁰⁾.

⁷ وللحنفية اصطلاح انفردوا به عن بقية المذاهب في مسائل (وصف العقود) بالصحة أو البطلان، فذهب الجمهور إلى أن العقد لا يحتمل إلا وصفين (الصحة أو البطلان، والفساد عندهم مرادف للبطلان)، وذهب الحنفية إلى وجود مرتبة ثالثة بين المرتبتين وهي مرتبة الفساد، وهي أن يتعلق الشرط المُفسد بوصف العقد لا بأصله، وعليه فإن الفساد في العقود قابل للتصحيح بخلاف البطلان، وهناك من العقود ما نص الشارع فيه على (فساد العقد وتحريمه)، لكن أبقى الخيار فيها للمتضرر، وبناء عليه يتضح أن الشروط الفاسدة على قسمين هما: 1- شروط لا بد من إسقاطها ولا يصح العقد بها ويُسقطها القاضي أو الطرفين. 2- عقد فاسد لكن يصح إذا رضى المتضرر، وتصحيح العقود يكون بإبطال الشروط الفاسدة والالتزام بالشروط الصحيحة [66].

⁸ أما حكم الاستحقاق في عقود البيع، فالاستحقاق لغة هو طلب الحق، أي هو أن يدعي شخص ملكية شيء، ويُثبت دعواه، ويقضي له القاضي بملكيتها، وانتزاعه من يد حائز [30]، ومن أنواع الشراكة الفاسدة أن يشتري رجل شيئاً، فيقول له آخر: «أشركني فيه» فهذا بمنزلة البيع بمثل ما اشترى في النصف، فإن تم ذلك قبل أن يقبض المشتري الأول المبيع لم يجز الإشراك؛ لأن الإشراك والتولية في عقود البيع لا يجوزان قبل القبض، ويكون العقد فاسداً؛ لأنه بيع لمبيع منقول قبل القبض، وإن كان ذلك بعد القبض جاز، ويُزَمُّ المشتري الشريك نصف الثمن، فإن كان الشريك لا يعلم بمقدار الثمن فهو بالخيار إذا علم، إن شاء أخذ حصته من المبيع وإن شاء تركها [30]، ويكره شراء الإنسان ما تصدق به ممن تصدق عليه، والهبات والصدقات من العقود التي لا يُقبلها عوض، بخلاف عقود البيع فهي عقود بيع [72].

⁹ القسم الأول: هو المحجور عليه بالفلس يصح شراؤه بغير إذن غرمائه لأن الحجر عليه مُستحق في ماله لأجل غرمائه فيمنع من دفع الثمن منه لِيَتَعَلَّقَ حَقُّ غَرَمَائِهِ بِهِ، وَلَا يَفْسَخَ عَلَيْهِ الْعَقْدُ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ لِلْغَرَمَاءِ حَقٌّ، وَيَكُونُ الثَّمَنُ فِي ذِمَّتِهِ إِذَا أُيْسَرَ بَعْدَ فَكِّ حَجَرِهِ دَفْعَ مِنْهُ، وَكَذَا الْمُكَاتِبُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُطْلَقَ التَّصَرُّفِ فَإِنَّ عَقْدَهُ مَاضِيَةً مَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا مُحَابَاةٌ، وَلَهُ دَفْعُ الثَّمَنِ مِمَّا فِي يَدِهِ وَلَيْسَ لِلْسَيِّدِ مَنَعُهُ وَيَكُونُ مِنْ عَقْدِ الْمَفْلُوسِ وَالْمُكَاتِبِ مَعَ صِحَّتِهِمَا، وَعَقْدُ الْمَفْلُوسِ مَاضِيٌّ مَعَ مُحَابَاةٍ وَعَقْدُ الْمُكَاتِبِ مَرْدُودٌ فِي مُحَابَاةٍ، وَالْمَفْلُوسُ يُنْعَمُ مَنْ دَفَعَ الثَّمَنَ مِمَّا فِي يَدِهِ وَالْمُكَاتِبُ لَا يَمْنَعُ مَنْ دَفَعَ الثَّمَنَ فِي يَدِهِ، أَمَّا مَنْ لَا يَصِحُّ مِنْهُ الشَّرَاءُ بِإِذْنٍ وَلَا يَغْيَرُ إِذْنُ فَهُوَ الْمُجْنُونُ وَالصَّبِيُّ، أَمَّا الْمُجْنُونُ فَشِرَاؤُهُ بَاطِلٌ وَلَا يَقِفُ عَلَى إِجَازَةِ الْوَلِيِّ إِجْمَاعاً، وَأَمَّا الصَّبِيُّ فَشِرَاؤُهُ بَاطِلٌ وَلَا يَقِفُ عَلَى إِجَازَةِ الْوَلِيِّ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: عَقْدُهُ مَوْقُوفَةٌ عَلَى إِجَازَةِ الْوَلِيِّ، اسْتَدْلَالاً بِأَنَّهُ عَاقِلٌ مُمِيزٌ فَجَازَ أَنْ يَصِحَّ عَقْدُهُ مَعَ بَقَاءِ الْحَجَرِ عَلَيْهِ كَالْعَبْدِ. [53]، والمحجور عليه لا يملك إنشاء عقود البيع والهبة ونحوهما، وذلك لأن الأسباب الفعلية تعود بالنفع عليه، أما الأسباب القولية فإنها موضع المماكسة والمغابنة، فقد تعود عليه بالضرر، كما أن فيها طرفاً آخر يُنازعه ويُجاذبه إلى الغبن، وهو ضعیف العقل، فلا يَسْتَطِيعُ تَحْقِيقَ مَصْلَحَتِهِ [63]، ولا ينعقد بيع الصبي لعدم أهليته، وشرط العاقد بائعاً أو مشترياً أن يكون راشداً، وهو أن يتصف بالبلوغ وصلاح الدين والمال، ودليلهم قوله تعالى: "وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا" [46]، وقال الشافعية لا ينعقد بيع أربعة وهم: الصبي مُمِيزاً أو غير مُمِيز، والمجنون، والعبد ولو كان مُكَلَّفاً، والأعمى [30].

¹⁰ اتفق الفقهاء على أنه لا بأس على المحرم بأن يبتاع جارية، ولكن لا يطؤها حتى يحل، ولا بأس بأن يشتري طبيباً ليتطيب به بعد ما يحل، ولا بأس بأن يشتري قميصاً ليلبسه بعدما يحل، ويجوز البيع أن يعقد على ما لا يحل وطؤه كشراء الأخت في الرضاعة [37]، ومن اشترى عبداً سارقاً توجب عليه قطع يده في السرقة، ولكنه لم يقطع حتى اشتراه، فإنه إذا قطع عند المشتري، كان ذلك نقصاً مانعاً من رده، وإن قُتِرَ أَنَّ الْبَائِعَ كَانَهُ بَاعَ الْعَبْدَ وَاسْتَنْتَى هَذِهِ الْيَدَ، كَمَا يَقْدَرُ فِي مُشْتَرِي أَمَةٍ ذَاتَ زَوْجٍ أَنْ وَطِئَ الزَّوْجَ كَالْمُسْتَنْتَى حِينَ الْعَقْدِ، وَقَدْ اخْتَلَفَ الْمُتَأَخِّرُونَ فِيمَنْ اشْتَرَى عَبْدًا بِهِ وَرَمَ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ، فَزَادَ الْوَرَمُ عِنْدَ الْمُشْتَرِي، ثُمَّ اطَّلَعَ عَلَيْهِ، هَلْ عَلَى

البيع بين المسلمين وغير المسلمين: تتم بيوع المسلمون بعضهم البعض في الدول غير الإسلامية وفقاً لمعتقداتهم بما لا يتناقض مع قوانين تلك الدول، ومن الأمثلة التاريخية على ذلك الوثيقة الإسبانية المؤرخة في شهر ربيع الأول سنة (644هـ - 1246م) - أي بعد انتهاء الحكم الإسلامي - حيث بدأت بالبسملة والصلاة على النبي، وهي بيع اشترى بمقتضاه "أحمد المران" من "محمد بن سلمة البرتيالي" جميع ما له من أملاك وديار⁽¹¹⁾، والعقود بين المسلمين وأصحاب الديانات الأخرى في البلاد غير الإسلامية تمت بموافقة قوانين تلك الدول^[44]⁽¹²⁾.

صيغ عقود البيع: من شروط الصيغة في العقد اتحاد المجلس، وهو أن يكون القبول في مجلس الإيجاب قبل التفرق ودون أن يكون بينهما فاصل يفهم منه في العرف أن من وجه إليه الإيجاب لم يكن راغباً في القبول، وتوافق القبول بالإيجاب، فيجب أن يكون القبول على وفق الإيجاب في النقد والصفة والحلول والأجل دون أن يكون هناك أي تغيير، فلو قال البائع بعتك هذا بعشرة دنانير، فقال اشتريتها بثمانية لم ينعقد البيع، أو قال بعتك بعشرة حالاً فقال اشتريتها بعشر مؤجلاً لم ينعقد البيع، وهكذا فإذا خالف القبول الإيجاب أي شيء لم ينعقد البيع^[73]⁽¹³⁾.

المشتري إذا ردَّ بالعيب أن يغرم قيمة ما زاد في هذا الورم أم لا؟ فالثابت أنه لا غرامة عليه، لأنَّه إنَّما ردَّ هذا المبيع لأجل العيب الذي نقصه بهذا الورم، فإذا كان الورم هو سبب الرد، ولأجله مكنَّ المشتري من حل العقد، فلا يطالب بغرامة هذه الزيادة. [10] ومسألة اثبات عقد شراء الرجل لأبيه، بشهادة الحسبة؛ لأنه في حقيقته عقد عتاقة، فإن من اشترى أباه يعتقه لا محالة^[14]، وقال النبي صل الله عليه وسلم: "أيا امرئ أبرَّ نخلًا، ثم باع أصلها، فللذي أبر نخلًا، إلا أن يشترط المبتاع"، ولا يدخل الزرع في بيع الأرض بلا تسمية ولا الثمر في بيع الشجر إلا بالشرط ويقال للبائع: أقطعهما وسلم المبيع للمشتري، وإذا اشترى النخل وبقي الثمر للبائع جاز لمشتري الأصل شراء الثمرة قبل طيبها. [2]، وبطبيعة الحال فهناك فرق بين البيع والإجارة^[10]، كما أن الربا والقرض ليسا من عقود البيع، الربا والقرض ليسا من عقود البيع، وذلك لأن الربا مستثنى لتحريمه لقوله تعالى: (...) وَأَحْلَلَّ اللَّهُ النَّبِيْعَ وَحَرَّمَ الرَّبَا (...) [46]، وهو أمر اتفقت عليه الأمة ودلت عليه النصوص المتواترة، والقرض فليس من البيع لأن الملحوظ فيه الإرفاق لا التملك، ومعلوم أنه إذا كان يقصد به الإرفاق لا التملك فليس من البيوع؛ لأن البيوع يقصد فيها المعاوضة على سبيل التملك، أما القرض فليس كذلك، لأنه نوع من الربا إلا أن الشارع أباحه وأجاز له للحاجة إليه، والقرض مبادلة مال بمال مع التأخير، وهو ليس من البيوع في شيء لأنه يشترط في البيع أن يخلو العقد من الربا، ولكن لا يشترط في القرض أن يخلو من الربا، ولا من صورة الربا الذي ليس فيه زيادة؛ ولذلك هو فيه نسبة لكنه جاز بالإجماع لحاجة الناس إليه. [21]، وهذه الأملاك والديار كانت ببطرة قرية ابتورة ... بثمن مبلغه وعدته تسعون ديناراً قناشر من القناشر الجارية بسرقسطة ... وذلك كله على سنة المسلمين في طبيبات بيوعاتهم ومرجع ادراكهم وارتضاء ذلك البيعة المذكورة الشنيور من القرية المذكورة القسيس الأجل دون برتلماوو شنت جيل عن إذن الأقسمة من الكنيسة المذكورة، شهد على إشهاد المتبايعان المذكوران من أشهاد، وسمع منهما، وعرفهم، والجميع بحالة الصحة والجواز في شهر ربيع الأول من سنة أربعة وأربعين وستمائة، والوثيقة المؤرخة في (9 أغسطس 1484م) ورد فيها ما يأتي: "الحمد لله وحده، أشهد على نفسه الكريم فرج الطليطلي الساكن بموضع قلعة التراب شهداء هذا الكتاب قولاً بالحق وانقياداً إليه، أن عليه وفي ذمته وماله من المكرمان بربول وكتبته من شنت مري لميور والسبداد داسرغوس وديعة محضة وأمان مؤتمن وذلك خمسون قفراً قمح طيباً نقياً من مكاييل مدينة سرقسطة ..."، وكتب هذه الوثيقة: "محمد بن محمد الأزقة فقيه وخادم مسجد قلعة التراب"، وكذلك الوثيقة المؤرخة في شهر فبراير عام إحدى وتسعمائة (1496م) بدأت أيضاً بالبسملة والصلاة على النبي، وهي عبارة عن إقرار كل من "موسى الحسن وابن عبد الله محمد بن فرج الساكنون في بلدة الحمام بأنهم يحبسون وديعة قمح" لمن يدعى "أبو بكر ابن أبو بكر، من أهل قلعة التراب"، وكتب الوثيقة هو: "إبراهيم البساتني البني هليجي خديم جامع البلد المذكور" [76].

¹² من ذلك صورة الوثيقة المستعربية "Mozarabe" التي هي ضمن مجموعة دير سان كلمينتي بطليطلة، عبارة عن عقد بيع مؤرخ في (أغسطس 1173م)؛ حيث وقع عليها شهود مسلمون مدجنون إلى جانب المتعاقدين النصراني^[44]، وفي شرقي الأندلس في منطقتي بلنسية ومرسية، أصدر الفونسو العاشر سنة (1254م) لسكان إشبيلية امتيازاً خول لهم حق شراء الأراضي من المسلمين في منطقتهم؛ مما دلَّ على أنه قد سُمح للمسلمين بالاحتفاظ بأراضيهم، وكان لهم حق البيع في العقارات، فلما تطورت الحوادث، وغلبت النزعة الرجعية في أواخر القرن الثالث عشر، صدر قانون حرم المسلمين واليهود من شراء الأراضي من النصراني. [65]، وتوجد في كاتدرائية سرقسطة مجموعة من الوثائق العربية التي تُلقى ضوء على تاريخ المدجنين وأحوالهم في مملكة أراجون منذ القرن العاشر الميلادي إلى القرن الخامس عشر، وهي عبارة عن مجموعة من عقود البيع والوديعة وغيرها التي عقدت بين أفراد من المدجنين وبين المدجنين والنصارى، وفيها وثائق مُحَرَّرة في تواريخ متأخرة عامي (1482م، 1496م) [44، 55].

¹³ أما شروط المعقود عليه أي الشيء المباع فهي: أن يكون مالا، وهو كل ما يُمكن الانتفاع به مطلقاً في غير حاجة ولا ضرورة، مع جوازه شرعاً، فإمكانية الانتفاع وحده لا تكفي، بل يجب أن يكون مباحاً شرعاً إلا في حالة الضرورة والحاجة وفقاً لضوابطها، وأن يكون المبيع مملوكاً لبائعه ملكاً تاماً، وإذا كان المبيع ليس ملكاً للبائع يجب أن يكون مأذوناً له بالبيع من ماله أو طبقاً للشرع، مثل الوكيل الشرعي وولي الصغير والمجنون والسفيه وناظر الوقت، وأن يكون المبيع مقدوراً على تسليمه حال العقد؛ لأن ما لا يقدر على تسليمه شبيه بالمعدوم، والمعدوم لا يصح بيعه، فلا يصح بيع سمك بماء إلا إذا كان مرئياً بماء محجوز يسهل أخذه منه، ثم معرفة الثمن والمثمن للعاقدين، والمعرفة تكون إما بالوصف، أو المشاهدة حال العقد أو قبله بزمان يسير لا تتغير فيه العين عادة تغيراً ظاهراً، وأن يكون البيع مؤبداً

الدراسة الأرشيفية للوثائق:

مكونات وشكل الوثائق المادي: الوثائق المنشور بالبحث كلها أصول ما عدا الوثائق (7، 9، 20، 52، 57، 63، 69، 76، 77، 80، 81)، وهي عبارة عن تصرفات بين أشخاص طبيعيين أفرزوها نتيجة تعاملاتهم اليومية وحاجتهم إليها لحفظ الحقوق، والوثائق عبارة عن أوراق مفردة على ورق أبيض مائل للاصفرار بعضه جيد والبعض الآخر مهترئ، وغُلف القليل منه بغلاف بلاستيكي، والبعض به آثار حشرات وقطوع وثقوب ورطوبة وتقصف.

كيفية نشأة الوثائق وتراكمها: الوثائق محل الدراسة هي وثائق مفردة، كل منها يحوي تصرفاً قانونياً واحداً أو أكثر؛ وذلك لقلّة الورق وقلة عدد الكتاب، وبطبيعة الحال قد يُوجد لها تراكمات بحكم أن هذه التصرفات قد تتغير من حيث تغير المالك أو العين نفسها أو القيمة أو ما شابه ذلك، ولكن المُعضلة أن الأصل يظل عند مالكها فقط، ولا توجد صور أو نُسخ لدى أي طرف آخر، فمسألة التراكمات موجودة بحكم المنطق لكنها عملياً غير مُتاحة، إلا أن تتوفر عليها جهة رسمية من قِبل الدولة، وهذه الوثائق لم تُجمع في مجموعات أرشيفية؛ لأنها بحوزة أصحابها أو ورثتهم، إلا أن الوثائق المحفوظة لدى هيئة الوثائق والمحفوظات رُتبت بعدما أخذت من الأهالي - سواء أكانت أصولاً أم صوراً - رتبته الهيئة موضوعياً؛ مما أخلّ بالترابط العضوي بين مجموعات الوثائق وبمبدأ المنشأ المُتعارف عليه، ونشأت تلك الوثائق ضمن مجموعات خاصة من الوثائق المفردة الموجودة لدى أصحابها، أو في مكتبات خاصة ضمن مجموعات غير مُتجانسة، أو ضمن مجموعات التصرفات الخاصة المحفوظة بهيئة الوثائق والمحفوظات العُمانية، أما عن كيفية وصولها إلى أماكنها تلك؟ وممن جاءت، وما مصدرها؟ فالوثائق المحفوظة لدى أصحابها تملكها بصورة طبيعية؛ لأنهم أصحاب الحقوق المُدونة بها، أما المحفوظة بالهيئة فإما عن طريق الهدايا أو التنازل عنها للدولة أو بالبيع، أو إعطاء الهيئة صور منها والاحتفاظ بالأصل لدى مالكيها، وبالنسبة للمكتبات الخاصة فقد آلت لهم عن طريق أصحابها طوعية أو ثقة من أصحابها في أصحاب تلك المكتبات كأمانات، ومع طول الزمن فقدت قيمتها القانونية فاحتُفظ بها لقيمتها التاريخية؛ لوعي أصحاب تلك المكتبات بهذه القيمة.

المدى الزمني للوثائق: امتدت الفترة الزمنية للوثائق محل الدراسة: (19 ربيع آخر 1198 هـ - 22 رجب 1436 هـ / 11 مارس 1784م - 11 مايو 2015م).

ومنجزاً غير مُؤقت أو مُعلق على شرط، وخلو الثمن والمُتمن والمُتعاقد من موانع الصحة، وتختلف شروط البيع عن شروط صحة البيع، بمعنى أن البيع يكون صحيحاً ومُكتملاً أركانه وشروطه، إلا أن هناك شروط يشترطها أحد العاقدين لمصلحته، وتُثير نزاعاً أحياناً بين المُتعاقدين، وهي تنقسم إلى نوعين: شرط صحيح لازم، وشرط فاسد مُبطل للعقد، والشرط الصحيح اللازم هو على ثلاثة أنواع هي: شرط مُقتضى العقد، كأن يشترط أحد المُتعاقدين شيئاً هو من مُقتضيات العقد بحكم الشرع ولا يتم البيع بدونه، كالتقايض، وخيار المجلس، وحلول الثمن، وغيرها، وهذا الشرط لا يُؤثر في العقد، فوجوده كعدمه؛ لأنه بيان وتأكيد لمُقتضى العقد، شرط لمصلحة المُشترط، كاشتراط صفة في الثمن كتأجيله، أو اشتراط كفيل أو رهن مُعين بالثمن، أو تأجيل بعضه إلى وقت معلوم، أو الاشهاد، أو اشتراط صفة مُعينة في المبيع، فإن وجد المشروط لزم البيع وإلا فله مُشترط فسخ العقد، واشترط منفعة المبيع للبايع مدة معلومة، كسكنى الدار شهر [73].

وصف تفصيلي للوثائق محل الدراسة: من حيث: الزمن، الأبعاد، الأوراق، المداد، وأماكن الحفظ وطبيعتها والأشخاص أو الجهات التي بحوزتها تلك الوثائق؛ مع ملاحظة أن الباحث ارتأى وضع عنصر الورق والمداد هنا عوضاً عن وضعها بالدراسة الدبلوماسية الخارجية؛ لارتباطها بتلك العناصر الأرشيفية، ولكي لا يتم التكرار، فكانت كالتالي: الوثيقة الأولى: (4 يناير) (غير مُحدد السنة)، الأبعاد: 32، 4 × 21 سم، الورق: مسطر به ثقوب، خفيف، مائل للأصفر وبه بقع بُنية من أثر التقادم الزمني، مهترئ وبه ترميمات باللاصق الورقي، مكتوبة بالمداد الجاف الأزرق، بحوزة: أولاد خميس بن مرهون بن خميس البكري - هصاص - سمائل - محافظة الداخلية، الوثيقة الثانية، (11 مارس 1784م)، الأبعاد: 21.5 × 16 سم، ورقة من أوراق من كتاب قديم مُفكك مهترئ، أوراقه بُنية اللون، المداد الأسود السائل، وظروف الحفظ غير مُناسبة؛ مما أدى إلى ترهل الورقة ووجود بقع بنية الشكل، محفوظة في المندوس بمسجد الولاية، بحوزة عبد الله بن محسن العلوي يبلغ من العمر (60) عاماً - ولاية ينقل - محافظة الظاهرة، الوثيقة الثالثة، (13 أبريل 1888م)، الأبعاد: 32 × 21 سم، الورق سميك يميل للاصفرار، المداد: الأسود والأزرق، بحوزة: ورثة سالم بن محمد بن ناصر الحجري - ولاية بديّة - شمال الشرقية، الوثيقة الرابعة، (5 يناير 1897م)، الأبعاد: 30.5 × 21 سم، الورق الأبيض الثخين، به قطوع وثنيات من أثر الطي، المداد الأسود، بها ترميم رديء بوجه الوثيقة باللاصق الورقي والصمغ، غُلّفت تغليف حراري بالبلاستيك، بحوزة: مكتبة السيد محمد بن أحمد البوسعيد - الشراي - مسقط، الوثيقة الخامسة، (28 يونيو 1900م)، الأبعاد: 8.2 × 13.9 سم، ظروف الحفظ: ملائمه من حيث الحرارة والرطوبة، الورق: أبيض يميل للاصفرار، المداد أسود مائي خفيف، بحوزة: أولاد خميس بن نبهان بن جعد بن خميس - سيتال - وادي بني خروص - العوابي، الوثيقة السادسة، (19 فبراير 1901م)، الأبعاد: 9 × 13.5 سم، الورق: من النوع الأصفر، المداد: أسود مائي خفيف، تحتاج إلى ترميم، حفظت في مندوس وهو عباره عن صندوق خشبي، بحوزة: حارث بن سيف بن حارث الخروصي، ومعر بن عمر بن ناصر الخروصي - ولاية العوابي - الباطنة جنوب، الوثيقة السابعة، (29 أبريل 1904م)، صورة، بحوزة: أولاد صالح بن سالم بن سلطان المسكري - اليمدي - إبراء - الشرقية شمال، الوثيقة الثامنة، (30 يولييه 1905م)، الأبعاد: 29.5 × 21 سم، الورق الأبيض الثخين، به قطوع وثنيات من أثر الطي، المداد الأسود، غُلّفت تغليف حراري بالبلاستيك، بحوزة: مكتبة السيد محمد بن أحمد البوسعيد - الشراي - مسقط، الوثيقة التاسعة، (14 يونيو 1906م)، صورة، حُفظت بمندوس خشبي بأحد الرفوف المحفورة في الجدران بالبيت، بحوزة: أولاد سالم بن سعيد الهلالي - ولاية سمائل - محافظة الداخلية، الوثيقة العاشرة، (31 مارس 1916م)، الأبعاد: 21 × 32 سم، الورق الأبيض المائل للاصفرار، المداد الأزرق، حفظت في صندوق صغير وبسيط ملفوفة بقمّاش أبيض خفيف مع مجموعة وثائق أخرى، بها ترميم، بها ثقوب صغيرة أعلى الوثيقة؛ بسبب ظروف الحفظ

السيفة، بحوزة الشيخ: ناصر بن سعيد الراشدي - في صندوق خشبي - وادي بني رواحه - ولاية سمائل - محافظة الداخلية، الوثيقة الحادية عشر، (10 مايو 1925م)، بحوزة: الأبعاد: 13×16.4 سم، الورق الأصفر الخفيف، بها بعض الثقوب وثني من أثر الطي، المداد الأسود، مرممة ترميم جيد من طرف هيئة الوثائق، محفوظة بملف بلاستيكي جيد، بحوزة: إبراهيم البوسعيدي - ولاية منح - محافظة الداخلية، الوثيقة الثانية عشر، (6 يناير 1926م)، الأبعاد: 19×9.5 سم، الورق يميل للإحمرار سميك، به ثنيات من أثر الطي، المداد: أسود وبعض الكلمات باللون البني، بحوزة: مكتبة بديعة العامة - مكتبة الشيخ نور الدين السالمي - بديعة، الوثيقة الثالثة عشر، (24 ديسمبر 1927م)، الأبعاد: 20×15 سم، الورق: بني فاتح خفيف، المداد الأسود، بحوزة من: عبد الله بن أحمد العلوي - العيجة - صور - جنوب الشرقية، الوثيقة الرابعة عشر، (21 سبتمبر 1930م)، الأبعاد: 34.4×22.2 سم، الورق مائل للون البني الفاتح، بها ثنيات من أثر الطي، المداد الأسود، محفوظة في مندوس، بحوزة: أولاد حمد بن عبد الله بن سيف السليماني - ولاية منح، الوثيقة الخامسة عشر، (5 نوفمبر 1930م)، الأبعاد: 21.5×20.5 سم، الورق بني مائل للون الحليبي خفيف، المداد الأسود والأزرق، بها ثقوب وقطوع وثنيات من أثر الطي، بحوزة: سعيد بن هاشل الحبسي - ولاية عبري - محافظة الظاهرة، الوثيقة السادسة عشر، (1 يوليو 1931م)، الأبعاد: 32×21 سم، الورق الأبيض الثخين، به قطوع وثنيات من أثر الطي وبُقع بنية، المداد الأسود، غُلفت تغليف حراري بالبلاستيك، بحوزة: مكتبة السيد محمد بن أحمد البوسعيدي - الشراذي - مسقط، الوثيقة السابعة عشر، (22 يونيو 1934م)، الأبعاد: 25.1×16.5 سم، ورق أصفر خفيف، المداد الأزرق، بحوزة: حميد بن حمير بن حميد العبري - ولاية عبري - محافظة الظاهرة، الوثيقة الثامنة عشر، (29 فبراير 1936م)، الأبعاد: 27×24 سم، الورق خفيف به بقع وبعض القطوع من الأطراف، وثقوب من الوسط، المداد أسود يميل إلى البني، بحوزة: الصغير سالم المبيحي - المضبيي - قرية الشارق - الشرقية شمال، الوثيقة التاسعة عشر، (12 مايو 1938م)، الأبعاد: $16 \times 3 \times 20$ سم، الورق المقوى المستطيل الشكل، بحالة جيدة لا يوجد بها سوى قطع بسيط في وسطها، المداد الأسود، حُفظت بصندوق صغير معدني يعرف باسم السحارة؛ ثم وضعت هذه السحارة في صندوق خشبي يعرف باسم المندوس، بحوزة: الشيخ راشد بن عبد الله بن سليمان المعولي - بلدة في - ولاية وادي المعاول، الوثيقة العشرون، (10 يوليو 1941م)، صورة، بحوزة: الشيخ مهنا الخروصي - بلدة سيتال - وادي بني خروص، الوثيقة الإحدى والعشرون، (8 يناير 1943م)، الأبعاد: 11.1×8.1 سم، الورق: أبيض خفيف، المداد: أسود سائل، حفظت بشكل جيد وليس بها أي أضرار من تلف أو تمزق، غُلفت حرارياً بغلاف بلاستيكي، بحوزة: مكتبة السيد محمد بن أحمد البوسعيدي - الشراذي - السيب - مسقط، الوثيقة الثانية والعشرون، (13 فبراير 1944م)، الأبعاد: $9 \times 20 \times 7$ سم، الورق أصفر خفيف، بها قطوع وثقوب من الأطراف والوسط، وتحتاج إلى

ترميم، المداد: أسود سائل، بحوزة: أحمد بن سيف بن سليمان الخروصي، يبلغ من العمر (87) عاماً، وصلت إليه عن طريق الشيخ يوسف بن عبد الرحمن الخروصي، الذي كان يعمل لديه حتى وفاته، بعدها بقيت معه واحتفظ بها في سحارة، وضعت فيها حتى التصقت بعض من هذه الأوراق مع بعضها، بسبب ظروف الحفظ غير الملائمة وكثره الفتحات بها مما أدى لوجود آثار الحشرات، قرية ستال - العوايي - وادي بني خروص، الوثيقة الثالثة والعشرون، (27 ديسمبر 1945م)، الأبعاد: 20×7 سم، الورق بني فاتح، المداد: الأسود، بحوزة: سعيد بن حمد بن سعيد الراجحي - ولاية جعلان بني بوحسن - جنوب الشرقية، الوثيقة الرابعة والعشرون، (8 يونيو 1946م)، الأبعاد: 36.2×24.7 سم، الورق: سميك، أصفر من أثر الزمن، المداد: الأزرق السائل، سيئة بها تقوب وقطوع وآثار تلوث، يوجد بها ترميم بالخلف عبارة عن لاصق شفاف ورقي موضوع خلف أماكن الطي، حُفظت في (المندوس) في غرفتها، ولكن ظروف الحفظ غير ملائمة نظراً لكثرة الفتحات فيه وتعرضها لعوامل التلف ودخول الحشرات، وكذلك عدم الاهتمام بها حتى التصقت بعض الأوراق مع بعضها وأصاب بعضها التلف - بحوزة: الجدة مريم بنت سالم بن خلفان الدغيشية (92) عاماً، وهي مُقعدة، وصلت لها عن طريق زوجها المتوفى سالم بن سليمان الخنجري وأم زوجها غيثاء بنت سالم الريامية، وزوجها الثاني حسن بن عامر بن خليفين الجابري، ولاية مطرح - محافظة مسقط، الوثيقة الخامسة والعشرون، (4 يناير 1949م)، الأبعاد: 27×22 سم، الورق الأبيض السميك شيئاً ما، المداد الأسود، بحوزة: دائرة الاطلاع - هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية بعمان (تخص صحار)، الوثيقة السادسة والعشرون، (22 أغسطس 1950م)، الأبعاد: $15 \times 5 \times 4$ سم، الورق الأبيض المقوى المائل للإصفرار، مُستطيلة الشكل، بها بعض التمزق من الأعلى ومن الوسط وبقع بنية وشلطة من أثر المداد، المداد الأسود، بحوزة: أبناء غسان بن عامر البحري - قرية السليف - ولاية عبري - محافظة الظاهرة، الوثيقة السابعة والعشرون، (8 يناير 1951م)، الأبعاد: 27×22 سم، الورق أبيض مائل للإصفرار، المداد الأسود، بحوزة: دائرة الاطلاع، هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية، الوثيقة الثامنة والعشرون، أول أبريل 1952م، الأبعاد: 19×30 سم، الورق أبيض مائل للإصفرار، المداد الأسود، بحوزة: سالم بن سعيد بن سالم العامري (77) عاماً - بركاء - محافظة جنوب الباطنة، الوثيقة التاسعة والعشرون، (13 أبريل 1952م)، الأبعاد: 19×30 سم، الورق: أبيض مائل للإصفرار، بحوزة: سعيد بن فاضل بن سالم العامري - بركاء - محافظة جنوب الباطنة، الوثيقة الثلاثون، (20 أبريل 1953م)، صورة محفوظة بهيئة الوثائق والمحفوظات بسلطنة عُمان - ليس لها رقم تصنيف أثناء الاطلاع عليها وأخذ صورة منها، خاصة بفلج دارس بنزوى - محافظة الداخلية، الوثيقة الإحدى والثلاثون، (25 أكتوبر 1954م)، الأبعاد: 17×15 سم، ورق بني خفيف به بعض القطوع، المداد: الأسود، بحوزة: شمسه بنت ناصر البوسعيدية - العين - نزوى - محافظة الداخلية، الوثيقة الثانية

والثلاثون، (29 مايو 1955م)، الأبعاد: 5 × 13.5 سم، الورق بني سميك به قطوع من أطرافه، المداد الأزرق، بحوزة: أبناء حمدان بن راشد الناصري - فلج الرحمة - قرية المهجة - بلدة الدريز - ولاية عبري - محافظة الظاهرة، الوثيقة الثالثة والثلاثون، (7 يونيو 1955م)، الأبعاد: 27 × 22 سم، ورق أبيض يميل للإصفرار، المداد الأسود، بحوزة: سليمان بن محمد الراجحي - قرية الحيملي - الرستاق - جنوب الباطنة، الوثيقة الرابعة والثلاثون، (12 يونيو 1956م)، الأبعاد: 14، 21 × 7، 9 سم، ورق أبيض يميل للإصفرار، المداد الأسود، بحوزة: حمود بن سالم بن خميس الحبسي - فلج البحر - بلدة الروضة - سمد الشأن - الشرقية شمال، الوثيقة الخامسة والثلاثون، (29 مارس 1956م)، الأبعاد: 20.1 × 14.9 سم، ورق أبيض يميل للإصفرار، المداد الأزرق، حُفظت بحافظة من سعف النخيل، ظروف الحفظ غير مُلائمة من حيث الحرارة والرطوبة، بها آثار الرُمة، بحوزة: راشد بن هويشل بن نصيب القريني (63) عاماً - قرية الحجيرة - آل بو قرين - ولاية السويق - محافظة شمال الباطنة، الوثيقة السادسة والثلاثون، (16 مارس 1959م)، الأبعاد: 29 × 20، 50 سم، ورق أبيض يميل للإصفرار، بها بقعة زيتية من أعلى بنية اللون، المداد الأسود، محفوظة بدولاب بالمنزل ضمن مجموعة أوراق أخرى، بحوزة: منصور بن ناصر بن منصور السعدي - فلج البحر - سمد الشأن - الشرقية - شمال، الوثيقة السابعة والثلاثون، (1 مايو 1960م)، الأبعاد: 20، 21 × 5 سم، ورق أبيض مسطر مائل للإصفرار تخين به قطوع وثقوب، بها ترميم من الخلف وغلفت تغليف حراري بالبلاستيك، محفوظة بسحارة، المداد الأسود والأزرق، بحوزة: مريم بنت سالم بن خلفان الدغيشي - مطرح - مسقط، الوثيقة الثامنة والثلاثون، (9 سبتمبر 1960م)، الأبعاد: 20، 9 سم × 16، 5 سم، الورق أبيض مائل للإصفرار خفيف نوعاً ما، المداد الأسود، بحوزة: حمد بن محمد بن خميس الهاشمي (30) عاماً - بهلاء - محافظة الداخلية، الوثيقة التاسعة والثلاثون، (4 فبراير 1961م)، الأبعاد: 16.3 × 20.9 سم، الورق أبيض مائل للإصفرار، المداد الأسود، حفظت بصندوق معدني صغير يعرف باسم السحارة ثم وضعت هذه السحارة في صندوق خشبي يسمى بالمندوس، بحوزة: الشيخ/ علي بن ثني البحري - وادي العين - ضم - عبري - محافظة الظاهرة، الوثيقة الأربعون، (21 أبريل 1961م)، الأبعاد: 17 × 12 سم، الورق خفيف أبيض مائل للإصفرار، مهترئ يحتاج إلى ترميم، داخل صندوق ويسمى (السحارة)، المداد الأسود والبني، بحوزة: سليمان بن عامر آل تويه - ولاية إبراء - الشرقية شمال، الوثيقة الإحدى والأربعون، (25 يوليو 1962م)، الأبعاد: 15.2 × 21.4 سم، الورق أبيض مائل للإصفرار، المداد الأسود، حفظت في صندوق معدني قديم، بحوزة: علي بن حميد بن محمد العامري - فنجا - بدبد - محافظة الداخلية، الوثيقة الثانية والأربعون، (13 سبتمبر 1962م)، الأبعاد: 14.5 × 10 سم، الورق أبيض مائل للإصفرار، به تمزق بسيط في الأسفل من جهة اليسار، المداد الأسود والأزرق، حفظت في مندوس، وظروف الحفظ سيئة، بحوزة: علي بن سلطان بن علي المبيحسي

- أرض الحرادي - بركاء - محافظة جنوب الباطنة، الوثيقة الثالثة والأربعون، (5 سبتمبر 1963م)، الأبعاد: 28×26.4 سم، الورق أبيض خفيف مائل للإصفرار، المداد الأسود، بها ثنائيات عرضية من أثر الطي بالإضافة إلى دبوس على الطرف الأعلى من جهة اليمين أدى لوجود صدأ، بحوزة: مبارك بن راشد الهذيلي - فلج ميثا - بُهلا - محافظة الداخلية، الوثيقة الرابعة والأربعون، (27 ديسمبر 1967م)، الأبعاد: 10.5×15.5 سم، الورق أبيض مائل للإصفرار مسطر مهترئ، به ثقب في الوسط والأعلى وتمزقات من الأطراف، وبها ثنائيات نتيجة الطي، المداد الأسود والأزرق، حفظت في مندوس، بحوزة: علي بن سلطان بن علي الميحيسي - الحرادي - بركاء - محافظة جنوب الباطنة، الوثيقة الخامسة والأربعون، (11 مايو 1968م)، الأبعاد: 15.2×21.4 سم، الورق أبيض خفيف مائل للإصفرار، المداد الأسود، حفظت في صندوق معدني قديم، بحوزة: علي بن حميد بن محمد العامري - وادي العميقات - فنجاء - بدبد - محافظة الداخلية، الوثيقة السادسة والأربعون، (26 يوليو 1968م)، الأبعاد: 20.1×12.5 سم، الورق أبيض مائل للإصفرار، المداد الأسود، بحوزة: فاطمة بنت سالم بن خميس الحبسية - بلدة الشريعة - فلج البحير - سمد الشأن - الشرقية شمال، الوثيقة السابعة والأربعون، (29 يناير 1970م)، الأبعاد: 15.2×20.7 سم، الورق أبيض، المداد الأزرق السائل، بحوزة: زاهر بن سليمان بن سرحان التوبي - ولاية البريمي - محافظة البريمي، الوثيقة الثامنة والأربعون، (16 يونيو 1971م)، الأبعاد: 18×22 سم، الورق أبيض مائل للإصفرار، ممزق من الأطراف، به فتحات صغيرة لإدخال الوثيقة في ملف، المداد الأسود، بحوزة: سعيد حمد سعيد الراجحي - بلدة السيارية - جعلان بني بو حسن - الشرقية جنوب، الوثيقة التاسعة والأربعون، (16 أكتوبر 1971م)، الأبعاد: 13×20 سم، الورق أبيض مائل للإصفرار، به بعض البقع البنية، المداد الأسود والأزرق، بحوزة: سعيد حمد سعيد الراجحي - ولاية جعلان بني بو حسن - الشرقية جنوب، الوثيقة الخمسون، (9 سبتمبر 1972م)، الأبعاد: 20.4×24.9 سم، الورق أبيض مائل للإصفرار خفيف، المداد الأسود، بحوزة: حمد بن سالم بن خميس الحبسي - بلد الشريعة - فلج البحير - سمد الشأن - الشرقية شمال، الوثيقة الإحدى والخمسون، (13 يونيو 1973م)، الأبعاد: 25×36 سم، الورق أبيض مائل للإصفرار ثخين، مهترئ يحتاج إلى ترميم وبه آثار بقع بنية وصدأ، المداد الأسود والأزرق، بحوزة: سعيد بن ناجم - جعلان بني بو حسن - الشرقية جنوب، الوثيقة الثانية والخمسون، 9 أغسطس 1975م، صورة، بحوزة: جمعه بن حمد بن محمد الغطيسي - بركاء - محافظة جنوب الباطنة، الوثيقة الثالثة والخمسون، (24 ديسمبر 1975م)، الأبعاد: 16.5×12 سم، ورق أبيض خفيف جداً به ثقبان من ناحية اليسار، المداد: الأسود والأزرق، بحوزة: سعيد بن نصير بن حميد الأعبري - فلج العين - بلد الحاجر - ولاية عبري - محافظة الظاهرة، الوثيقة الرابعة والخمسون، (14 يناير 1977م)، الأبعاد: $20 \times 2 \times 10$ سم، الورق أبيض مائل للإصفرار خفيف، المداد

أزرق غامق، بحوزة: سعيد بن نصير الأغبرية – إبراء - شمال الشرقية، الوثيقة الخامسة والخمسون، (20 يولييه 1977م)، الأبعاد: 21.5×30 سم، الورق أبيض مائل للزرقة سميك، المداد الأسود، بحوزة: محمد بن سعيد بن سلوم – المضيرب - ولاية القابل- الشرقية شمال، الوثيقة السادسة والخمسون، (27 يولييه 1977م)، الأبعاد: 21.6×30 سم، الورق بني فاتح سميك، به ثقوب وقطوع وثني من أثر الطي، المداد الأسود والأزرق، بحوزة: عبد الله بن علي بن خميس السنيدي - جعلان بني بو علي - الشرقية جنوب، الوثيقة السابعة والخمسون، (20 أكتوبر 1977م)، صورة، بحوزة: ناصر بن محمد الحارثي - منطقة المضيرب، ولاية القابل - الشرقية شمال، الوثيقة الثامنة والخمسون، (2 ديسمبر 1977م)، الأبعاد: 10×13.5 سم، الورق أبيض مائل للإصفرار مهترئ وممزق من الأطراف، وبه ثنايات من آثار الطي، مسطر وبه ثقب في الأسفل، المداد الأسود والأزرق، حفظت في مندوس، بحوزة: علي بن سلطان بن علي المبيحسي – السيب - مسقط، الوثيقة التاسعة والخمسون، (27 يولييه 1978م)، الأبعاد: 25×38 سم، الورق أبيض مائل للإصفرار، وممزق من الأطراف، به بقع خفيفة من المداد، ويوجد فتحتان صغيرتان لإدخال الوثيقة في الملف، المداد الأسود، بحوزة: سعيد حمد سعيد الراجحي - جعلان بني بو حسن- جنوب الشرقية، الوثيقة الستون، (5 سبتمبر 1979م)، الأبعاد: 24×39 سم، الورق أبيض مائل للإصفرار، الورقة مقطعة ومهترئة وتحتاج لترميم عاجل، خاصة من الطرف السفلي، المداد الأسود والأزرق، بحوزة: محمد بن حمود بن سالم الحكاماني – الوافي - الشرقية جنوب، الوثيقة الإحدى والستون، (3 فبراير 1980م)، الأبعاد: 39.3×24.5 سم، الورق أبيض مائل للإصفرار خفيف مسطر به تمزقات بسيطة من الأطراف، المداد الأسود، بحوزة: عزيز بن سليمان بن محمد بن علي الخميسي السيابي – هصاص – سمائل - محافظة الداخلية، الوثيقة الثانية والستون، (12 مارس 1980م)، الأبعاد: 24×40 سم، الورق أبيض مائل للإصفرار خفيف، مع تغليف حراري بالبلاستيك، المداد الأسود، بحوزة: نصيب بن ضحي بن عبد الله القريبي- الحجيرة - السويق - الباطنة شمال، الوثيقة الثالثة والستون، (29 نوفمبر 1980م)، صورة، بحوزة: سالم بن جمعه بن سلوم السيابي - ولاية سمائل - محافظة الداخلية، الوثيقة الرابعة والستون، (12 مايو 1981م)، الأبعاد: 24×38 سم، الورق أبيض مائل للإصفرار سميك، المداد الأسود والأزرق، بحوزة: عمار سالم راشد الهاشمي - الكامل والوافي - الشرقية جنوب، الوثيقة الخامسة والستون، (13 مايو 1981م)، الأبعاد: 25×41 سم، الورق أبيض مائل للإصفرار خفيف، به تمزقات خاصة من الوسط والأطراف علاوة على الرطوبة الواضحة والمؤثرة على المداد، المداد الأزرق، بحوزة: ماجد سالم محمد خميس الستمي - منطقته سيح السنده - ولاية جعلان بني بو علي - الشرقية جنوب، الوثيقة السادسة والستون، (10 أكتوبر 1982م)، الأبعاد: 22×33 سم، الورق أبيض مائل للإصفرار، المداد الأسود، بحوزة: سعيد حمد سعيد الراجحي – جعلان بني بو حسن - جنوب الشرقية، الوثيقة السابعة

والستون، (22 يناير 1983م): الأبعاد: 24×39.7 سم، الورق أبيض مائل للإصفرار، المداد الأزرق، بحوزة: محمد خميس محمد الراسبي - الكامل والوافي - جنوب الشرقية، الوثيقة الثامنة والستون، (9 فبراير 1983م)، الأبعاد: 40.30×24.5 سم، الورق أبيض خفيف مائل للإصفرار مسطر، المداد الأزرق، بحوزة: سعيد بن المر بن حمد الدغيشي (67) عاماً - ولاية سمائل - محافظة الداخلية، الوثيقة التاسعة والستون، (20 مارس 1984م)، صورة، بحوزة: علي بن زاهر بن خميس الكلباني- قرية النجيد - ولاية سمائل - محافظة الداخلية، الوثيقة السبعون، (1 يونيو 1986م)، الأبعاد: 20.9×16.5 سم، الورق أبيض مسطر مائل للإحمرار خفيف، المداد الأسود والأزرق، حُفظت في مندوس، بحوزة: خليفة بن حمود بن سعيد بن خميس الصلهمي - بلد وادي العلي - ولاية نزوى - محافظة الداخلية، الوثيقة الإحدى والسبعون، (3 يوليو 1989م)، 21.7×30 سم، الورق الأبيض المسطر، به ثنابات من أثر الطي، المداد الأسود والأزرق، بحوزة: سالم بن ناجم بن راشد الغيلاني - فلج الجيدر - جعلان بني بو علي - الشرقية جنوب، الوثيقة الثانية والسبعون، (16 يوليو 1990م)، الأبعاد: $29 \times 7 \times 21$ سم، الورق أبيض مسطر سميك، المداد الأسود والأزرق، بحوزة: شطيبي بن سعيد المدهوشي- منطقة النهضة- بلد الكامل- جنوب الشرقية، الوثيقة الثالثة والسبعون، (28 نوفمبر 1990م)، الأبعاد: 31.3×20.7 سم، الورق أبيض مسطر، المداد الأزرق، بحوزة: حميد بن سالم بن ناصر الحبسي - الروضة - سمد الشان - الشرقية شمال، الوثيقة الرابعة والسبعون، (4 فبراير 1991م)، الأبعاد: 25×41 سم، الورق أبيض مائل للإصفرار به بقعة بنية من أعلى جهة اليمين، المداد الأسود والأزرق، بحوزة: عبد الله بن سليمان بن محمد العامري - فنجا - بدبد - محافظة الداخلية، الوثيقة الخامسة والسبعون، (20 مارس 1994م)، الأبعاد: 18×29.5 سم، الورق أزرق سميك، المداد الأسود والأزرق والأحمر، بحوزة: سالم بن سعيد بن أحمد البرواني - سيح العافية - ولاية إبراء - الشرقية شمال، الوثيقة السادسة والسبعون، (28 أغسطس 1994م): الأبعاد: صورة، بحوزة: حمد بن سليم بن عبد الله الكلباني - قرية النجيد - ولاية سمائل - محافظة الداخلية، الوثيقة السابعة والسبعون، (18 أبريل 1995م): صورة، بحوزة: خليفة بن محمد بن حميد الحسني- جعلان بني بو حسن - الشرقية جنوب، الوثيقة الثامنة والسبعون، (12 يونيو 1996م): الأبعاد: 19×28 سم، الورق سميك أبيض مسطر، المداد الأسود، بحوزة: خميس بن عبد الله بن محمد القريني - الحجيرة - السويق - شمال الباطنة، الوثيقة التاسعة والسبعون، (10 فبراير 1998م): الأبعاد: $32 \times 5 \times 21$ سم، ورقة خفيفة بيضاء مائلة للزرقة، المداد الأزرق، بحوزة: محمد بن عبد الله الداودي - بلدة طهوة - الكامل والوافي - الشرقية جنوب، الوثيقة الثمانون، (23 نوفمبر 1999م): صورة، بحوزة: سالم بن حمود بن سليم الحارثي- منطقة القاطر - سفالة إبراء - الشرقية شمال، الوثيقة الواحدة والثمانون، (28 مارس 2001م): صورة بحوزة: علي بن خميس بن سعيد اليمحمدي - السويق - شمال الباطنة، الوثيقة الثانية

والثمانون، (23 سبتمبر 2013م): الأبعاد: 21 × 30 سم، الورق أزرق باهت سميك، المداد الأسود والأزرق والأحمر، بحوزة: سلطان بن حمد بن حميد الهاشمي - الكامل والوافي - الشرقية جنوب، الوثيقة الثالثة والثمانون، (11 مايو 2015م): الأبعاد: 21 × 26 سم، الورق أبيض سميك، المداد الأسود والأزرق، بحوزة: خالد بن أحمد بن محمد الجابري - إبراء - الشرقية شمال.

وكما هو واضح مما سبق فإن أغلب الوثائق بحوزة شيوخ المناطق وشيائها (كبار السن) في ملكهم الخاص أو توارثوها عن آبائهم وأجدادهم، ومنهم من احتفظ بالأصول وأعطى هيئة الوثائق والمحفوظات العُمانية صوراً، أو منهم من أعطاها أو باعها للهيئة واحتفظ بالصور، والوثائق الموجودة بهيئة الوثائق والمحفوظات بسلطنة عُمان أخذ منها الباحث صوراً بعد الاطلاع على الأصول منها، وهي بدون أرقام تصنيف أثناء الاطلاع عليها (وقت إجراء الدراسة).

وسائل الإيجاد: بطبيعة الحال لا توجد وسائل إيجاد عند الأهالي، فإذا أردت وثيقة - وسُمح لك - عليك أن تبحث في المندوس أو الصندوق الذي يُقدمه لك أو هو يبحث بنفسه ويُعطي لك ما يرغب فيه ويحجب ما يريد حجه، وذلك كله بكل حذر، أما الهيئة فلديها الفهرس الإلكتروني، وبالنسبة للمكتبات الخاصة إما أن تبحث بنفسك على الرف - بعد أخذ الموافقة - أو أن تبحث بما لديهم من فهرس ورقي بالموضوعات وأرقامها على الرف.

أنموذج لبطاقة وصفية للوثيقة (29)[60]:

- حقل بيان الهوية:

- 1- رمز الاسترجاع: س غ/م م/س ع/م/ب ب/ظ⁽¹⁴⁾.
- 2- العنوان: بيع مال أخضر وبئر ونخل وأشجار بأرض البحرين ببركاء.
- 3- تاريخ الوثيقة: 13 أبريل 1952م.
- 4- مدى ونوع المادة: وثيقة مفردة من الورق الثخين المائل للحمرة الباهت.

- حقل السياق:

- 1 - اسم المنشئ: الكاتب سليمان بن سالم بن محمد الحراسي.
- 2- التاريخ الإداري: 11 رجب 1371هـ/ 13 أبريل 1952م.
- 3- تاريخ نمو الوثيقة لدى منشئها: بدأ إفراز الوثيقة وتدوينها في 11 رجب 1371هـ.

¹⁴ س غ = سلطنة عُمان/ م م = منزل مواطن/ س ع = اسم المواطن سعيد بن فاضل بن سالم العامري/ س = مندوس/ ش = (لا توجد أسماء شوارع في بلدان عُمان إلا نادراً)/ ب ب = البلد ببركاء/ محافظة جنوب الباطنة.

4- تواريخ تراكم الوثيقة⁽¹⁵⁾: تم كتابتها والانتهاء منها في 11 رجب 1371هـ/ 13 أبريل 1952م، ثم أحالها محمد فيروز البلوشي بما فيها إلى لورثة صالح البلوشي إحالة ثابتة شرعاً وحرر بعام تسعة عشر من شهر رجب سنة 1371هـ/ 13 أبريل 1952م، وانتهى بها المال بمنزل سعيد بن فاضل بن سالم العامري صاحب المزرعة.

5- تاريخ الوصاية: موجودة بمنزل صاحب المزرعة بمندوس داخل دولا، وليس لها تركيبات لأنها تحتوي على تصرفات قانونية منتهية بحد ذاتها.

- حقل المحتوى والبنية:

1 - المجال والمحتوى: بيع ثم إحالة.

2- التقييم والإهلاك: الوثيقة موجودة ضمن مجموعة خاصة بصاحبها المذكور، ولم تُفرز، ولم تُقيم ولم يتم الاستغناء عن شيء من مفرداتها، إلا أنها حُفظت لقيمتها القانونية لديه.

3- تغييرات التركيبات: ربما تزداد الوثيقة مستقبلاً رغم إنها وثيقة مفردة مُكتملة الأركان بحد ذاتها، إذ أنها بما تُحال لشخص آخر أو يتم البيع بسندها أو أن تنتقل لأحد الورثة، وقد تنتقل لهيئة الوثائق والمحفوظات مستقبلاً فتُضم ضمن وحدة أو مجموعة تخص تصرفات البيع والإحالة، أو أن ترتب ضمن تصرفات تلك العائلات أو القبائل.

4- طريقة الترتيب: ليس هناك منطقية مُحددة في ترتيب الوثائق الموجودة ضمنها هذه الوثيقة.

- حقل شروط الإتاحة والاستخدام:

1 - الوضع القانوني: بحوزة صاحبها كملكية خاصة.

2- شروط الإتاحة: مُتاح الاطلاع عليها بعد موافقة صاحبها، وليس لذلك معيار معين سوى رغبته الشخصية أو عدم رغبته.

3- حق النشر والاستنساخ: مُتاح حسب شروط صاحبها.

4- لغة المادة: العربية.

5- الخصائص المادية: الوثيقة من الورق التخزين المائل للإحمرار الباهت، والأبعاد: طول 19 × 30 سم عرض، والحبر الأسود، والوثيقة بها قطوع وثقوب ويقع حبر وكشط.

6 - وسائل الإيجاد: لا توجد وسائل إيجاد لا تقليدية ولا إلكترونية.

- حقل المواد المُتصلة أو ذات الصلة:

1 - مكان الأصول: الوثيقة أصل بحوزة صاحبها، ومسجلة بدفتر الصكوك بمحكمة بركاء دفتر (315) من صفحة (319).

¹⁵ تاريخ التركيب: هو الفترة المنتهية التي جُمعت خلالها مواد وحدة الوصف بواسطة المنشئ أو التي تُشكل جزءاً من هذه الفترة. [22].

2 - وحدات الوصف ذات العلاقة: ضمن مندوس بحوزة صاحبها داخل دولا ب بمنزله ضمن صكوك وأوراق قانونية أخرى خاصة به.

حقل التبصرة:

الوثيقة مُحدد بها المعالم الجغرافية من حيث البلد والمنطقة، وتوجد أسماء أماكن تُحيلنا إلى موقع المزرعة تماماً، علاوة على أنها مُسجلة بمحكمة بركاء برقم وتاريخ دفتر مُحدد.

الدراسة الدبلوماسية للوثائق: تظهر أهمية الدراسة الدبلوماسية في إمداد الباحثين المُختصين بالوثائق بالوقوف على الخصائص الخارجية والداخلية للوثائق محل الدراسة، وتتضمن هذه الدراسة:

أولاً: الخصائص الخارجية: كتبت جميع الوثائق محل الدراسة على ورق، والخط السائد هو خط الرقعة السريع تخللته بعض كلمات بخط النسخ، والمداد المُستخدم هو الحبر الأسود القاتم المُعتاد المصنوع من السناج والصمغ العربي، كما استُعمل في بعض الوثائق نوع من الحبر الأسود المائل قليلاً للون البني؛ لاحتوائه على نسبة من أكسيد الحديد، والقلم المكتوبة به الوثائق عموماً هو القريب من القلم الغليظ نوعاً ما أو الرفيع، وقد روعي في طريقة إخراج هذه الوثائق اتباع التسطير والتأليف حرصاً لعدم زيادة حرف أو كلمة؛ لأن التأليف هو جمع كل حرف غير متصل إلى غيره على أفضل ما ينبغي، وطريقة التسطير هي إضافة كلمة إلى كلمة حتى تصير سطرًا مُنتظم الوضع كالمسطرة، ومراعاة بدايات السطور والمسافات بينها؛ حيث اعتاد كتاب هذه الوثائق المحافظة على مُساواة بدايات السطور [35] أما نهايتها فقليلاً ما حافظوا عليها، والمسافات عموماً بين السطور متساوية تقريباً، وتوجد وثائق مسطرة بخطوط عرضية مما يحكم عدم صعود أو نزول خط الكتابة، وفي بعض الوثائق نجد أن السطور تتجه لأسفل عند نهاياتها، وإذا رأى الكاتب أن الكلمة قد تتخطى الهامش الأيسر عند نهاية السطر يكتبها بخط صغير ورفيع، أو يُطيل الحرف أو الأحرف المُناسبة للإطالة من الكلمة الأخيرة في السطر، أو أن يُكمل السطر لأعلى بنفس مُحاذاة الكتابة أو يكتب جزء من الكلمة ويكملها في السطر التالي؛ حتى يتساوى السطر مع ما قبله وما بعده، والمسافات عموماً بين السطور مُتساوية تقريباً، وفي بعض الوثائق نجد أن السطور تتجه لأعلى عند نهاياتها، ولم تُترك فراغات أو بياض بين صيغ الإماءات وبين آخر كلمات من الوثائق، وتُركت مسافات بيضاء بنهايات الوثائق؛ لاحتمال كتابة مُكاتبات أخرى مُتعلقة بالوثيقة، وأهملت علامات الترقيم والشكل إلا في القليل النادر.

العلامات المائية: أغلب الوثائق محل الدراسة ليس به علامات مائية، إلا أن البعض منها به علامات مائية عبارة عن: تاج⁽¹⁶⁾، أو بها علامة مائية عبارة عن: تاج أسفله مجموعة من التوريقات وعلى التاج صلبان صغيرة⁽¹⁷⁾، أو بها ثلاث

¹⁶ الوثيقة 24.

¹⁷ الوثيقة 37.

علامات مائية، عبارة عن صلبان وخطوط بيضاء⁽¹⁸⁾، أو بها علامة مائية عبارة عن: (cupreu couet of) ، أو عبارة عن دائرة داخلها حرف (N)، وخارج الدائرة حروف هم (A ، T ، O ، S ، AT ، I ، E ، Z) ،⁽¹⁹⁾ (wntereow) ،⁽²⁰⁾ (W).

التمغات والطوابع: التمغات وضعت على الأوراق لُكُتِبَ عليها المُستندات والعرضحالات الرسمية للمعاملات العمومية والتجارية، وطُبِعَ على كل صنف منها الثمن المقرر لكل فئة، والتمغات والطوابع بالوثائق كالتالي: الوثيقة (4) بها عدد (3) طوابع، أحدهما أحمر والآخران بنفسجيان، والوثيقة (8) بها عدد (3) طوابع بنفسجي اللون، والوثيقة (16) بها عدد (2) طوابع، أحدهما برتقالي والآخر بنفسجي، والوثيقة (24) بها مجموعة من الطوابع عدد (1) طابع بقيمة (10) روبية - عدد (1) طابع بقيمة (5) روبية - عدد (1) طابع بقيمة (25) ببسة، والوثيقة (37) بها عدد (7) طوابع باللون الأسود، وعدد (4) طوابع باللون الأحمر، والوثيقة (74) بها طابع تمغة خاص بالسلطنة، والوثيقة (78) بها طابعان تمغة لسلطنة عُمان.

المواد التي خُربت بها الوثائق: تنوعت ألوان المداد بالوثائق محل الدراسة فكان منها: الأسود السائل، أو الرصاصي الفاتح، أو الأسود ما عدا الإشهاد الأخير رمادي، الأسود وفي بعض الوقت يميل للون البني الغامق مع وجود سطر باللون الأزرق، الأسود الخفيف والأزرق الجاف، الأسود سائل والشهادة بالأزرق، أو الأسود فقط وهو السائد.

الخطوط المستخدمة في التدوين: يُطلق الخط على أسلوب مُعين في كتابة أحرف الكلمات؛ حيث تخضع هذه الأحرف لأصول وقواعد مدروسة، ودونت الوثائق محل الدراسة باللغة العربية بخط الرقعة السريع الواضح في أغلب الأحيان، واستُخدمت الأبجدية الأجنبية المطبوعة على أوراق التمغة وترويسات وثنائق زنجبار وبعض الأختام، وبعض التوقيعات والإمضاءات، واستخدم خط الرقعة المُنمق، وخط النسخ المُنمق في بعض الوثائق، وتُكتب الوثيقة بكاملها بخط كاتب واحد بالإضافة إلى خطوط الشهود، وقد نجد أكثر من كاتب في الورقة الواحدة إن تضمنت أكثر من تصرف كبيع آخر أو إحالة أخرى، وغالباً ما يكون خط كاتب الوثيقة أوضح وأجمل من خط الشهود؛ مما يُظهر أنهم يتخيرون أحسنهم خطاً وأجودهم للغة، على الرغم من أنه قد يكون أجودهم هذا رديء في دُنيا الخطوط واللغة.

الأختام: أنواعها، أشكالها، مداد طبعها: ندرت الأختام بالوثائق محل الدراسة في البداية؛ وذلك لأسباب منها النظام القبلي صاحب العادات والتقاليد واحترام المُتفق عليه بمجرد الكلام وحسب، لا الكتابة وما يتبعها، كذلك عدم وجود المؤسسات الرسمية المنوط بها عمل مثل هذه الأختام والتصديق عليها، وإن وجدت تلك المؤسسات فالمسافات بعيدة ووسائل النقل غير

¹⁸ الوثيقة 43.

¹⁹ الوثيقة 44.

²⁰ الوثيقة 59.

متوفرة حتى سبعينيات القرن الـ (20م)، وقد يعود الأمر كذلك لكون أصحاب هذه التصرفات كانوا متراضون ومُتعارف عليهم بصفة الشهود، وتلك الوثائق عبارة عن تصرفات خاصة بين أفراد المجتمع الواحد؛ حيث الروابط الأسرية والقبلية ومعرفة كل منهم الآخر، والأختام الموجودة هي أختام بارزة دائرية أو بيضاوية الشكل أو مُستطيلة، والمداد المُستخدم لطبعها الأسود أو الأزرق أو البنفسجي، بينها كالتالي: الوثيقة (4) بها عدد (3) أختام أحدهما مربع غائر بالمداد الأزرق، والآخران بيضاويان بارزان بالمداد الأزرق، والوثيقة (8) بها عدد (3) أختام أحدهما مربع غائر بالمداد البنفسجي، والآخران بيضاويان بارزان بالمداد البنفسجي، والوثيقة (12) بها خاتم دائري بارز بالمداد البنفسجي، مطموس، والوثيقة (14) بها خاتمان أحدهما دائري بارز بالمداد الأزرق به: سلطنة مسقط وعمان - ولاية منح، والثاني مُستطيل بارز بالمداد الأزرق به: والي منح، والوثيقة (16) بها خاتم دائري بارز بالأسود به كلمتان أجنبيتان هما: (Zanzibar - government)، الوثيقة (21) بها خاتم دائري غائر بالمداد الأزرق به: والي خصب - 1349، والوثيقة (24) بها خاتم دائري بارز به: (حكومة سلطان مسقط وعمان - الشرعية - المحكمة - بمطرح)، خاتم مُستطيل بارز لقاضي المحكمة الشرعية بمطرح أسفل الوثيقة، والوثيقة (25) بها خاتم مُستطيل بارز بالمداد البنفسجي حديث خاص بوزارة التراث- قسم التسجيل، والوثيقة (28) بها خاتم دائري بارز به: (سلطنة مسقط وعمان - ولاية - بركاء)، وخاتم مُستطيل بارز به: والي بركاء، وتوقيع الوالي (سعود بن ناصر بيده)، الوثيقة (29) بها خاتم دائري بارز بالمداد الأسود به: حكومة سلطان مسقط وعمان- بركاء، وخاتم مُستطيل بارز بالأسود به: والي بركاء، وظهرها به خاتم مُستطيل بارز بالمداد الأسود به: والي بركاء، والوثيقة (30) بها خاتم دائري بارز بالمداد الأزرق حديث خاص بهيئة الوثائق والمحفوظات بسلطنة عُمان، والوثيقة (37) بها خاتم دائري بارز بالمداد البنفسجي عبارة عن: سلطنة مسقط وعمان - المحكمة الشرعية بمسقط، وخاتم مُستطيل بارز بالمداد البنفسجي خاص بـ: قاضي المحكمة الشرعية بمسقط، والوثيقة (38) بها خاتم مُستطيل بارز لقاضي المحكمة الشرعية ببهلاء، يعلوه توقيع القاضي، والوثيقة (42) بها خاتم دائري بارز بالمداد الأزرق خاص بـ: هديب بن ناصر الوهبي (البائع)، وخاتم مُستطيل بارز بالمداد الأزرق خاص بوالي بركاء، والوثيقة (43) بها خاتم دائري بارز بالمداد البنفسجي: (سلطنة مسقط وعمان - ولاية بهلاء)، وخاتم بارز بالمداد البنفسجي به: (قاضي بهلاء)، والوثيقة (44) بها خاتم دائري بارز بالمداد البنفسجي خاص بولاية بركاء، وخاتم مُستطيل بارز بالمداد البنفسجي خاص بوالي بركاء، وخاتم مُستطيل بارز بالمداد البنفسجي خاص بقاضي بركاء، والوثيقة (51) بها خاتم دائري بارز بالمداد البنفسجي، خاص ببلدية جعلان بلاد بني بو حسن، وخاتم مُستطيل بارز بالمداد البنفسجي، خاص بوالي جعلان بني بو حسن، والوثيقة (52) بها عدد (3) أختام بيضاوية بارزة تخص ولاية بركاء،

وخاتمان مُستطيلان بارزان يخصان والي بركاء، الوثيقة (55) بها خاتم دائري بارز بالممداد البنفسجي، خاص بكاتب العدل بولاية القابل، الوثيقة (56) بها خاتم دائري بارز بالممداد الأزرق خاص بـ: المحكمة الشرعية بجعلان بني بو علي، وخاتم دائري بارز بالممداد الأزرق خاص بـ: وزارة الداخلية بولاية جعلان بني بو علي، وخاتم مُستطيل بارز بالممداد الأزرق خاص بـ: قاضي المحكمة الشرعية، وخاتم مُستطيل بارز بالممداد الأزرق خاص بـ: نائب والي جعلان بني بو علي، والوثيقة (57) بها خاتم دائري بارز، خاص بـ: المحكمة الشرعية، والوثيقة (58) بها خاتم دائري بارز بالممداد البنفسجي خاص بـ: بكاتب العدل بالمحكمة الشرعية بالسيب، وخاتم دائري بارز بالممداد البنفسجي خاص بـ: قاضي المحكمة، وخاتم دائري بارز بالممداد البنفسجي خاص بـ: نائب العاصمة بالسيب، والوثيقة (60) بها خاتم دائري بارز بالممداد البنفسجي خاص بـ: بكاتب العدل بالمحكمة الشرعية بالكامل والوفاي، وخاتم دائري بارز بالممداد البنفسجي خاص بـ: وزارة العدل والأوقاف والشئون الإسلامية بالكامل والوفاي، وخاتم دائري بارز بالممداد البنفسجي خاص بـ: قاضي المحكمة الشرعية بالكامل والوفاي، والوثيقة (61) بها خاتم دائري بارز بالممداد الأزرق به: وزارة العدل - كاتب العدل بمحكمة سمائل، وخاتم مُستطيل بارز بالممداد الأزرق به: قاضي المحكمة الشرعية بسمائل، والوثيقة (62) بها خاتم دائري بارز بالممداد البنفسجي للمحكمة الشرعية بالسويق، وآخر مُستطيل بارز بالممداد البنفسجي خاص بقاضي المحكمة الشرعية بالسويق، والوثيقة (63) بها خاتم مُستطيل بارز خاص بقاضي المحكمة، وآخر دائري بارز به: شعار الدولة - سلطنة عُمان - وزارة العدل - المحكمة الشرعية بسمائل، ثالث مُستطيل بارز خاص بالمستشار القاضي - وزارة الإسكان، والوثيقة (64) بها خاتم دائري بارز بالممداد الأزرق خاص بمحكمة الكامل والوفاي الشرعية، وآخر مُستطيل بارز خاص بقاضي المحكمة، والوثيقة (65) بها خاتم دائري بارز بالممداد البنفسجي خاص بالمحكمة الشرعية بجعلان بني بو علي، وآخر مُستطيل بارز بالممداد البنفسجي خاص بقاضي المحكمة الشرعية، والوثيقة (66) بها خاتم دائري بارز بالممداد البنفسجي خاص بالمحكمة الشرعية بولاية جعلان بني بو حسن، آخر مُستطيل بارز بالممداد البنفسجي خاص بقاضي المحكمة، والوثيقة (67) بها خاتم مُستطيل بارز بالممداد البنفسجي خاص بقاضي المحكمة الشرعية، والوثيقة (68) بها خاتمان دائريان بارزان بالممداد البنفسجي خاصان بوزارة العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية، وخاتمان مُستطيلان بارزان بالممداد البنفسجي خاصان بقاضي المحكمة الشرعية، وخاتم مُستطيل بارز بالممداد البنفسجي خاص بالمستشار القضائي، والوثيقة (71) بها خاتم دائري بارز بالممداد البنفسجي خاص بوزارة العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية، وآخر مُستطيل بارز بالممداد البنفسجي خاص بقاضي المحكمة، والوثيقة (72) بها خاتم بيضاوي بارز بالممداد الأزرق بوزارة العدل والأوقاف والشئون الإسلامية، وآخر مُستطيل بارز بالممداد الأزرق خاص بقاضي المحكمة الشرعية، والوثيقة (73) بها خاتم بيضاوي بارز بالممداد البنفسجي

بوزارة العدل والأوقاف والشئون الإسلامية، وآخر مُستطيل بارز بالمداد البنفسجي خاص بقاضي المحكمة الشرعية، الوثيقة (74) بها خاتم دائري بارز به فستونات بالمداد البنفسجي- به شعار السلطنة - وزارة العدل والأوقاف والشئون الإسلامية، وآخر مُستطيل بارز بالمداد البنفسجي خاص بقاضي المحكمة الشرعية، والوثيقة (77) بها خاتم دائري بارز خاص بوزارة العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية، والآخر مُستطيل بارز خاص بقاضي المحكمة، والوثيقة (78) بها خاتم دائري بارز بالمداد الأزرق خاص بوزارة العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية، آخر مُستطيل بارز بالمداد الأزرق خاص بقاضي المحكمة الشرعية، والوثيقة (80) بها خاتم دائري بارز خاص بوزارة العدل- محكمة إبراء، وآخر مُستطيل بارز خاص بقاضي المحكمة، والوثيقة (81) بها خاتم دائري بارز خاص بوزارة العدل- محكمة السويق، وآخر مُستطيل بارز خاص بقاضي المحكمة، والوثيقة (82) بها خاتمان بيضاويان بارزان بالمداد الأزرق خاصان بوزارة الاسكان- أمانة السجل العقاري- دائرة التصرفات القانونية، والوثيقة (83) بها خاتم دائري بارز بالمداد الأزرق خاص بوزارة العدل - دائرة الكاتب العدل، وآخر مُستطيل بارز بالمداد الأزرق خاص بكاتب العدل بإبراء.

كتاب الوثائق: لكل وثيقة كاتب من نفس البلدة التي وقع فيها العقد، يذكر اسمه مباشرة بعد انتهائه من كتابة التصرف وبعد التاريخ، ويسبق ذكر اسمه بـ(كتبه بأمره، بأمرها، بأمرهما، بأمرهم، أو كتبه، كتبه الكاتب)، وقد يسبق ذكر اسمه بعض عبادات الخضوع والتذلل والتواضع لله أو إرجاع الفضل لله مثل: (العبد الأقل لله عز وجل، الفقير إلى الله، الحقير لله تعالى، العبد الحقير، الفقير، المفتقر رحمة ربه الخبير، العبد لله، الغني بالله)، ثم ينهيه بـ(بيده، أو بيده الفانية)، ومعنى ذلك أنه يكتب العقد بأمر البائع، لا المُشتري، إلا أن الوثيقة (8) كُتبت بأمر شخص آخر غير المتبايعين؛ حيث كانت الصياغة كالتالي: [وكتبه الفقير لله سعيد بن محمد الرمحي بيده عن أمر السيد أحمد بن أبي بكر بن سميط] وهي وثيقة زنجارية وهذا الشخص من السادة، والوثيقة (31) كانت الصيغة: وكتبه بأمر الإمام ولده يسمى عبد الله، والوثيقة (38) كتبها ناصر بن سليمان العدوي بإملاء علي بن ناصر المفرحي قاضي بهلاء، والكتاب بطبيعة الحال في ذلك المجتمع في تلك الفترات قليلون أو إن شئت نادرون، وإن عز وجود كاتب في القرية أو البلدة لجأوا لكاتب من العبيد أو الخدم أو الموالي المتعلمين كما بالوثيقة (15)، والوثيقة (4) كتبها حمد بن خلفان خدام بني شكيل بمعرفة الشيخ برهان القاضي، والوثيقة (37) كتبها كتبه العبد غسان بن سليمان بن سعود المزروع، وإن كان كاتب الوثيقة وظيفته كتابة الصكوك يثبت تلك الوظيفة في ذيل اسمه كما بالوثيقة (51)؛ حيث ذكر: وكتبه مبارك بن سالم بن سليمان المشايخي كاتب الصكوك ببلد بني بو حسن، أو وكتبه ... كاتب العدل⁽²¹⁾، وهناك وثائق لم يُذكر فيها اسم الكاتب وإنما ذُكر أن كاتبها عامل الإمام محمد بن عبد الله بن حميد

²¹ الوثائق 55، 56، 57، 58، 59، 60، 61، 62، 63، 64، 65، 66، 67، 68، 71، 72، 73، 74، 75، 80.

السالمي⁽²²⁾، ونجد أن ابن الإمام عبد الله بن سليمان النبهاني هو الكاتب⁽²³⁾، وقد يكون الكاتب هو نفسه الشاهد⁽²⁴⁾، وفي هذه الحالة يسبق ذكر اسمه (كتبه وصح معه، كتبته وشهدت، كتبه الفقير إلى الله الشاهد عليه بذلك، شهدت بذلك كتبه، كتبته وشهد به، وكتبته شاهداً عليه)، ولكننا لم نعثر على كاتبة امرأة أبداً بتلك الوثائق؛ ربما يعود ذلك لخدر المرأة في ذلك المجتمع القبلي، أو ربما لندرة المتعلقات من النساء، وقد يكون بالورقة التي بها تصرفان كالبيع ثم بيع آخر، أو بيع ثم إحالة كاتباً واحداً أو كاتبان حسب بُعد الفترة الزمنية، ونجد إحالة أسفل تصرف البيع ولكنه في نفس سنة البيع فكان الكاتب واحد⁽²⁵⁾، وواضح من الوثائق أن طرفي العقد كانوا يذهبون إلى مكان الكاتب لتحريره سواء كان بيته أو محل عمله في الكاتب العدل أو المحكمة، إلا في حالة إن كان الكاتب عبداً أم مولى فبطبيعة الحال يكون التحرير في أي مكان اتفقا عليه طرفي العقد.

المراجعة والتهجير: يبدو أن بعض الوثائق كانت تُراجع على يد من لديه خبرة بتلك التصرفات القانونية أو ممن يثق في قدرتهم من أهل البلدة، أو مُختص من الدولة إن حُررت الوثيقة بجهة رسمية؛ وذلك بإثبات صيغ معينة للدلالة على تلك المراجعة مثل: "نعم صحيح ذلك" وجدت العبار مُحررة على الهامش الأيمن للوثيقة⁽²⁶⁾، وصيغة: "صحيح"⁽²⁷⁾، أو أن تُكتب الوثيقة على يد مسئول في الدولة أو بأمره كالإمام أو القاضي أو الوالي أو كاتب العدل، أو أن تكون حُررت على نموذج مُعد لذلك خصيصاً سلفاً⁽²⁸⁾، أو أن يكون نص الوثيقة مُتضمناً في كتاب، فبطبيعة الحال فإنها قد روجعت من لدن كاتب هذا الكتاب⁽²⁹⁾، أو أن تكون الوثيقة قد حُررت وسُجلت بناء على قانون وفي مكتب مُحدد لذلك وهو مكتب الجينرال سرلويد؛ حيث الحكومة الزنجبارية قد قررت أنه لا تُثبت العقود إلا بتحريرها على هذا النموذج وبذلك المكتب فقط، والمُخالف لذلك تُعاقبه الحكومة أشد العقاب، والمراجع هنا هو القاضي برهان الأموي⁽³⁰⁾، ونفس الأمر تقريباً مع اختلاف في الصياغة تم في الوثائق المُحررة في بركاء⁽³¹⁾، وهناك ظاهرة في بعض تلك الوثائق ما يُمكننا أن نُطلق عليه ظاهرة التهجير في الوثائق القديمة؛ حيث يبدو أنه كان أمراً مُتبعاً عندما تبلى الوثائق أو التي يُخشى عليها الفناء ومن ثم ضياع الحقوق المُثبتة بها فيقوم كاتب في حضور شهود بإعادة كتابتها مرة أخرى على ورق جديد ثم يُسجل أنه نقلها بحروفها، والتهجير الذي تم في الوثائق محل الدراسة قد يكون مادياً بنقل أو نسخ التصرف من وعاء لوعاء آخر لنتيجة لاهترائه

²² الوثيقة 19.

²³ الوثيقة 30.

²⁴ الوثائق 2، 3، 6، 17، 44.

²⁵ الوثيقة 15.

²⁶ الوثيقة 7.

²⁷ الوثائق 12، 14، 28، 29، 45، 46، 50، 69، 70.

²⁸ الوثائق 19، 24، 30، 37، 42، 43، 44، 51، 52، 55، 68، 71-75، 77، 78، 80-83.

²⁹ الوثيقة 2.

³⁰ الوثائق 4، 8، 16.

³¹ الوثيقة 29.

والخوف من ضياع الحقوق المُتضمنة فيه، أو أن يكون تهجيلاً قانونياً؛ وذلك ببيع المبيع المذكور بأعلى الورقة مرة أخرى لشخص آخر، أو إحالته لشخص آخر⁽³²⁾.

ثانياً: الخصائص الداخلية: كُتبت الوثائق - محل الدراسة - باللغة العربية، كما كثرت الكلمات العامية العُمانية، وعموماً اللغة ركيكة غير بليغة مما يدل على أن كتابها من أنصاف المُتعلمين، أو ممن ليس لهم دراية كافية بأسس وقواعد اللغة العربية.

الخصائص اللغوية: لاشك أن قراءة اللغة المُحررة بها الوثائق موضوع الدراسة بعد كتابتها بكل هذه السنين ربما تصدماً؛ لغرابتها وبعدها عنا، فأساليبها قد تكون طريفة أحياناً، أو مُلتبسة أحياناً أخرى، وربما كان هذا راجعاً إلى أن كتابها غير الحاذقين في اللغة العربية، وغالباً لا يوجد مُراجع لهذه المُكتاتبات لقلّة عدد المُتعلمين في عُمان وزنجبار في تلك الفترة، هذا بجانب الكلمات العامية العُمانية التي ربما تكون صعبة على بني جلدتهم في الوقت الحاضر فما بالناس ممن ليسوا عُمانيين، وأدى عدم إلمام كُتاب الوثائق بقواعد اللغة العربية في الرسم، بالإضافة إلى عدم إلمامهم بقواعد النحو جعلهم يرسمون ما يُنطق كما هو، أي أنهم يكتبون كما ينطقون، دون مُراعاة لقواعد الرسم أو النحو، وقد يرجع ذلك إلى أن معظم هذه الوثائق كانت تُكتب بشكل عاجل، ولا تُستخدم فيها الرسميات، وافتقد الكثير منها للإعجام والترقيم، وهذا الجانب مع ما فيه من عوار إلا أنه قد وثق لنا - بطريقة غير مقصودة - اللغة المنطوقة لتلك المنطقة ولذلك العصر، والتي حجبها عنا الرسم الصحيح للغة، وكُتبت الوثائق - محل الدراسة - باللغة العربية مع وجود كثير من الكلمات العامية العُمانية المحلية، وبعض الأسماء والألفاظ الأجنبية الموجودة في الترويسات أو على طوابع التمغة، وعموماً اللغة ركيكة غير بليغة؛ مما دلّ على أن كُتاب هذه الوثائق من أنصاف المُتعلمين، أو ممن ليس لهم دراية كافية بأسس وقواعد اللغة العربية، وتتسم اللغة المُحررة بها الوثائق بعدة خصائص مُميزة؛ من حيث إثبات الأحرف أو إسقاطها، أو قلبها إلى أحرف أخرى، أو نسيان كتابة بعضها، وقد تُصاغ الأحرف بالطريقة الصحيحة، فمهمة كاتب الوثائق هي النسخ والإملاء اللذان يتأثران بأي أخطاء ناتجة عن السهو، أو عدم الدقة، أو عدم الفهم الصحيح للمعنى المقصود، وتوضح الدراسة الباليوجرافية لخطوط الوثائق وجود ظاهرة لغوية إملائية سائدة في كتاباتها وهي استبدال الهمزة بحرف من حروف العلة المُلائمة مثل: الواو أو الياء أو الألف، وقد تُحذف الهمزة المفردة نهائياً من الكلمات، وأهملت الهمزات في أول الكلمات، وأهملت الهمزات التي هي على نبرة آخر الكلمات، وأبدلت الهمزة اللينة ياء، وأحياناً يُثبت الهمزة مع قلبها ياء كذلك، واستبدال الياء ألفاً مقصورة والتاء المربوطة هاء، ورسمت التاء المربوطة تاء مفتوحة، والتي تُعتبر من إحدى مظاهر التأثر باللغة التركيبية أو العكس مثل صارة، وكتابة

³² الوثائق 5، 37، 39، 49، 60، 63، 64، 68.

بعض الأحرف المنتهية فوق الأحرف السابقة عليها فتكتب التاء المنتهية - مثلاً - فوق الألف السابق عليها، ووصل كلمتين أو حرف وكلمة أو ضمير وكلمة ببعضهما ليكونا كلمة واحدة، وعدم استخدام صيغ المبني للمجهول، والكتاب لم يكثرثوا كثيراً بالمفرد والجمع، والمذكر والمؤنث سواء في الأفعال أو أسماء الإشارة أو الأسماء الموصولة، وعدم اثبات الألف في واو الجماعة أو المثني مثل: أقرو - باعو - أقر⁽³³⁾، وخط الكتاب في الكتابة بين الأحرف المتشابهة في النطق أو في الشكل كالبدال والضاد، والتاء والطاء والتاء المفتوحة والتاء المربوطة⁽³⁴⁾، والهاء المربوطة والتاء المربوطة، وكتابة الراء دال، ووصل الهاء أو التاء المربوطة المنتهية بالحرف السابق لها في حالة ما إذا كان راء أو دال، ووصل واو وألف الجمع المنتهين ببعضهما، وعند وجود تتابع ألفين أحدهما في نهاية كلمة والآخر في بداية الكلمة التالية يتم كتابتهما ألفاً واحدة، وتتم صياغة بعض كلمات الجمع والمثنى على غير قواعدها مثل: (أبناء التي كان يجب أن تُكتب "ابن")⁽³⁵⁾، وعند صياغة الأرقام يتم كتابتها حسابياً ثم تُتبع بكتابتها بالأحرف العربية أو تُكتب حسابياً فقط، وقد لا تُرسم سنة الصاد ولا الضاد، وعند كتابة التواريخ داخل الوثيقة تُكتب كلمة السنة كثيراً بدون نون ويُخط فوقها السنة حسابياً وقبلها يُثبت اليوم حسابياً أما الشهر إن كان هجرياً يُكتب حروفاً، وإن كان ميلادياً إما حروفاً أو أرقاماً، وقد أخطأ الكتاب في بعض الكلمات فتم إزالتها ثم صححها في نفس موضعها⁽³⁶⁾؛ مما دل على مراجعة تلك الوثيقة، أو أن يضرب على المكتوب ويكتب التصويب فوقه، مع الإشارة لذلك في نهاية الوثيقة⁽³⁷⁾، وكذلك كُتبت الكاف المتوسطة والأخيرة أحياناً كوفية، وكُتبت مرة الياء المكسورة عادية ومرة أخرى كتبها ياء راجعة كما الكتابة المغربية، وعند ذكر المثنى يكتب العدد ثم المعدود، وأثبتت الهمزة على السطر، وكثيراً ما أُنبتت أسنان السين والشين، وقليلاً لم تُثبت، والكتاب لم يكثرثوا بالمذكر والمؤنث في أسماء الإشارة أو الأسماء الموصولة، بل أحياناً يكتبون (هذا) بالرسم (هذا)⁽³⁸⁾، أو بالرسم (هاذي)⁽³⁹⁾، والوثائق مُجردة تماماً من همزات الوصل والقطع والمد، وكذلك كتب حرف الضاد ظاء كما هي عادة العُمانيين في نطق هذا الحرف (مقايضة)⁽⁴⁰⁾، وأثبت رقم (6) وكأنه حرف (ء)⁽⁴¹⁾، ويثبت رقم (4) وكأنه قريب من حرف (F)⁽⁴²⁾، وأثبت رقم (5) شبيهة بحرف (B)، وقد تُقطع الكلمة

³³ وثائق 1، 18، 22، 23، 24.

³⁴ يتم إبدال صوت مكان صوت يتفق معه في المخرج، إلا أنه يختلف معه في التفخيم والترقيق مثل: التاء والطاء، فكل منهما صوت شديد مهموس، غير أن الطاء أحد أصوات الإطباق، ونظيرها غير المطبق هو التاء. [7].

³⁵ الوثيقة 51، سطر 13.

³⁶ الوثيقة 4، سطر 5.

³⁷ الوثيقة 29، سطر 2.

³⁸ الوثيقة 23، سطر 4.

³⁹ الوثيقة 10، سطر 9.

⁴⁰ الوثيقة 60، سطر 9.

⁴¹ الوثيقة 10، سطر 8.

⁴² الوثيقة 13، سطري 7.

الواحدة في نهاية السطر وتُستكمل في بداية السطر التالي حفاظاً على التسطير والتنسيق مثل: بو سالم⁽⁴³⁾، لورثهما⁽⁴⁴⁾، أو يفصل بين واو العطف ويضعها في نهاية السطر، ويضع المعطوف عليه في بداية السطر التالي لنفس السبب مثل: (وشرقاً)⁽⁴⁵⁾، في كثير من الأحيان عند كتابة كلمة تبدأ بألف ولا م يُهمل إثبات الألف، وذكر الكتاب أسماء النساء بدون أي تحرز بشكل مانع للجهالة؛ وذلك لضرورة العقد، وتحتوي الوثائق على الكثير من الاصطلاحات والأماكن المُستخدمة بعمان مثل: (هصاص، العوابي، جعلان، السيب، منح، الزكواني، البوسعيد، البلوشي، البانيان، عابية، الهالك، الحدري، جابية، عاضد، النطالة، أثر ماء، دوران الفلج، فلج، نخلة بُوْدَعْن، نغال ... إلخ).

علامات الترقيم والشكل: علامات الترقيم هي علامات اصطلاحية تُوضع في أثناء الكلام أو في آخره، كالفصلة، النقطة وعلامتي الاستفهام والتعجب، وكتاب الوثائق محل الدراسة لم يهتموا بإثبات هذه العلامات، أما الشكل فلم يُثبت في أغلب الوثائق اللهم إلا السكون والفتحة⁽⁴⁶⁾، وأثبتت الشدة أحياناً مثل: سعِيد⁽⁴⁷⁾، وأثبت التنوين⁽⁴⁸⁾.

استخدام عناصر عامية عُمانية: استخدم كتاب الوثائق كثيراً من الكلمات العامية العُمانية في الكتابة مثل: قياس ماء، قياس، نخلة نارجيل غزي، الحاجر، شعائر ماء، جواير، آثار ماء، بادة، نخلات نغال برشي، عضد، البانيان، نخلة فرض، نغال، ردة، خصاب، خنيزير، مباح، هلال، البرني، نخلة مبسلي، الحدرية، النعشية، العابية، جلبية، التريكة، علوي، رقم الجلد، الجواميد، بجلي، ربال، هذا بجانب الأماكن العُمانية مثل: فلج دارس، سمد الشأن، نزوى، الشنترية، ساقية، الرستاق، سمايل، فلج البحير، بلد الشريعة، فنجاء، بلدة سيتال، وادي بني خروص، بركاء، فلج الروضة، سناو، وأهم مفردات العملة المُستخدمة في الوثائق هي: القروش الفضة الإفريقية، والريال العُماني الريال السعدي، وأظهرت لنا الوثائق الكثير من أسماء القبائل والرجال والنساء المُتداولة بعمان وزنجبار.

استخدام عناصر لغوية غير عربية: يوجد بالوثائق أسماء وألقاب وأماكن غير عربية سواء إنجليزية أم هندية أم سواحلية مثل: سبت بن امداس بن برسوتم البانيان، جينرال، سرلويد وليم مثيروس، الإنجرجي، ازيبا وكوسا، وماما مهنا، مروانده، بن اصطمبون الممباسية، انجامبو، يارتابوتن الهندي، حسن زمزوانده، فوجه من أرض زنجبار.

الآيات القرآنية والأدعية والألقاب في الوثائق: وظفت بعض آيات القرآن الكريم في بعض الوثائق على الرغم من عدم ذكر الكاتب أنها آية قرآنية، وبالتالي لم يُحدد السورة ولا الآية الكريمة، والكتاب كثيراً ما يستخدمون ألفاظ التحقير تذلاً لله مثل:

⁴³ الوثيقة 2، سطري 12، 13.

⁴⁴ الوثيقة 10، سطري: 7، 8.

⁴⁵ الوثيقة 52، سطري 16، 17.

⁴⁶ الوثيقة 3.

⁴⁷ الوثيقة 51، سطري 13.

⁴⁸ الوثيقة 51، سطري 17.

العبد الحقير إلى الله، الفقير إلى الله، اليد الفانية، العبد لله، أو عبارات الاستغناء بالله مثل: الغني بالله، وكذلك وجد بالوثائق ألقاب مثل: الشيخ، إمام المسلمين، القاضي، مع ملاحظة أن الكاتب ذكر لقب "فضيلة" قبل اسم القاضي بوثيقة واحدة هي (63) بتاريخ (29 نوفمبر 1980م)، الوالي، وبدأ يظهر لقب مواطن بالوثيقتين (79، 83) بتاريخ (10 فبراير 1998م، 11 مايو 1915م)؛ كإشارة للتمييز بين المواطن والوافد أو الأجنبي، وذلك لكثرة أعدادهم وتعدد تصرفاتهم القانونية؛ وذلك كإجراء قانوني منعاً للجهالة، وابتدأت الوثائق بالبسملة ما عدا (الوثائق 4، 22، 23، 26، 47)، ووجدت بعض الأدعية التخويفية والزاجرة مثل: وكفي بالله شهيداً، أما المشائية والحوقة فلا وجود لهم في الوثائق محل الدراسة.

صيغ التلخيص: لجأ كاتب وثيقة واحدة لأسلوب الإشارة على أن ما كُتب له تكملة لاحقة به، في حالة ما إذا كان للوثيقة تكملة في ورقة أخرى فكتب في نهاية الصفحة السابقة أول كلمة في الصفحة التالية⁽⁴⁹⁾؛ وذلك لأنها جزء من مخطوط، أما باقي الوثائق لا يوجد بها صيغ تلخيص؛ لعدم ارتباطها بأوراق أخرى.

طرق استخدام الأرقام في الوثائق: كُتبت الأعداد بالأرقام الحسابية أو بالأحرف، والكسور تُكتب بالأحرف مثل: نصف وربع، أو أن يكتب الجزء الأول منها بالأرقام ثم الجزء الثاني يُكتب بالأحرف مثل: (4 أرباع)، وكُتبت كذلك المبالغ النقدية بالأرقام الحسابية أو بالأحرف العربية أو كلاهما معاً.

طرق تدوين التاريخ في الوثائق: كُتبت الأيام - سواء في التاريخ الهجري أم الميلادي - بالأرقام الحسابية، والشهور العربية كُتبت بالأحرف مثل: يوم (26 من شهر شعبان 1309هـ)، أو يكتب اليوم بالأحرف مثل: يوم عاشر من شهر جمادى الأولى سنة (1387)، أما الإفرنجية فتُكتب بالأرقام، والسنوات العربية والإفرنجية كُتبت بالأرقام بوضع الأرقام الحسابية فوق كلمة السنة بعد مطها شيئاً ما، مع وجود وثائق أثبتت الكاتب لفظة السنة ثم أتبعها بقيمتها حسابياً مثل: سنة (1347هـ)، وقد يُثبت التاريخ الهجري وما يوازيه بالتاريخ الميلادي مثل: يوم سادس عشر من شهر جمادى الآخر عام ألف وثلاثمائة وثلاث وتسعين سنة هجرية الموافق (17 يوليو 1973م)، وقد يُثبت يوم التحرير من الأسبوع مثل: يوم الاثنين (1989/12/11م)، وفي السنة الهجرية قد يضع حرف (هـ) بعد السنة، ولكنه بعد إثبات السنة الميلادية يُثبت حرف (م) بعد ذكر السنة.

الأجزاء القانونية للوثائق: الوثائق محل الدراسة لم تبدأ بالألقاب وإنما بدأت بالأفعال: أقر، باع، حضر، أو تبدأ بالتاريخ ثم يذكر الفعل، فيقول على سبيل المثال: بتاريخ كذا، أما إن كانت رسالة لشخص تحتوي على تصرف البيع مُضمن بها، فيكتب الألقاب التي تليق بالمرسل إليه مثل: إلى الشيخ الأجل الثقة العزيز الأخ المحب، ثم يتبعها باسم المرسل إليه، ثم

⁴⁹ الوثيقة 2.

الدعاء له، والتعريف بالفاعل القانوني أو التوثيقي: في أغلب هذه الوثائق أتى متقدماً في بدايتها بعد الفعل مباشرة مثل أقر فلان، الوثائق لم تذكر وظائف الأشخاص اللهم إلا وظائف: إمام المسلمين، ووظيفة القاضي، أو الوالي، أو الشيخ.

البروتوكول الافتتاحي: الوثائق عبارة عن بيع وأحياناً يكون لاحقاً لها تصرف الإحالة أو بيع آخر، تخص فاعلين قانونيين عدة وهم المعنيون بها، وقد ذكروا بالوثائق بالتفصيل، وأثبت بالوثائق كذلك اسم كتابها تفصيلاً.

وقد يعقب تصرف البيع تصرفاً آخر يتم تدوينه في نفس الورقة على نفس الوجه أو في الظهر، وهو تصرف الإحالة، أي إحالة المبيع الذي تم شراؤه في صدر الورقة من المشتري إلى طرف آخر يذكر اسمه والتاريخ والتمن والكاتب ثم الشهود⁽⁵⁰⁾، وقد يعقب التصرف الأصلي تصرف آخر بالبيع كذلك لطرف آخر في نفس الورقة كما الإحالة⁽⁵¹⁾.

العنوان: الوثائق محل الدراسة لم يكتب للوثائق عنواناً في البداية حتى الوثيقة (24) التي كُتبت في يونيو (1946م)، وذلك للوثائق التي تم كتابتها لدى كاتب العدل أو في المحكمة، وكان العنوان إما: سند تملك⁽⁵²⁾، أو صك شرعي⁽⁵³⁾، أو عقد بيع⁽⁵⁴⁾، أو قرار أو إقرار شرعي⁽⁵⁵⁾، ويتم وضعة وسط السطر.

التحية: هي صيغة إنشائية وردت ببعض الوثائق لاستكمال العبارات الواردة بالفاعل القانوني والعنوان، وهي في الغالب عبارات موجزة تعبر عن الشعور الطيب الذي يُكنه موجه الوثيقة تجاه الموجهة إليه الوثيقة، عبارة عن: البسملة، بمنه تعالى أو الحمد لله وحده ولم تذكر صيغة التوحيد أو الصلاة على النبي وصحبه، ووجدت وثائق ليس بها تحية⁽⁵⁶⁾.

النص أو المضمون: مدخل النص أو المقدمة حيث مُبررات الفعل القانوني، وهي اعتبارات عامة عادية ليس لها صلة بموضوع التصرف، ولا يوجد هذا الأمر إلا في وثيقتين مثل: (من حمود بن محمد بن سعيد وبعد فمن الواجب أن تكتب الحقوق في هذه الأوراق المختصة بها وترجس في هافيس الجنرال سرلويد وليم...)⁽⁵⁷⁾، أو (منسوخة لي الشيخ عبد الرحمن بن خميس بيده في جمادى أول سنة 1318)⁽⁵⁸⁾، أو (إلى جناب الشيخ الأجل الوالد العزيز الأكمل)⁽⁵⁹⁾، أو (حضرت سالمة بنت سالمين باعامر لدى القاضي الشرعي بحالة معتبرة شرعا) (وثيقة 16)، أو (يشهد الواقف على هذا إنهم حضروا لدينا بمحكمة)⁽⁶⁰⁾.

⁵⁰ الوثائق 15، 29، 36، 49، 56.

⁵¹ الوثيقة 60.

⁵² الوثائق 24، 37، 42، 44، 51، 55، 56، 62.

⁵³ الوثائق 52، 63، 64، 68.

⁵⁴ الوثائق 57، 58، 5960، 61، 65، 66، 67، 71، 73، 75، 82، 83.

⁵⁵ الوثائق 72، 74، 77، 78، 80، 81.

⁵⁶ الوثائق 10، 13.

⁵⁷ الوثيقة 4.

⁵⁸ الوثيقة 5.

⁵⁹ الوثيقة 7.

⁶⁰ الوثيقة 52.

الإشارة أو التنبيه: عبارة عن كلمة أو عدد قليل من الكلمات الغرض منها تنبيه القارئ إلى الفعل القانوني الذي سيجيء فيما بعد مثل (وبعد) وهذه لم تُذكر إطلاقاً إلا في (الوثائق 4، 8) في ترويستهما فقط.

العرض: جزء من نص أو مضمون الوثيقة يُصاحب التصرف القانوني أو يسبقه مباشرة، يشرح الظروف الخاصة المباشرة والدوافع الشخصية التي أدت إلى التصرف؛ حيث يأتي بصيغة الماضي، أو المضارع أو الأمر- هذا هو المعتاد في الوثائق المصرية مثلاً- إلا أن العرض في تلك الوثائق محل الدراسة كثيراً لا نجد له ذكر، وإذا جاء يكون بعد ذكر التصرف القانوني وبعد ذكر الطرف الأول أو الطرف الأول والثاني معاً، ولم يُذكر إلا لدافعين أحدهما أو كلاهما (الدين أو الوصية) كالتالي: دافع الديون⁽⁶¹⁾، دافع الوصية⁽⁶²⁾، دافع الدين والوصية معاً⁽⁶³⁾.

التصرف القانوني: وهو من أهم أجزاء النص بل أهم أجزاء الوثيقة على الإطلاق، والتصرف الوارد بالوثائق عبارة عن: بيع أموال غير منقولة مثل: (المزارع، البيوت، النخيل والأشجار، مواضع النخيل، الدكاكين، أراضي فضاء، آثار ماء من الافلاج)، قد يعقبها إحالة لشخص آخر بنفس الورقة على نفس الوجه أو بالظهر، وفي حالة الكتابة في ظهر الورقة يتم التوضيح أن التصرف الأصلي مذكور في باطن الورقة (وثيقة 29)، في نفس التاريخ أو بعده، وبدأ التصرف القانوني هنا بأفعال مُحددة هي كالتالي: (أقر، أقروا، أقرت، أقرأ، أقررت، أقرار)، ووجدت وثائق بدأ التصرف بـ(حضرت ثم أقرت)⁽⁶⁴⁾، أو بـ(قد أقر)⁽⁶⁵⁾، أو يبدأ التصرف مباشرة بـ(باع، قد باع، قد بعث، قد باعت)⁽⁶⁶⁾، أو يبدأ التصرف بذكر التاريخ ثم يعقبه بلفظ (بعث)⁽⁶⁷⁾، والوثيقة (52) لم يُذكر فيها لفظ (أقر) إلا في السطر (21) بعد انتهاء القسمة بين المُتقسمين، وهناك من الوثائق ما يبدأ التصرف فيها بـ(حضر) ثم أسماء المتعاقدين⁽⁶⁸⁾، وظهر بوضوح ببعض الوثائق وضع معيار وبنود محددة لكتابة تصرف البيع؛ حيث بدأ بالتاريخ ثم اسم طرفي العقد وعنوانهما ثم فعلي (اتفقا وتراضيا)، ثم ذكر بنود العقد التي هي بيع الطرف الأول، ثم أيلولة المبيع للطرف الثاني، ثم الثمن وقدره وجنسه وقبضه، وأقرار البائع بخلو المبيع من كافة الحقوق والقيود، وفي النهاية اقرار المُشتري باستلام المبيع ورضاه به بعد مُعاينته⁽⁶⁹⁾.

جميع وثائق الدراسة تتحدث عن تصرف اسمه البيع، ما عدا الوثيقة (55) التي ذكرت تصرف الشراء؛ بعد الإقرار

بالاتفاق بين المتعاقدين أقر المُشتري أنه (يشتري ببيتها).

⁶¹ الوثائق 6، 9، 10، 17، 19، 23، 26، 27، 32، 37، 39، 41، 42، 45، 46، 47، 48، 49، 66.

⁶² الوثائق 5، 57، 74.

⁶³ الوثيقتان 2، 18.

⁶⁴ الوثيقة 16.

⁶⁵ الوثيقة 23.

⁶⁶ الوثائق 30، 51، 54، 60.

⁶⁷ الوثيقة 45.

⁶⁸ الوثيقة 83.

⁶⁹ الوثيقة 75.

بدأ كُتاب الوثائق في إثبات ألفاظ الاتفاق والتراضي، وكذلك بدأ ذكر شرط المعاينة من طرف المُشتري بالوثيقة (75) بتاريخ (20 مارس 1994م).

يتم ذكر وتحديد سند التملك من طرف البائع وهو في الوثائق كالتالي:

أ - آل المبيع إلى البائع عن طرق الميراث⁽⁷⁰⁾.

ب - عن طريق الشراء⁽⁷¹⁾، ولم يُذكر اسم البائع السابق إلا في وثيقة واحدة هي (58).

ت - آلت للبائعين عن طريق توزيع وزارة شؤون الأراضي لهم⁽⁷²⁾.

ث - آلت للبائعين من أبيهم كتعويض لهم؛ لأنه كان عاجزاً عن القيام بشئونه وهو مازال حي (وثيقة 56).

ج - آلت للبائع عن طرق المقايضة (وثيقة 60).

ح - آلت للبائع بالمفاضلة (وثيقة 25).

خ - المبيع ملك الدولة وقد باعة الإمام الحاكم لها (وثيقة 30).

د - عندما لا يوجد سند تملك بيد البائع يأتي برسالة تشهد على تملكه له من شيخ البلدة ومُصدّقاً عليها من الوالي⁽⁷³⁾.

الفقرات الختامية: عبارة عن صيغ قانونية مُختلفة الأنواع خاصة بالتوثيق والإثبات، ترمي إلى تنفيذ ما ورد في التصرف القانوني، ومنع التعرض له، وإعلان الصفة الرسمية للوثيقة، والإجراءات التي اتخذت في سبيل جعلها صحيحة ونافذة [1]، والفقرات الختامية مثل:

فقرات ختامية اثباتية وفقرات ضمان وصحة ونفاذ، لتأكيد أنه بيع نهائي لا رجعة فيه مثل: (بيع القطع، أو بيع القطع والأصل، أو بيع القطع والأصل والمنع، أو بيع القطع والأصل والبت، بيع القطع والمنع بيعاً صحيحاً شرعياً، أو بيع القطع والأصل والفصل، أو بيع القطع والمنع والأصل، أو بيع القطع والأصل، أو بيع القطع والأصل والحوز، أو بيع القطع المنقطع، أو بيع القطع الجازم، أو بيع القطع والأصل والحوز والمنع، أو بيع القطع والأصل الثابت شرعاً، أو بيع القطع الجازم، أو بهذا البيع الصحيح المعتبر شرعاً بالنفوذ والاعتداد إيجاباً وقبولاً على طريقة البيع القطعي إقراراً منها له بذلك)، أو التأكيد على بطلان أي وثيقة أخرى تتناقض مع تلك الوثيقة، فيثبت أن: "كل ورقة تطلع قبل تاريخ هاذي الورقة فهيا

⁷⁰ الوثائق 3، 5، 8، 11، 12، 20، 24، 27، 37، 38، 39، 41، 45، 59، 61، 63، 66، 67، 71، 73، 77، 80.

⁷¹ الوثائق 33، 35، 44، 50، 58، 62، 68، 79.

⁷² الوثيقة 52.

⁷³ الوثائق 71، 79، 81.

باطله⁽⁷⁴⁾، ويُؤكد النفاذ وعدم الرجوع فيثبت أنه قد: "صار البيع ملكاً للمشتري يتصرف فيه بتصرف المالك ولا يعارض إقرار منه بذلك"⁽⁷⁵⁾.

فقرات لتبرئة الذمة مثل: (وقد برئت ذمة المشتري هذا من البائع، براءة القبض واستيفاء، أو بيع القطع والأصل بنظر منا لوفاء ما عليهن من الحقوق المتقدمة، أو ولم يبق لورثة الهالك حق ولا دعوى بهذا المال المباع، أو وقد برئت ذمة المشتري هذا إلى البائع هذا من ثمن هذا المبيع المذكور هنا، أو أنه قد قبض منه جميع الثمن، أو بإيجاب بيعاً صحيحاً شرعياً بجميع ما اشتمل عليه، أو بيعاً صحيحاً ثابتاً، أو ولا بقى له في ذلك حق ولا حجة ولا دعوى إقراراً منه لهما بذلك، أو وبرئت ذمة المشتري منه براءة قبض واستيفاء إقراراً منهم له بذلك، أو إقراراً واعترافاً منه بذلك، إقراراً منه لدينا له بهذا، أو ويعد توقيع الطرف الأول على العقد موافقة نهائية وتامة عن الثمن الإجمالي المذكور أعلاه، أو ولم يبق له في مبيعه هذا حق ولا دعوى إقراراً منه له بذلك، أو وقد استلم البائع جميع الثمن المذكور فصار البيع ملكاً للمشتري يتصرف فيه بتصرف المالك ولا يعارض إقراراً منه بذلك، أو فلم يبق لها حق عليه فانتقل المبيع بأسره ومتعلقاته من دقل وحبال وشراع وغير ذلك من الآلة الخشبية إلى ملك المشتري فصار ملكاً له).

صاغ الدالة على قيمة الثمن وكيفية قبضه واستلامه وعدده وجنسه، وتحديد من قبضه بيده مثل:

أولاً: تأكيد قبض الثمن (قبض منه جميع الثمن إقراراً منه له بذلك، قد قبض منهما الثمن، أو قبض ثمن هذا البيع إقراراً منه لهما بذلك، أو قبض واستيفاء، وقد قبضت ذلك تماماً، أو وقد أمر بقبض القيمة إقراراً منه بذلك، أو وقد قبضوا هذا المضمون، وقبضت الثمن، أو وقد أقر الطرف الأول البائع بقبض الثمن المتفق عليه، أو مقبوضة منه جميعاً).

ثانياً: كيفية قبض الثمن إن كان كاملاً وتاماً، أم أن هناك أجلاً وعاجلاً مثل: (قبضت ذلك تماماً، أو وقد قبض البائع الثمن كاملاً، أو وقد قبض المقر من المقر له الثمن كاملاً إقراراً منه له بذلك، قبض منه جميع الثمن إقراراً منه له بذلك، أو وقد قبض من الثمن خمسمائة ريال والباقي يؤديه بعد انقضاء شهرين، أو وقد دفع لها منها ألف وثمانمائة ريال بقي عليه ألف وأربعمائة ريال تأجل فيها سنة كاملة منذ اليوم)، أو كيفية دفع القيمة: (خذوها دفعة واحدة، أو قبضها منه نقداً).

ثالثاً: الثمن وجنسه (بثمن قدره ثلاثمائة ربيه، أو خمس عشر ربيات، أو بميه ربية فضه، أو خمس عشرة ربية ونصف فقط خالصة، أو تسعمائة قرشا فضة فرانسى، أو بخمسين قرشاً فضة وأربعمائة قرش، بخمسة وعشرين قرشاً ومائة قرش صرف البلد، أو سبعين قرشاً فضة إفرنسية صرف المسلمين، أو ثلاثة عشر ريال سعيدي ومائتين ريال سعيدي، أو عن مبلغ ثمانمائة ريال عُمانى).

⁷⁴ الوثيقة 10، سطر 9.

⁷⁵ الوثيقة 12، سطري 6، 7.

وعند ذكر المباني حدها بحدودها الأربعة تماماً؛ حتى لا يقع اللبس والشبهة، وحدد المشاع بينهم تماماً مما لا يمكن تقسيمه، وذكر فقرات الإشارة إلى الإجراءات المتبعة كتحرير الوثيقة، وصحتها وإقرارها على الوجه الشرعي.

فقرات الضمان والاعتراف: لم تذكر في الوثائق إلا بوثيقة واحدة؛ حيث ذكر: "وقد ضمنا علي وخليفه لمبارك حقه هذا إن أنكر أخوهما ناصر هذا البيع إقراراً منهما له بذلك"⁽⁷⁶⁾، وأثبت صيغة "اعتراف الأم بأنها لم يبق لها حق ولا دعوى في هذا المال بإقرار واعتراف منها كي لا يخفى"⁽⁷⁷⁾، كصيغة اعتراف وضمان بنفاذ البيع، ووجدت فقرات الإشارة إلى الإجراءات المتبعة كتحرير الوثيقة وتسليم المتصرف مثل: كتبه (اسم الكاتب) بيده، فبعد الانتهاء من سرد التصرف القانوني المرتجى يُثبت اسم الكاتب دليلاً على موافقة الأطراف والانتهاء من كل المتعلقات، ثم يذكر أسماء الشهود وتوقيعهم بيدهم أو من ينوب عنهم أو بصماتهم، وفقرات خاصة بتحديد اسم الجهة المخول لها الفصل عند نشوب خلاف بين المتعاقدين⁽⁷⁸⁾، وفقرات تخويفية زاجرة: مثل وكفي بالله شاهداً، والله خيرا شاهداً.

البروتوكول الختامي: يحتوي على علامات الصحة والإثبات، وأهمية علامات الصحة - من تاريخ وصيغ دعائية ختامية وتوقيعات للشهود - ليست بخافية، لما لها من أثر في إضفاء الصحة على الوثيقة كسمات أو أمارات لصحتها [35]، وهي كما يلي:

التاريخ: هو جزء مهم في الوثيقة القانونية، ويُعني بالزمن الذي صدرت فيه الوثيقة، ويشمل عنصري الزمان والمكان (مع ملاحظة أن تاريخ التصرف هو تاريخ التحرير)، وقد جاء التاريخ في الوثائق محل الدراسة مفصلاً باليوم والشهر والسنة الهجرية فقط، أو الهجرية والميلادية معاً، وذلك بعد عبارة: تحريراً في، أو حرر في، أو تحرراً في ...، وقد يتم ذكره في نهاية النص بالوثيقة أو في نهاية الوثيقة⁽⁷⁹⁾، أو بدايتها، ولا يوجد بالوثائق تاريخ مكاني مقصود ذكره، كأن يذكر مثلاً أنها حررت في هصاص بتاريخ كذا، ولكن الوثائق بها كثير من المعالم المكانية التي لا تخفي على سكان تلك القرى، وعندما بدأ تنظيم كتابة الوثائق عند كاتب العدل أو بالمحاكم ذُكرت البلدة والمنطقة المحرر بها الوثيقة، والكاتب يُثبت السنة الهجرية كاملة، وقد يُثبت التاريخ الهجري وما يوازيه بالتاريخ الميلادي، وقد يُثبت يوم التحرير من الأسبوع مثل: يوم الاثنين، وفي السنة الهجرية قد يضع حرف (هـ) بعد السنة، وكذلك تم إثبات حرف (م) بعد ذكر السنة الميلادية.

وفي بعض من الوثائق حُدد مكان تحرير الوثيقة الذي يكون إما محكمة مثل: (محكمة بركاء أو جعلان بني بو علي)، أو بلد مثل: (ناحية سمد الشان أو العوابي)، وفي كثير من الوثائق لم يُحدد مكان تحرير الوثيقة وإنما كتبت الوظيفة مُتضمنة المكان

⁷⁶ الوثيقة 43.

⁷⁷ الوثيقة 28.

⁷⁸ الوثيقتان 75، 82.

⁷⁹ الوثيقة 23.

مثل: من قاضي أو كاتب العدل بإبراء، وبعد مقارنة التاريخ الهجري والميلادي بالوثيقة (24) وجد خطأ في التاريخ؛ حيث من المفترض أن يكون اليوم (6) يونيه وليس يوم (8) يونيه.

الصيغ الدعائية الختامية: وجدت صيغ تأكيدية على صحة هذا التصرف القانوني، وأنه تم بناء على الوجه الشرعي، وبعض الأدعية التخويفية والزاجرة؛ حيث ذكر صيغ (والله خيرا شاهداً⁽⁸⁰⁾، والله خير الشاهدين⁽⁸¹⁾، وكفي بالله شهيداً⁽⁸²⁾، وصيغة دعائية ختامية بآخر التصرف (وبالله التوفيق)⁽⁸³⁾.

الشهود: موقعهم في نهاية الوثيقة حيث الصحة والإثبات، توقيعات الشهود التي وردت في نهاية الوثيقة هي جزء من علامات الصحة على المكتوب، والوثائق كلها بها شهود ما عدا الوثيقة (19)؛ ربما لأن كاتبها هو عامل إمام عُمان في ذلك الوقت، وقد يكون بالوثيقة شاهداً واحداً أو أكثر حتى أنه وصل لعدد (5) شهود بإحدى الوثائق، وقد يكون الكاتب هو نفسه الشاهد الوحيد⁽⁸⁴⁾، أو أحد الشهود⁽⁸⁵⁾، وكل الشهود بالوثائق رجال، ما عدا الوثيقة (28) بها امرأة شاهدة على أولادها، وقد تأتي الشهادة على هيئة اعتراف بأن البائع لم يعد له حق في مبيعه⁽⁸⁶⁾، وأغلب الشهود واضح أنهم أحرار، إلا أنه وجد شهود كانوا مازالوا عبيد⁽⁸⁷⁾، أو موالى⁽⁸⁸⁾، وعند ذكر اسم الشاهد يُكتب اسمه وأبيه وجده وقبيلته – غالباً – بينهما (بن) وينتهي شهادته بلفظ (بيده، أو بيدي)، إلا أنه وجد شاهداً لم يُذكر إلا اسمه فقط (حمود) وكأنه علم معروف لا يحتاج لذكر باقي الاسم⁽⁸⁹⁾، وهذا غير منطقي بالمرّة فحتى الإمام كان يُذكر اسمه كاملاً وكذلك كُتاب العدل والمشايخ والقضاة والولاة، وكل هؤلاء الشهود كتبوا بخط يدهم أنهم شهدوا بذلك مسبقاً بـ (شهدت بذلك أو أشهدني بذلك أو شهد بذلك أو صحيح ذلك)، أو (شهدت عليهم بذلك وأنا، شهدت عليه بذلك كتبه، شهدت للأخ وبالإقرار للبيع وأنا، شهدت عليه بهذا وكتبته، بمشهد، أشهدتني على ذلك وأنا، وأشهداني على نفسيهما بأنهما قد باعا، أشهدني على ذلك فشهدت عليه وأنا، شهدت عليهم بهذا كله وأنا، شهدت على أهم حسبما كتب عليها هنا، يشهد الواقف على هذا أنهم حضروا لدينا بمحكمة، أشهدني المقرون هنا بهذا البيع فشهدت عليهم كتبه، شهدت عليه بالمسطور هنا وكتبته، شهدت عليه بما كتب عليه هنا وأنا).

⁸⁰ الوثيقة 12، سطر 7.

⁸¹ الوثيقة 17، سطر 7، وثيقة 21، سطر 8.

⁸² الوثيقة 22، سطر 8، وثيقة 39، سطر 13، 23.

⁸³ الوثيقة 39، سطر 41.

⁸⁴ الوثيقة 17.

⁸⁵ الوثيقة 16، 50، 66.

⁸⁶ الوثيقة 29.

⁸⁷ الوثيقة 36.

⁸⁸ الوثيقة 15.

⁸⁹ الوثيقة 44.

قد يسبق اسم الشاهد عبارات تحقير وتذلل لله مثل: (وأنا الفقير لله، أو وأنا الحقير، أو وكتبه الفقير لله بيده، الفقير لله تعالى، العبد لله).

وإن كان الكاتب هو نفسه شاهد يذكر (شهد عليه وكتبه...)، وقد يُنهي اسمه بعبارات دينية مثل: (بيده الفانية، أو وكفي بالله شهيداً)، أو يذكر في نهاية اسم الشاهد عبارات مثل: (بعدهما شهد الله والله خير الشاهدين).

وفي حالة ما إذا كان الشاهد لا يكتب يأمر أحد الحضور بالكتابة بأمره مثل: (وشهدت بذلك سعيد بن شامس البحري وكتب شهادته عن أمره العبد لله علي بن ثني بيده، أو وقد شهدا راشد بن سعيد وسالم بن مسلم في اقرار ناصر بن سلوم وإخوته وأمهم وكتب شهادتهما عن أمرهما علي بن ثني بيده⁽⁹⁰⁾، أو وشهد عليه بهذا سعيد بن زهران البلوشي ومنصوره سليمان الحراسي عمته من بركا وكتبه بأمرهما سليمان بن سالم بيده⁽⁹¹⁾، وشهد عليهم بذلك سعيد بن محمد بن يوسف الصوافي وكتبه عن أمره عبد الله بن سعيد بن سالم بيده⁽⁹²⁾).

وحيثما تكون الوثيقة قد تم نقلها فيتم الاشهاد على النقل مثل (شهدت بهذا النقل أنه طبق أصله الأول وكتبه، أو النقل طبق الأصل وأشهد به وأنا، أو هذا النقل المطابق للأصل⁽⁹³⁾، نقل عن أصله وكتبه، نقل من أصل وفي الأصل وكتبه، شهدت على هذا النقل وهو طبق الأصل وكتبه⁽⁹⁴⁾، نقلت هذا الصك بالحرف الواحد من أصله الأول بأمر قاضي سمائل الشيخ، شهدت على هذا النقل أنه طبق أصله وكتبه، شهدت على هذا النقل إنه طبق أصله وكتبه⁽⁹⁵⁾).

التوقيعات والإمضاءات والبصمات: توقيعات الشهود التي وردت في نهايات الوثائق هي جزء من علامات الصحة على المكتوب، والوثائق التي نحن بصددنا اشتملت على أسماء الشهود هو دليل على مصداقية هذه الوثائق، والشهود إن كانوا يعرفون القراءة والكتابة يُثبتوا أنهم كتبوا أسماءهم بأيديهم، أما إذا شهدوا ولم يعرفوا القراءة والكتابة يكتب من ينوب عنهم ويُثبت أنه كتب بأمر فلان أو عن فلان، وسواء الشاهد كتب بنفسه أو أناب عنه فلا بد أن يكتب الكاتب اسمه حسبما هو معروف به ويُنهي الاسم بلفظ (بيده أو بيدي)، وقد يزيد في ذلك ويوقع - وهذا أمر نادر الحدوث-، والتوقيعات خُطت بالمداد الأسود أو الأزرق، وكذلك نجد هنا أمراً جديداً ومختلفاً وهو وجود واعتماد بصمات الأصابع، وبيانها كالتالي: الوثيقة (16) بها عدد (3) بصمات أصابع بالأزرق اثنان يخصان سالمة بنت سالمين باعامر، إحداها مطموسة، وأعقبها بالعبارة التالية: (هذه طبعة إبهام سالمة بنت سالمين باعامر بيدها اليسرى وشهد عليها بذلك الفقير لله تعالى حسن بن عمير بيده، والأخرى

⁹⁰ الوثيقة 39.

⁹¹ الوثيقة 42.

⁹² الوثيقة 48، 49، 50، 59، 66، 71.

⁹³ الوثيقة 63.

⁹⁴ الوثيقة 64.

⁹⁵ الوثيقة 68.

تخص سالمين بن محمد باعامر "أبيها" وأعقبها بالعبارة التالية: (هذه طبعة إيهام صاحب المعرفة سالمين بن محمد بيده اليسرى وشهد عليه بذلك حسن بن عمير بيده)، الوثيقة (24) بها عدد (3) بصمات هما: 1- رسم إيهام المقره مريم إبراهيم 2- رسم إيهام المقره خديجة عبد الله 3- رسم إيهام المقر حمود عبد الله، يوجد عدد (2) بصمه، إحداهما لسعيد، والأخرى لسليمان (الوثيقة 28)، (الوثيقة 29) بها بصمة رسم إيهام/ سعيد وسليمان، وبصمة إيهام/ محمد فيروز البلوشي، بصمة أصبع خاصة بـ: هديب بن ناصر الوهبي "البائع" (وثيقة 42)، بصمة أصبع الشاهد حمود بن حمد (الوثيقة 44)، وعدد (6) بصمات أصابع غير واضحة (وثيقة 52)، بصمة أصبع جمعه راشد محمد الجعفري (وثيقة 56)، بصمة أصبع خاصة بالبائع (الوثيقة 58)، بصمة إيهام خاصة بالبائع (وثيقة 59)، بصمة إيهام خاصة بفاطمة بنت علي البائعة (وثيقة 60)، بصمة إيهام خاصة بـ: عبد الله بن حبيب (وثيقة 62)، الوثيقة (67) بها بصمة أصبع بالمداد الأزرق خاصة بـ/ سعيد بن سليمان قاضي المحكمة، وهي أول مرة نجدها بالوثائق أن يبصم القاضي على الرغم من توقيع وخاتمه، الوثيقة (72) بها بصمة بالمداد البنفسجي خاصة بـحمد، الوثيقة (74) بها بصمة إيهام بالمداد الأزرق خاصة بسالم بن سيف، الوثيقة (77) بها بصماتان مطموستان خاصان بفاطمة وشيخة الدرعي، الوثيقة (78) بها عدد (3) بصمات بالمداد البنفسجي اثنان للشهود والثالثة للوكيل، الوثيقة (79) بها بصمة بالمداد الأزرق لإصبع عبد الله بن حمد الحثروشي (البائع)، الوثيقة (80) بها بصمة إيهام شنونه بنت سلوم بن سليم الجفيلي، الوثيقة (81) بها بصمة إيهام الشاهد، وبصمة إيهام راشد بن سعيد (أحد البائعين).

الأدعية التخويفية والزاجرة ورد العلم والفضل إلى الله، وردت تلك الأدعية بكثرة قبل ذكر اسم الكاتب أو بعد ذكر اسمه، وكذلك في محل شهادة الشهود كما ذكر أنفاً في كتاب وشهود الوثائق.

تحليل إشكاليات الوثائق محل الدراسة: بالدراسة التحليلية الناقدة للوثائق محل الدراسة اتضح أنه قد شاع بين المتعاقدين بدء عقود البيع، والمداينة، وغيرها بكلمات مثل: "أقروا - الموقعين - على هذا، نُقر واعترف بكذا وكذا..." وكلمة: "الموقعين" هي الاسم الظاهر المعرفة الذي جاء لإزالة ما في الضمير قبله من عموم وإيهام، مع اتفاق الاسم الظاهر والضمير في المدلول، وبالتأمل في الأمثلة الواردة بالوثائق نلاحظ في كل أسلوب منها بعد إزالة ما في الضمير من عيب العموم والإيهام، عدة أمور مجتمعة، تتصل بموضوع البحث اتصالاً أصيلاً وقوياً، أولها: ضمير لغير الغائب؛ يشوبه عموم وإيهام، ثانيها: اسم ظاهر معرفة، مدلوله الضمير ولكنه يُحدد المُراد من ذلك الضمير، ويُخصّصه، ويُوضحه؛ فيزيل ما فيه من عموم وإيهام [17]، ويتضح من الوثائق مجموعة من الأمور الجوهرية هي:

أولاً- ديانة ومذهب أصحاب التصرف: لم يرد لا تصريحاً ولا تلميحاً بأي صورة من الصور ديانة ولا مذهب طرفي العقود على مدار الفترة الزمنية التي غطتها الدراسة، مع العلم أن الدين الإسلامي هو الدين السائد والمذهب السائد كذلك لتلك

المناطق والبلدان هو المذهب الإباضي، ما عدا جعلان بني بو علي بالشرقية جنوب فالسائد فيها المذهب السني، وكذلك زنجبار كان المذهب السائد فيها الشافعي على أرجح الأقوال، مع وجود أحد طرفي العقد في إحدى الوثائق العُمانية هندي بانياني (أي هندوسي)⁽⁹⁶⁾، وكذلك وجود اسم يغلب عليه الظن أن مسيحي⁽⁹⁷⁾، وكذلك لا يوجد أي تصريح ولا تلميح بمسألة مذهب الكاتب ولا الشهود ولا المؤثقتين، مما دل على عدم وجود تلك الحواجز المذهبية بتلك المناطق، رغم وجود مذاهب ثلاثة هي (الإباضي والسني والشيوعي)؛ حيث التعايش بسلام ملحوظ بين أصحابها، كما يظهر عدم وجود فوارق تُذكر بين تلك المذاهب كذلك في مسألة البيع والإحالة؛ حيث أنهم لم يتطرقوا مطلقاً لأن يذكروا مثلاً أن البيع أو الإحالة تم على المذهب الفلاني، وهي نقطة مُضيئة للتقارب والتلاقي بين تلك المذاهب.

ثانياً- الموقع الجغرافي وتحديد الأماكن؛ حيث لا يوجد ما يدل على تحديد الأماكن الجغرافية بكل دقة لأصحاب تلك التصرفات، اللهم إلا ما ندر، ووجود مُسميات اتفق عليها أهل كل منطقة على حدة، وتلك الحدود الجغرافية لم تكن ذات بال عند هؤلاء الأقوام، مع العلم أن كل تلك المناطق ذات طبيعة جغرافية مُتشابهة تقريباً، وهم قبائل وأعراق بينهم روابط تاريخية؛ حتى أنهم عندما كانوا ينتقلون من مكان إلى آخر يُطلقون على المكان الجديد نفس مُسمى بلدهم القديم، ونجد أن أطراف التصرفات يُكرسون الحديث لأنفسهم والورثة وأهل البلدة الموجود بها هؤلاء الأشخاص المعنيين، ولا يعنيه من هم خارج بلدهم، ولو أن الباحث لم يأخذ تلك الوثائق من مالكيها لصعب عليه تحديد تلك الأماكن.

ثالثاً- إشكاليات الوثيقتين (31، 39) بخصوص ذكر أشخاص غير معروف سبب ذكر أسمائهم وعلاقاتهم بالتصرف القانوني، وكذلك ميراث أحد الأشخاص، لا نعرف سبباً لميراثه ولا قيمة هذا الميراث، ثم تلك البنات التي تم تسليمها للمُشتري، لا نعرف سبباً لذلك، وقد حاول البحث تفنيد بعض المُعطيات المُتضمنة بالوثيقتين، ومُحاولة إيجاد حلول لما اعترأها من غموض ما أمكن كما يلي: الوثيقة (31) بها اسم امرأة لم يُحدد الكاتب صلتها بالمبيع ولا بالمُتوفى صاحب الإرث، فعلى الرغم من ذكر الأيتام والبنات المُتزوجات وأرملة المُتوفى، إلا أننا لم نقع على وصف صلة تلك المرأة (عزا بنت ناصر بن محمد) بالمُتوفى ولا بالمبيع، إلا أن الكاتب ذكر في (السطر 8) "أن هذا الذُكان تركه مورثهم"، إذاً أن هذه المرأة من ضمن الورثة، ولا يُمكن أن تكون من ذوات رحمه؛ لأن أخوها (وكيلها) لم يرث وهو (أحمد بن ناصر بن محمد الشايغي)، إذاً فهذه المرأة إما أن يكون المُتوفى أوصى لها بجزء من الميراث لأي سبب كان، أو أن تكون زوجته الثانية، وغفل الكاتب عن ذكر أنها تريكتة (أي زوجة المُتوفى الثانية)، أما الوثيقة (39) وما جاء بها من أسماء ورثة لم يُحدد صلتهم بالمورث ولا قيمة هذا النصيب وهم (راشد بن سعيد - سالمة بنت هويشل - مروة بنت هويشل - سندية بنت راشد بن

⁹⁶ الوثيقة 9.
⁹⁷ الوثيقة الأولى.

محمد بن بحري)، أما مروة وسالمة ليستا من بنات المورث؛ وذلك لعدم تطابق الاسم بينهم، ولا يمكن أن تكونا من زوجاته أو أخواته؛ لأن أحدهما لها أخ وكيلها والثانية زوجها وكيلها، لكن ربما تكون (سندية بنت راشد) هي الزوجة، ولكن إذا كانت زوجته فلما سلموا ابنته اليتيمة لشخص البائع، والحل أن تكون تلك الزوجة (سندية) ليست أم هذه اليتيمة وإنما أمها قد ماتت من قبل، وكذلك لا نعرف صلة راشد بن سعيد بالمورث، والأمر الآخر، لماذا سلموا بنت المورث اليتيمة للمشتري؟ ولما لم يأخذها أحدهم إن كانوا ذوي رحم؟، لا نجد حل لتلك المسألة سوى أن المشتري هو من ذوي رحم المتوفى، وذلك استثناساً بالتشابه في الأسماء، فالمتوفى اسمه (علي بن حميد بن بحري) والمشتري اسمه (عامر بن خميس بن سعود البحري)، أي أنهما من قبيلة وعرق واحد، وأن البنت قاصراً تحتاج إلى قيم عليها، ثم من هذا المدعو "علي بن حميد" الذي ورثهم نصيب من البيت، تركنا الكاتب نضرب أخماساً في أسداس، ولا وميض نلتسمه لفهم روابط تلك الأمور، مما يؤكد أن هؤلاء الأقوام كانوا لا يكتبون للتاريخ بل لأنفسهم فقط، ولا يعنيه حتى الأجيال التالية من بني جلدتهم، فلم يُراعوا أبداً تغير الزمان وعوامله في بني البشر وذاكرتهم، ربما كان ذلك لوجود الروح القبلية التي تُتيح معرفة كل منهم للآخر معرفة وثيقة، فمن الصعب وجود عامل الجهالة بينهم في تلك المسألة لفترات طويلة، فهم بالفطرة نسابة؛ ولذلك أجروا تصرفاتهم داخل كهوفهم تلك المعنوية، لا يعنيه من هم بالخارج كأننا من كان.

رابعاً: الإشكالية الحسابية في تحديد التاريخ، فبعد مقارنة التاريخ الهجري والميلادي بالوثيقة (24) وجد خطأ في التاريخ؛ حيث من المفترض أن يكون اليوم (6 يونيه) وليس يوم (8 يونيه)، وربما يكون السبب في ذلك يكمن في أن الوثيقة لم تُراجع من جهة مختصة ولا من أشخاص معتبرين.

– بيان بأطراف التعاقد ومكان العقد وسبب البيع في الوثائق:

وثيقة	اسم البائع	اسم المشتري	المكان	سبب البيع
1	ناصر وحمد أبناء الغفيلي بن سيف بن حمد الخميسي	عزيز بن مسعود بن خادوم الندابي	هصاص	-
2	عامر بن طلحة بن عبد الله العبري البهلوي	سالم بن خميس بن حمد القصابي البهلوي	بهلا	لقضاء دين الهالك محمد بن خصيب، وهذا المال كان ملكاً له، وقد أوصى بذلك
3	شيخة بنت حمد الحجرية	ناصر بن خاتم بن عيد الحجري	بديّة	-
4	محمد بن سالمين الإنجرجي عتيق هلال بن عبد الله البرواني	الشيخ سالم بن عزان البلوشي	فوجّة- زنجبار	-
5	عثمان بن خميس بن جاعد	ورثة الجد أبي نيهان	العوابي	الوصية من جدتهم لأبيهم،

	الخروصي	جاعد بن خميس وهم: سعيد وماجد وناصر ومحمد وخلفان وخميس وناصر	القديمة	وهو حق أبوهم كما لو كان حيًا
6	جوخة بنت سليمان بن ماجد الخروصية	ناصر بن سليمان بن ماجد الخروصي	العواوي القديمة	لتسديد دين
7	صالح بن سالم بن سلطان المسكري	مسعود بن سالم	إبراء	نقض بيع إقالة وشرأوه
8	خميس بن مروانده سريح شيخة بنت بشير بن سالم الحارثية	زينبو بنت عبد الله ومريامو بنت علي بن شيخ وفاطمة بنت علي بن شيخ بن اصطمبون الممباسية	انجامبو - زنजार	-
9	سالم بن سعيد الهلالي	سيت بن امداس بن برسوتم البانياني	علاية سمائل	دي عليه
10	خميس بن حمد بن سالم الجابري	حمود بن مرهون بن عمر الهميمي	فلج سعد	دين عليه
11	منصور بن مبارك البوسعيدي وكيل خلفان بن عديم بن سالم امبو نيهان	حمود بن داراب المحروقي المنحي	منح	-
12	جمعة بن مسلم بن علي بن سعيد الفارسي	علي سالم بن مبارك بن حمد الرزوقي	حافسة الفوارس - أم مقرميتين - صور	-
13	حمود بن علي الخنجري	عبد الله وحمد بني سليمان الحارثيين	المضيرب	-
14	ناصر بن علي بن ناصر بني عبد الله	حمد بن عبد الله بن سيف السليمان	منح	
15	أحمد بن سعيد بن ناصر	علي بن حميد بن سالم الحبسي	فلج العينين	-
16	سالمة بنت سالمين باعمر	محمد بن عبد الله ابن عمر قرنج	زنजार	-
17	حميد بن حمير العبري	عمار بن سيف بن سليمان اليزيدي	غير مذكور	دين
18	حمود بن أحمد بن خميس ونعمة بنت حمد بن خميس الطوقيان	محمد بن سلطان بن راشد الطوقي	بلد الأفلاج	وصية ودين
19	سيف بن خلفان بن سيف المعولي	ريا بنت سيف بن المعولي	فلج بو حليفة - بلد حيرا - وادي المعاول	دين

20	جرادة بنت شحلوب بن النمر المياحية	شنجوب بن شحلوب بن النمر المياحي	ستال - وادي بني خروص -
21	بدر بن سعود	شريعة بنت محمد بن حمد	السبي- مسقط -
22	حمد بن سليم الجهضمي وعزا بنت حمد الجهضمية	حمدان بن سالم بن خميس الحبسي	فلج البحير- بلد الشريعة -
23	سالم بن محمد بن علي الراجحي وولده محمد بن سالم	سعيد بن حمد الراجحي	حلة المحيول دين
24	سالم وحمود وخديجة أولاد عبد الله بن محمد ومريم بنت إبراهيم البلوشي	غيثا بنت سالم الريامية	مطرح- مسقط -
25	حسين بن عبد الرحمن بن يوسف الفارسي	عبد الله بن علي بن أحمد الملقع	صحار -
26	ساعد بن محمد بن سيف المنذري	غسان بن عامر البحري	فلج شنبوه- قرية السليف دين
27	عبد الله بن سعيد بن عامر الريامي	قيس بن سعيد بن قيس ولد ثاني الريامي	فلج بو كبير دين
28	سعيد وسيف وسليمان أولاد ناصر بن سويلم الحارثي	غلوم بن كاظم بن محمد العجمي	بركاء -
29	سعيد وسيف وسليمان أولاد ناصر بن سويلم الحارثي	محمد بن فيروز بن صالح البلوشي	بركاء -
30	محمد عبد الله الخليلي- إمام المسلمين	سعود بن سليمان بن جمعة الكندي	نزوى -
31	خميس بن سعيد بن خميس الإسماعيلي وكيل الأيتام أولاد زاهر بن علي بن خميس الإسماعيلي، سليمان بن عيسى بن مطر الزكواني وكيل زوجته ريا بنت زاهر، عبد بن محسن وكيل ابنته موزة بنت عبد الله تريكة زاهر، أحمد بن ناصر بن محمد الشايحي أخته عزا بنت ناصر بن محمد	بدر بن هلال بن سعود البوسعيدي النزوي	سفالة نزوى -
32	علي بن حمد الناصري	حمدان بن راشد الناصري	فلج الرحمة- قرية المهجة دين
33	سعيد بن ناصر بن حميد الراجحي وكيل اخوانه حميد وسالم ابني ناصر	محمد بن ناصر بن سيف الراجحي	بلد الحميلي -
34	سعيد ختروش خاطر النعماني	حمود بن سالم بن خميس	فلج البحير -

		الحبسي		
35	عبد الله بن محمد الفارسي	راشد بن هويشل وسليمه بنت هويشل بن نصيب وعائشة بنت سليمان البوقرين	بلد الحجيرة	-
36	عبد الله بن سالم بن حبيب الجهمي	منصور بن ناصر بن منصور السعيد	فلج البحير - سمد الشأن	-
37	رئيس دائرة الأوقاف والتركات هلال بن محمد بن سعيد عن الغائب/ محمد بن سليمان الخنجري والذبيب بن سليمان الخنجري	مريم بنت سالم بن خلفان الدغيشي	محلة الهندود - مطرح - مسقط	-
38	راية بنت حمد البلوشية	خميس بن محمد الهاشمي	فلج الفتح - بهلا	-
39	راشد بن سعيد بن علي وعلي بن خليل ومحمد بن هويشل، وسندية بنت راشد بن محمد بن بحري	عامر بن خميس بن سعود البحري	قرية وادي العين	دين
40	سعد بن بنت مسعود بن سليم ولد تويه	حمود بن سليم بن سليمان ولد تويه	لم تذكر البلد	-
41	سيف بن علي بن سيف العامري	حمد بن سليمان بن محمد العامري	فلج الرسه ⁽⁹⁸⁾ - فنجا	دين
42	هديب ناصر الوهبي	سلطان بن علي المبيحي	بركاء	دين
43	علي وخليفة أبناء حمد بن صالح المعديان	مبارك بن راشد الهذيلي	فلج ميثا - فنجا	-
44	حمد بن حميد بن محمد اليمودي	سلطان بن علي بن حميد المبيحي	بركاء	-
45	حمد بن سليمان، وعبد الله بن سيف، ومحمد بن سيف، ومحمد بن منصور بن ناصر الفوارس، وكلاء عن بنات سعيد بن مسعود	حمد وعبد الله ابني سليمان بن محمد العامري	الرسه - فنجا	-
46	أحمد بن سيف بن سليمان البوسعيد	فاطمة بنت سالم بن خميس الحبسية	بلد الشريعة - فلج البحير	دين
47	ملهي بن سعيد بن سليم الشامسي	زاهر بن سليمان بن سرحان التوبي	جلبه ⁽⁹⁹⁾ - النعب - لم تذكر البلد	دين

⁹⁸ الرسه: هي منطقة واقعة بين الجبل والوادي في فنجا في المنطقة الداخلية - ولاية بدبد.

⁹⁹ جلبه: هي قطعة أرض يزرع فيها النخيل أو الأشجار. [50]

48	حمد وسعيد بن حمد الراجحي، وسعيد بن عامر بن سيف الراجحية	حمد بن سالم بن سعيد الفهدي	فلج المشراف - بلد السيارية	دين
49	حمد بن سعيد بن حمد الراجحي، وسعيد بن عامر بن سيف الراجحية	ناصر بن عبد الله بن سالم الصواحي	فلج المشراف- السيارية	دين
50	عبد الله بن عامر بن سليم الحبسي	حمد بن سالم بن خميس الحبسي	الشرعية- فلج البحير	-
51	محمد بن سعيد بن عبد الله وكيل اليتيم حميد بن سالم بن سعيد المسارير	سعيد بن سالم بن حليس مولي الرواجح	جعلان بني بو حسن	-
52	هلال بن حمود بن محمد، وحمد بن حمود بن محمد، وسهيل بن حمد بن محمد الغطاسية	جمعة بن حمد بن محمد الغطيسي	بركاء	-
53	وضحة بن عامر بن خلفان الحبسية	سعيد بن نصير بن حميد الأغبري	فلج العين- بلد الحاجر	-
54	محمد بن سيف بن حمد الأغبري	سعيد بن نصير الأغبري	فلج العين- بلد الحاجر	-
55	سليمة بنت عبد الله بن سالم السعودية	محمد بن سعيد بن سلوم	وادي عدي- ولاية القابل	-
56	جمعة وصالح وسعيد وروية أبناء راشد بن محمد بن سالم ولد سرور الجعافرة	عبد الله بن علي بن خميس السنيدي	جعلان بني بو علي	-
67	حمد بن سعيد مسعود السعودي	محمد بن سعيد سلوم المحرمي	ولاية القابل- المضيرب	تنفيذ وصية
58	سعيد بن ناصر بن سعيد العويسي	عبد الباري بن حامد بن معلم مزار البلوشي	السبي- مسقط	-
59	سلم سعيد الفارسي	حمد بن سعيد بن حمد الراجحي	جعلان بني بو حسن- وصور	-
60	فاطمة بنت علي بن راشد الراسبية	جمعة بن سالم بن حمد ولد حريب	الكامل والوافي	-
61	خميس بن مرهون بن خميس البكري	عزيز بن سليمان بن محمد بن علي الخميسي السبائي	هصاص - سمائل	-
62	عبد الله بن سعيد بن مصبح القريني	ضحى بن عبد الله بن هويشل القريني	الحجيرة - السويق	-
63	محمد بن عبد الله بن محمد الشجبي	علي وناصر ابني سلوم بن سالم، وراشد وسلطان بن سعيد بن عزيز،	سفالة سمائل	-

		وجمعة بن سلوم الصباحيين		
64	سالم بن عامر بن سلوم، وناصر بن محمد بن عامر، وعبد الله بن حمد بن عامر الزهيميون	راشد بن علي بن سالم ولد الزقار	الكامل- جعلان بني بو حسن	-
65	خميس بن سالم بن خميس ولد الستمية	محمد بن سالم بن خميس ولد الستمية	فلج المحيول- جعلان بني بو حسن	-
66	حمد بن سعيد بن حمد الراجحي وكيل عن القاصر ولد بخيت بن سعيد	مبارك بن عبد الله بن مُسلم الجابري	فلج المحيول- جعلان بني بو حسن	دين
67	عبيدة بنت علي بن يوسف الراسبية	خميس بن محمد بن مُسلم الراسبي	الوافي- جعلان بني بو حسن	-
68	محمد بن سيف بن سعيد الفهدي	ثاني بن المر بن حمد الدغيشي	سمائل	-
69	علي بن راشد بن خميس الكلباني	علي بن سيف بن عبد الله الكلباني	لم يُذكر المكان	-
70	حمد بن زاهر بن سليم الصلهمي الهنائي	خليفة وعلي وصالح أبناء حمود بن سعيد بن خميس الصلاحمة بنو اهناء	بلد وادي العلي	-
71	علي بن حمد بن علي الجعفري	سالم بن ناجم بن راشد الغيلاني	فلج الجيدر- جعلان بني بو علي	-
72	سعيد بن حمد بن سعيد المدهوشي	شطيط بن علي بن سعيد المدهوشي	بلد النهضة- الكامل- جعلان بني بو حسن	-
73	شمسة بنت شامس بن محمد الحبسية	حميد بن سالم بن ناصر الحبسي	بلد المسفاة- سمد الشأن	-
74	سليمان بن حمود بن حماد العامري، وسالم بن سيف بن خميس الفارسي	عبد الله بن سليمان بن محمد العامري	بدبد- فنجا	-
75	محمد بن أحمد بن خالد البرواني	سالم بن سعيد بن أحمد البرواني	سيح العافية- إبراء	-
76	سعيد بن عبد الله بن سعيد الكلباني	حمد بن سليم بن عبد الله، وعلي بن سيف بن عبد الله بني كلبان	قرية النجيد	-
77	حمد وشيخة وشمسة ومريم وفاطمة وفايزة أولاد سالم بن	خليفة بن محمد بن حميد	جعلان بني	-

	بو حسن	الحسني	حمد بن سعيد الدريعي ووالدتهم عائشة بنت حمد بن سالم الجابري	
78	- بلدة الحجيرة- السويق	خمس بن عبد الله بن محمد القريني	عبد الله بن سعيد بن خلفان القريني وكيل الكيف سالم بن محمد بن سيف القريني	
79	- بلدة طهوة	محمد بن عبد الله بن خميس الداودي	عبد الله بن حمد بن محمد الحتروشي	
80	- سفالة إبراء	سالم بن حمود بن سليم الحارثي	حمود بن عبد الله بن حامد الجفيلي، وسالم بن عبد الله بن حامد الجفيلي، ومسعود بن عبد الله بن حامد الجفيلي، وحامد بن سعيد بن حامد الجفيلي، وشيخة بنت عبد الله بنت حامد الجفيلي، وسليمة بنت العبد بن حامد الجفيلي، وشنونة بنت سلوم بن سليم الجفيلي	
81	- منطقة الغليل- السويق	علي بن خميس بن سعيد اليمودي	خميس وراشد ابني سعيد بن عبد الله اليمودي	
82	- الكامل والوافي- جعلان بني بو حسن	سلطان بن حمد بن حميد الهاشمي	محمد بن حمد بن حميد الهاشمي	
83	- إبراء	خالد بن أحمد بن محمد الجابري وابنه أحمد بن خالد بن أحمد	حميد بن مبارك بن سعيد الحسني بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن ابنه القاصر سلطان بن حميد بن مبارك	

بيان بتواريخ الوثائق محل الدراسة، وحصر الأشياء المباعة وأسعارها والتصرفات اللاحقة للبيع:

وثيقة	السنة	السعر	الشيء المباع ونوعه	التصرف اللاحق على البيع
1	4 يناير ...	60 ريالاً	سابت المناخ [مزرعة]- نهائي	
2	11 مارس 1784م	174 لارية فضة	مال الحاجر [مزرعة]- نهائي	
3	13 أبريل 1888م	1218 قرش فضة	مال بالمقصورة [مزرعة]- نهائي	
4	5 يناير 1897م	125 قرش ضرب البلد	نصف بيت من الرُم مبني من الحطب والطين- نهائي	
5	28 يونيو 1900م	45 قرش فضة أفريقية	ربع أثر ماء من ماء منصور- نهائي	

6	19 فبراير 1901م	40 قرش فضة	أربع نخلات نغال ونخلتي قشوش سويح وشجرة نارنج- خيار وإقالة
7	29 أبريل 1904م	غير مذكور	نقض بيع وشرائه
8	30 يولييه 1905م	مائة روبية	بيت بالطين والخشب
9	14 يونيه 1906م	70 قرش فضة أفرنسية	خمس نخلات فرض وخصاب وخيزي ومرباح – خيار وإقالة
10	31 مارس 1916م	29 قرش فضة وافية الوزن	خمس نخلات مبسلي وثلاث آثار ماء- خيار وإقالة
11	10 مايو 1925م	24 قرش فضة	سهم من شجرة الإنبا من ثلاثة أسهم- نهائي
12	6 يناير 1926م	900 قرش فرنسي	بيت طين وخشب- نهائي
13	24 ديسمبر 1927م	لم يُذكر الثمن	حوش وبه أربع دكاكين- نهائي
14	21 سبتمبر 1930م	240 قرش فضة	آثر ماء- نهائي
15	5 نوفمبر 1930م	250 قرش فضة	آثر ماء- نهائي إحالة المشتري إلى سالم بن خلفان مولى الحبوس
16	1 يوليو 1931م	300 روبية	قارب- نهائي
17	22 يونيه 1934م	45 قرش	مزرعة بحمها وحماها وشربها- نهائي
18	29 فبراير 1936م	300 قرش فضة	بيت وجلبه- نهائي
19	12 مايو 1938م	700 قرش أفرنسية	مزرعة- نهائي
20	10 يوليو 1941م	14 قرش فضة أفرنسية	مال أخضر وماء- نهائي
21	8 يناير 1943م	1600 روبية	بئر بأرضها ونخلها وشجرها وكل متعلقاتها- نهائي
22	13 فبراير 1944م	40 قرش فضة	نخلة مبسلي وحرمها وشربها- خيار وإقالة
23	27 ديسمبر 1945م	250 قرش فضة	نصيب من بيت من أرض وحد وجزوع وأبواب وأبيار- نهائي
24	8 يونيه 1946م	700 قرش فضة	بيت من الحجارة والطين بدون الأرض- نهائي

25	4 يناير 1949م	60 قرش فضة أفرنسية	سعم من الصرم وهما ثلثي الغرس، ونصيب من البئر بحدودهم وسقيهم- خيار وإقالة
26	22 أغسطس 1950م	300 قرش فضة أفرنسية	مزرعة بما فيها من نخل وشجر وأرض وأثر ماء- نهائي
27	8 يناير 1951م	60 قرش فضة أفرنسية صحيحات الوزن	مزرعة- خيار مع الإقالة
28	أول أبريل 1952م	181 قرش فضة	خمسين نخلا أم نسلا ونصيب من البئر والمصب والخبو اللجل- نهائي
29	13 أبريل 1952م	175 قرش فضة	مال وقسطه من بئر وخب ولجل- نهائي
30	20 أبريل 1953م	450 قرش فضة	مساحة كبيرة من الأرض بأشجارها ونخيلها ومصالحا- نهائي
31	25 أكتوبر 1954م	مائة وخمسون قرشاً ونصف قرش فضة	دكان بدون الأرض، من جدر وجزوع وأبواب ومصالح- نهائي
32	29 مايو 1955م	20 قرش فضة	نخلة نغال-خيار مع إقالة
33	7 يونيو 1955م	350 قرش	بيت بالطين والحجر ونخلة فرض، مع البراز وشربه من فلج القرية- نهائي
34	12 يونيو 1956م	250 قرش فضة	أثر ماء- نهائي
35	29 مارس 1956م	2300 قرش فضة أفرنسية	مزرعة بما فيها من نخل وشجر وأرض وبئر وخب ومصب ومجرى سيل- نهائي
36	16 مارس 1959م	66 قرش صرف البلد	عابية- نهائي
37	1 مايو 1960م	500 قرش فضة	سهمين ون 28 سهم من بيت طين- نهائي
38	9 سبتمبر 1960م	270 قرش فضة أفرنسية	مزرعة- نهائي
39	4 فبراير 1961م	70 قرش فضة صرف المسلمين 40 قرش ص صرف	- طابق علوي من بيت - باقي البيت- نهائي

	المسلمين			
40	21 أبريل 1961م	40 قرش فضة	غالة- نهائي	
41	25 يوليو 1962م	300 قرش فضة	3 نخلات فروض- نهائي	
42	13 سبتمبر 1962م	180 قرش فضة	عشرين نخلة- خيار مع إقالة	
43	5 سبتمبر 1963م	136 قرش فضة فرنسية	عابية بسقيها- نهائي	
44	27 ديسمبر 1967م	575 قرش فضة	مال أخضر ببئر ومصبه وخبه ونخيله وأشجاره- نهائي	
45	11 مايو 1968م	200 قرش فضة	4 نخلات فروض وثلاث أتر ماء- نهائي	
46	26 يوليو 1968م	27 قرش فضة	نخلة فرض – خيار مع إقالة	
47	29 يناير 1970م	30 قرش فضة أفرنسية	غلبة غرب بئر بطرقها وسواقها وشربها مع أتر ماء- نهائي	
48	16 يونيو 1971م	200 قرش فضة	8 نخلات مبسلي وبودعن- خيار مع إقالة	
49	16 أكتوبر 1971م	213 ريال سعدي	16 نخلة مبسلي وبودعن- خيار مع إقالة	إحالة لحمد بن سالم بن سعيد الصواعي
50	9 سبتمبر 1972م	300 ريال سعدي	ثلاث عوابي- نهائي	
51	13 يونيو 1973م	1330 ريال سعدي	مال وما به من نخل وصرم ومفاصل وأرض وشجر و60 أتر ماء- نهائي	
52	9 أغسطس 1975م	800 ريال عُماني	نصيب من بئر- نهائي	
53	24 ديسمبر 1975م	1000 ريال عُماني	مزرعة- نهائي	
54	14 يناير 1977م	750 ريال عُماني	مزرعة – نهائي	
55	20 يولييه 1977م	3200 ريال عُماني	بيت- نهائي	
56	27 يولية 1977م	2000 ريال عُماني	مال بمائه- نهائي	إحالة لحمد بن سالم بن عبد الله السندي
57	20 أكتوبر 1977م	675 ريال عُماني	أرض وما بها من نخل- نهائي	
58	2 ديسمبر 1977م	3000 ريال عُماني	بيت بالمواد الثابته مساحته 650 قدماً مع الأرض- نهائي	
59	27 يولييه 1978م	2800 ريال	مزرعة بنخيلها وسقيها وصرمها باستثناء نخلاتان بودع	

	عُماني	نهبها - نهائي	
60	5 سبتمبر 1979م	160 ريال عُماني	نخلة قرسي ونخلة مبسلي وما لهما من إحرام وسقي- نهائي بيع آخر من جمعه إلى محمد بن حمود بن سالم الحكماني
61	3 فبراير 1980م	100 ريال عُماني	مزرعة بغير ماء بجميع نخلها وأرضها- نهائي
62	12 مارس 1980م	100 ريال عُماني	مال أخضر- نهائي
63	29 نوفمبر 1980م	200 قرش فضة	رموم- نهائي
64	12 مايو 1981م	600 ريال عُماني	بيت من الطين والأسمنت، مساحته بالأرض: 40× 520=13 ذراعاً نهائياً
65	13 مايو 1981م	100 ريال عُماني	بيت من السعف والجذوع- نهائي
66	10 أكتوبر 1982م	1000 ريال عُماني	أربع أثار ماء – خيار مع إقالة
67	22 يناير 1983م	60 ريال عُماني	موضع نخلة بعاضد الفلج- نهائي
68	9 فبراير 1983م	100 ريال عُماني	عابية- نهائي
69	20 مارس 1984م	400 ريال عُماني	رم- نهائي
70	1 يونيو 1986م	1700 ريال عُماني	أرض وما عليها من مباني- نهائي
71	3 يوليو 1989م	4000 ريال عُماني	مال بشربه ونخله ومفاسله- نهائي
72	16 يوليو 1990م	500 ريال عُماني	أرض- نهائي
73	1990/11/28م	200 ريال عُماني	جلبه بها أربع نخلات بسقيها- نهائي
74	4 فبراير 1991م	1500 ريال عُماني	جلبه بها أربع نخلات بدون ماء- نهائي
75	20 مارس 1994م	1000 ريال عُماني	عقار- نهائي
76	28 أغسطس 1994م	150 ريال عُماني	خصابة- نهائي
77	18 أبريل 1995م	9200 ريال عُماني	دكانين بالمواد الثابتة- خيار مع إقالة

78	12 يونيو 1996م	1000 عُماني	ريال	منزل - نهائي	
79	10 فبراير 1998م	8000 عُماني	ريال	عابية بيئر ها وأشجارها وجدرانها - نهائي	
80	23 نوفمبر 1999م	1200 عُماني	ريال	ضاحية بطرقها وسواقيها - نهائي	
81	28 مارس 2001م	1000 عُماني	ريال	منزل - نهائي	
82	23 سبتمبر 2013م	700 ريال عُماني		قطعة أرض فضاء - نهائي	
83	11 مايو 2015م	غير مُحدد		حصص تجارية بشركة توصية مع رخص العمال وكافة متعلقاتها القانونية - نهائي	

قائمة بأسماء القبائل المذكورة بالوثائق محل الدراسة مُرتبة هجائياً:

م	اسم القبيلة	م	اسم القبيلة	م	اسم القبيلة	م	اسم القبيلة
1	الإسماعيلي	31	الخصيبي	61	السيابي	91	القريني
2	الأموي	32	الخصوري	62	السيفي	92	الكلباني
3	آل حمودة ⁽¹⁰⁰⁾	33	الخليلي	63	الشامسي	93	الكندي
4	البحري	34	الخميسي	64	الشايبي	94	اللمكي
5	البراشدي	35	الخنجري	65	الشيلي	95	المبيحي
6	البرواني	36	الداودي	66	الشجبي	96	المحرمي
7	البشري	37	الدريعي	67	الشحيمي	97	المدهوشي
8	البطاشي	38	الدغيشي	68	الشكري	98	المرهوني
9	البكري	39	الديوكي	69	الشكيري	99	المحروقي
10	البلوشي	40	الراجحي	70	الشكيلي	100	المزروعي
11	البهلوي	41	الراسبي	71	الشقصي	101	المسروري
12	بو ربيع	42	الرشدي	72	الشماخي	102	المسعودي
13	البوسعيد	43	الرمحي	73	الصباحي	103	المسكري
14	البوقرين	44	الرواحي	74	الصلهمي	104	المشاخي
15	بني كليب	45	الريامي	75	الصواعي	105	المضري
16	التولي	46	الزريقي	76	الصوافي	106	المعدي
17	الجابري	47	الزقار	77	الطوقي	107	المعمري
18	الجعفري	48	الزكواني	78	العامري	108	المعولي
19	الجفيلي	49	الزهيمي	79	العبادي	109	المغبري
20	الجهضي	50	الساعدي	80	العبري	110	المفرجي
21	الحارثي	51	السالمي	81	العجمي	111	الملق
22	الحبسي	52	الستمي	82	العفيلي	112	المنذري
23	الحتروشي	53	السرجاني	83	العلوي	113	المنحي
24	الحجري	54	السعودي	84	العوفي	114	المهدي
25	الحراصي	55	السعيد	85	العويس	115	المياحي

¹⁰⁰ آل حمودة : القبيلة الحاكمة لولاية جعلان بني بو علي- الشرقية جنوب، وهي سنية المذهب. وصيغة (آل) تلك كانت مُنتشرة عند الحضارة مثل: آل عبد الله الشيخ، آل جابر بن بدر، وآل علي بن علي بن عمر. [5].

26	الحربي	56	السليمانى	86	الغطيسي	116	الناصرى
27	الحسنى	57	السليمى	87	الغنامى	117	النبهانى
28	الحضرمى	58	سميط	88	الغيلانى	118	الندابى
29	الحكماني	59	السنيدي	89	الفارسي	119	النعماني
30	الخروصي	60	السوطي	90	الفهدي	120	النهاس

12	النوفلي	124	الهلالى	12	الهويشلى	130	اليزيدى
1				7			
12	الهاشمي	125	الهميمي	12	الوهيبي		
2				8			
12	الهذيلي	126	الهنايى	12	اليحمدي		
3				9			

التحليل العلمي للجداول السابقة والوثائق: أغلب الوثائق – محل الدراسة - ومن ثم الجداول السابقة ذكرت مجموعة من مُصوغات إنشاء تصرف البيع بأنه غالباً عبارة عن: إما ديون أم وصية، ولم يهتم كُتّاب الوثائق ولا طرفي العقود بذكر مساحات المبيعات التحديد الدقيق بالمتراً ولا بالأقدام ولا بالذراع في أغلب الوثائق، غير أنه وجدت وثائق مُحددة تحديداً دقيقاً بوحدة قياس الذراع (40×13=520) ذراعاً⁽¹⁰¹⁾، وكذلك حُددت مساحات المبيع بالمتراً⁽¹⁰²⁾، وهناك ما حُددت مساحتها بالقدم⁽¹⁰³⁾، وكذلك لم يُحدد وصفاً للنخيل ولا الأشجار ولا أعمارهم، ولم يُنوه عند بيوع البيوت على أن البيع اشتمل على المبنى والأرض المُقامة عليها إلا في وثيقة واحدة⁽¹⁰⁴⁾، وفي وثيقتين أخريين فصل بينهما؛ حيث ذكر أن بيع البيت لا يشتمل على الأرض المُقامة عليها⁽¹⁰⁵⁾، وأن الدُكان بدون الأرض المُقام عليها⁽¹⁰⁶⁾، وتقدم ذكر اسم البائع كاملاً وإقراره والشخص الذي أقرّ عنده، ثم ذكر لفظ "البيع"، ومن ثم ذكر مُباشرة اسم المُشتري كاملاً، ومع ذلك فقد سبق ذكر اسم المُشتري على اسم البائع على الرُغم من أنه قد سبقه بالفعل "قد بعت"⁽¹⁰⁷⁾، وتقدم كذلك اسم المُشتري على البائعة⁽¹⁰⁸⁾، وسبقه بالفعل "أنهما اتفقا"، وتقدم كذلك اسم المُشتري على اسم البائع، وسبقه بذكر التاريخ والفعل "بعت"، ثم أعقب ذلك وصف الشيء المبيع تفصيلاً وصفاً مانعاً للجهالة لدى المُتبايعين والكتّاب والشهود⁽¹⁰⁹⁾، إلا أنه قد ذكر مرة وحيدة بالوثائق اسم الشهرة لأحد المُتبايعين، هو "العبد" رغم أن اسمه "عبد الله"⁽¹¹⁰⁾، وبدأت وثيقة بصيغة شهادة القائم على محكمة بركاء

¹⁰¹ الوثيقتان 62، 64.

¹⁰² الوثائق 72، 75، 82.

¹⁰³ الوثيقة 58.

¹⁰⁴ الوثيقة 58.

¹⁰⁵ الوثيقة 24.

¹⁰⁶ الوثيقة 31.

¹⁰⁷ الوثيقة 54.

¹⁰⁸ الوثيقة 55.

¹⁰⁹ الوثيقة 45.

¹¹⁰ الوثيقة 80.

بأنه شهد أن طرفي العقد حضروا لديه واقتسموا الآبار، وبعد انتهاء القسمة أقرّ ثلاثة منهم ببيع نصيبهم وحقهم لأخيهم⁽¹¹¹⁾، وبدأت وثيقة بصيغة مختلفة وهي "يشهد الواقف على هذا أنهم حضروا لدينا بمحكمة بركاء كل من..."⁽¹¹²⁾، وتوجد وثيقة وحيدة أقرّ فيها رجل أنه اشترى من امرأة⁽¹¹³⁾، هذا مع الأخذ في الاعتبار أنه من المعتاد أن أهل تلك المناطق لا يعينهم إلا معرفة الحضور بالشيء المبيع وتحديد، ولا يعينهم مطلقاً معرفة من هم خارج نطاق بلدتهم أو قريتهم كما سبق ذكره، فلم يذكروا مثلاً أنهم تابعين لأي محافظة أو أي دولة إلا في الوثائق الحديثة نسبياً، حتى أنهم لم يذكروا اسم بلدتهم المنعقد بها العقد؛ مما صعب معرفة وتحديد تلك القرية⁽¹¹⁴⁾؛ حيث إن المنطق القبلي هو سيد الموقف لا الدولة ككيان سياسي، وبعد تصميم نماذج لتحرير تلك الوثائق تم ذكر تلك التفاصيل في ترويضها، وبالرغم من ذلك نجد أن وثائق زنجبار ووثائق منظمة ومُنمقة ومُحدد عناصرها بدقة كبيرة، ومُحررة على نموذج مُعد خصيصاً لتلك التصرفات بل ومُحدد لها مكتب وشخص بعينه طبقاً لقانون شرع خصيصاً لذلك، ولم تعد عُمان تلك النماذج وتلك الدقة بل وجدت ولكن في مناطق مُحددة كما في مسقط ومطرح وبركاء وجعلان، ربما يعود ذلك لوجود سلطة الدولة في تلك المناطق بعينها، ووجود ولاية يكاد يكون لها حُكماً ذاتياً كجعلان⁽¹¹⁵⁾، وعند تقنين الصيغة في نماذج رسمية بدأ الكاتب يضع عنواناً للوثائق يُوضع في بدايتها بصيغة "سند بيع وتملك أموال غير منقولة مُنظم لدى كاتب العدل"، أو بصيغة "عقد بيع"⁽¹¹⁶⁾، والتاريخ المذكور بالوثائق هو التاريخ الهجري كتاريخ أساسي، ثم بعد ذلك أثبت التاريخ الهجري مع ما يوافق به بالميلادي، كما يُلاحظ أنه قد يكون أحد طرفي العقد عتيق أو مولى؛ حيث كان البائعان من العتقاء في زنجبار⁽¹¹⁷⁾، وكان المُشتري مولى للرواجح⁽¹¹⁸⁾، أو أعجمي غير عُماني مثل البانيان⁽¹¹⁹⁾؛ وهذا دليل قوي على أنه كان لهؤلاء الأقوام الحق في التملك في عُمان وزنجبار، ولا غشاضة في ذلك، والجميع مُتقبل ذلك؛ لعدم وجود لا قانون ولا عُرف يمنع ذلك، ووثائق زنجبار بدأت بصيغة "بمنه تعالى"⁽¹²⁰⁾، أو بصيغة "الحمد لله وحده"⁽¹²¹⁾، بعكس الوثائق العُمانية التي غالباً ما تبدأ بالبسملة، ووثائق زنجبار تم تقسيمها لقسمين الأول مطبوع به صيغة واحدة مُحددة مسبوقة بصيغة "الحق الثابت"؛ حيث وضع قانوناً لدولة زنجبار نص على أن العقود لا تُقبل إلا بتحريرها على هذا النموذج وفي المكتب هذا المُحدد بعينه، وإذا تم تحرير تلك التصرفات على

¹¹¹ الوثيقة 52.

¹¹² الوثيقة 52.

¹¹³ الوثيقة 55.

¹¹⁴ الوثيقة 12، 17.

¹¹⁵ الوثيقة 24، 29.

¹¹⁶ الوثائق 57، 58، 59، 60.

¹¹⁷ الوثيقتان 4، 8.

¹¹⁸ الوثيقة 51.

¹¹⁹ الوثيقة 28.

¹²⁰ الوثيقة 4، 16.

¹²¹ الوثيقة 12.

غير هذا النموذج تقوم الحكومة بمُعاقبة طرفي العقد أشد العقاب، ولم يُحدد ماهية هذا العقاب ولا شروطه وحدوده، وهل لكل نوع من العقود عقاب مُختلف؟ لم يُحدد ذلك، وهذا يُعتبر خلل في منظومة العدالة؛ لأنه تُرك تحديد العقاب الشديد هذا لأهواء ورؤية الحكومة، وذلك لإطلاق يدها في توقيع العقوبة غير المُحددة تلك، وبعد عمل النماذج تلك وتقنينها تم وضع طوابع تمغات ذات قيم مُختلفة كضرورة لتسجيل تلك العقود⁽¹²²⁾، ثم بدأت تظهر البصمات واعتمادها في حالة عدم معرفة القراءة والكتابة من طرفي العقد أو الشهود⁽¹²³⁾، وعند ذكر القيمة "الثلث" تم تحديد عدده ونوعه تحديداً دقيقاً، وإن كان كاملاً أم جزء منه عاجل والآخر آجل، واحترازاً من تغيير مِثقال العملة عندما كانت قرشاً من الفضة أثبت الكاتب أنها "صرف المسلمين"⁽¹²⁴⁾، أو "صرف البلد"⁽¹²⁵⁾، وفي حالة قبض الثمن أثبت أن البائع قبض الثمن وأقر بذلك وأبرأ ذمة المشتري منه، وأثبت اعتراف الأم بأنها لم يبق لها حق ولا دعوى في هذا المال بإقرار واعتراف منها كي لا يخفى⁽¹²⁶⁾، غير أنه وجدت وثائق لم يُذكر بها الثمن مُحدداً⁽¹²⁷⁾؛ ربما كان ذلك بسبب أن البيع كان صورياً، أي نقل الملكية بدون بيع حقيقي، وعند ذكر الثمن تم تحريره كتابته بالأرقام أو بالأحرف أو بالاثنتين معاً؛ منعاً لأي تلاعب خاصة في الوثائق التي بها إقالة⁽¹²⁸⁾، وبهذه الوثيقة أيضاً ذكر الثمن بطريقة غريبة شيئاً ما؛ حيث ذكرها بالصيغة التالية (سبع عشر مائة ريال) أي ألف وسبع مائة ريالاً، وكذلك استعمل الكاتب طريقة أخرى لم تُثبت في باقي الوثائق؛ حيث ذكر الثمن كالتالي "ثمانية عشر قرشاً فضة واثنى عشرة مائة قرش" أي (1218) قرشاً⁽¹²⁹⁾، وبيع القطع والأصل والحوز والمنع والبِت هو بيع نهائي لا رجعة فيه [87]⁽¹³⁰⁾، ويُلاحظ أنه عند ذكر بيع مزرعة يُثبت بالوثيقة أنها تشتمل على ربيها وسقيها أم لا، وكذلك طرقها وحدودها ومسالكها، وفي حالة الإقالة يتسلم البائع المبلغ المُتفق عليه، ويذكر أنه قبضه ثم يُقبله المشتري مدة مُحددة من الزمن قد تكون خمس أو سبع أو عشر سنوات أو أكثر من ذلك أو أقل، مُحددة تحديداً دقيقاً باليوم والشهر والسنة من بداية تحرير العقد، ومن ثم يستفيد المشتري من الشيء المبيع طوال هذه المدة (فترة الإقالة) على ألا يُغير في العين شيئاً حتى إذا تم نقض البيع يرجع المبيع لصاحبه كما استلمه تماماً، وإذا لم يتم سداد المبلغ المدفوع يكون للمشتري الحق الكامل في امتلاك الشيء المبيع ويدخل في حوزته، أما إذا سدد البائع المبلغ المقبوض قبل انتهاء فترة الإقالة يتم نقض البيع ويرجع الشيء المبيع في حوزة البائع، وتوجد وثيقتان هما الوحيدتان اللتان دفع فيهما المشتريان مبلغاً عاجلاً وبقي مبلغاً آجلاً لمرور عام، والأخرى

¹²² الوثيقة 47.

¹²³ الوثيقة 59.

¹²⁴ الوثيقة 17، 39.

¹²⁵ الوثيقة 36.

¹²⁶ الوثيقة 28.

¹²⁷ الوثيقة 13، 83.

¹²⁸ الوثيقة 70.

¹²⁹ الوثيقة 3.

¹³⁰ وثيقة 44.

شهران من تاريخ التحرير⁽¹³¹⁾، ثم تم دفع المبلغ المتبقي وتسليمه للبائع وإقراره بالاستلام بشهادة شهود بنفس ورقة البيع، وتحرير الوثيقة وتوثيقها أو مراجعتها يتم في نفس اليوم أو بعده بفترة زمنية قد تكون ستة أشهر⁽¹³²⁾، ومع تطور الدولة العُمانية أثبتت هُويات طرفي العقد والشهود في الوثائق منذ عام (1990م)⁽¹³³⁾، ولوحظ أن جميع وثائق البيع تمت بين أفراد من نفس البلد، ولم يقع الباحث على وثيقة بيع تمت بين بائع ومُشتري من بلدين مُختلفتين سواء أكانوا عُمانيين أم موالٍ أم عُتقاء أم أجانب مثل الهنود، ومن الواضح عدم قبول ذلك المُجتمع وعم استساغتهم إجراء تصرفات يكون أحد طرفيها من منطقة أخرى، ولم يظهر ذلك إلا في وثيقتين ذُكر فيهما أن البائع من صور⁽¹³⁴⁾، وباستقراء هاتين الوثيقتين يتضح أن هذان البائعان قد ورثا المبيعان عن مورثان من أصل البلدة المُنعقد بهما العقدان، أي أن جذورهما من نفس بلد المُشتريين، كما اعتاد العُمانيون إطلاق أسماء مُميزة لكل مزرعة أو قطعة أرض بكل بلدة أو قرية يتعارفه الناس في تلك المناطق ويعتادون عليه مع مرور الأيام من كثرة ترديدها وتداولها بينهم، والعُملات المُستخدمة في الوثائق التي غطت تلك الفترة الزمنية هي: القرش فضة، الريال السعدي والريال العُماني، وكان أول ظهور للريال السعدي بالوثيقة (49) بتاريخ (16 أكتوبر 1971م)، وأول ظهور للريال العُماني بالوثيقة (52) بتاريخ (9 أغسطس 1975م)، واختلف عدد الشهود، فوجد شاهداً واحداً فقط أو اثنان، ووصل عددهم لست شهود بإحدى الوثائق، وقد يكونوا رجالاً أو رجالاً ونساءً، وربما يكون الكاتب كاتباً وشاهداً في آنٍ واحد⁽¹³⁵⁾، وقد يكون الكاتب هو نفسه البائع⁽¹³⁶⁾، وكان من المُستحسن أن يكون الشاهد أحد أقرباء المُتعاقدين خاصة البائع، فمثلاً نجد أنه قد شهد والد البائعة وصدق على العقد⁽¹³⁷⁾، وتم البيع في غالب الوثائق بحضور طرفي العقد أو كليهما أو الوصي⁽¹³⁸⁾، ومن المُمكن أن يكون البائع واحداً أو أكثر، حتى أن البائعين كانوا (ولد وست بنات وأمه) ⁽¹³⁹⁾، وكذلك المُشتري قد يكون واحداً أو أكثر، وقد يكونوا رجالاً أو نساءً، ومن المُمكن أن يُتموا التصرف بالأصالة عن أنفسهم أو بالنيابة أو الوكالة عن أصحاب الحق الأصلاء، وبعد أن كان العقد لا يوجد له إلا أصلاً واحداً فقط بيد المُشتري، صار هناك أصل للمُشتري وأصل يُودع بالمحكمة أو كاتب العدل للرجوع له عند الحاجة، وقد يعقب العقد مباشرة أو بعد مرور زمناً ما يبيع آخر لنفس المبيع السابق ذكره أو إحالة نفس المبيع لشخص آخر، ويتم هذا التصرف أو

¹³¹ الوثيقتان 55، 57.

¹³² الوثيقة 70.

¹³³ الوثيقة 72.

¹³⁴ الوثيقتان 59، 72.

¹³⁵ الوثيقتان 15، 17.

¹³⁶ الوثيقة 54.

¹³⁷ الوثيقة 16.

¹³⁸ الوثائق 30، 33.

¹³⁹ الوثيقة 77.

ذاك في نفس الورقة في باطنها إن كان فيها فراغ في ذيلها أو في ظهرها، وفي حالة الكتابة في ظهر الورقة يتم التوضيح أن التصرف الأصلي مذكور في باطن الورقة⁽¹⁴⁰⁾.

تسجيل وتوثيق الوثائق: لا يوجد في أغلب الوثائق ما يُشير إلى أي تسجيل لهذه الوثائق في سجلات أو دفاتر؛ وذلك لعدم اهتمام العُثمانيين في ذلك الوقت بمسألة التسجيل تلك، فالوثيقة الأصل تظل مع الشخص الذي اشترى أو أُحيلت له، ولا توجد لدى الطرف أو الأطراف الأخرى أي أصول أو نُسخ نظراً لقلة المواد اللازمة للكتابة من ورق وأحبار وأقلام، وقلة عدد المُتعلّمين بالإضافة لعدم توفّر آلات النسخ في ذلك الوقت، ثم مع زيادة عدد المتعلمين ووجود آلا طباعة ووجود مؤسسات قائمة على كتابة تلك العقود أصبح يلزم احتفاظ الجهة المصدرة الاحتفاظ بنسخ من العقود للرجوع إليها عند الحاجة، ومع ذلك ذكر في وثيقة مكتوبة في زنجبار في الترويسة أنها مُسجلة في الترويسة بقوة القانون الموضوع مسبقاً وأن أي عقد لا يُتد به إلا من خلال النموذج المعد لذلك وفي مكان مُعد خصيصاً لتسجيل العقود⁽¹⁴¹⁾، غير أنه نسب السجل لاسم شخص محدد بعينه وهو الجنرال (سرلويد وليم مثيروس) وكان هذا الجنرال مُخلد، إذ كان من الأسلم أن يصدر قانون تسجيل العقود هذا بصيغة عامة غير مُقيد بشخص، بل يكون مُقيداً باسم السجل أو الوظيفة أو مكان التسجيل، وكذلك وجدت وثائق ذُكر فيها لفظ "تم تسجيل الأرض"⁽¹⁴²⁾، أو "هذا الصك ثابت"⁽¹⁴³⁾، أو "صحيح هذا"⁽¹⁴⁴⁾، أو "صحيح"⁽¹⁴⁵⁾، أو "صحيح ذلك"⁽¹⁴⁶⁾، أو "هذا الصك ثابت"⁽¹⁴⁷⁾، أو "صحيح بيدي"⁽¹⁴⁸⁾، وتوجد وثائق وردت بها أرقام في الترويسة مدون بها "رقم التسجيل - رقم الجلد - رقم الصفحة"⁽¹⁴⁹⁾، أو دون بالوثيقة "سجل يومي محررات: الرقم المتسلسل، والسنة"⁽¹⁵⁰⁾، أو "نقلت بدفتر الصكوك بمحكمة... دفتر... من صحيفة..."⁽¹⁵¹⁾، أو "صكوك رقم... صفحة..."⁽¹⁵²⁾، وهذه دلالة على أنها دونت في سجل أو دفتر مُختصرة أو كاملة لا ندرى، والتسجيل بالسجلات والدفاتر تمّ طبقاً لما تعطيه لنا وثائق الدراسة من دلالات في عام (1946م)⁽¹⁵³⁾، غير أن الباحث لم يجده إلا في الوثائق المدونة في مسقط وخاصة مطرح وجعلان بني بو

¹⁴⁰ الوثيقة 29.

¹⁴¹ الوثيقة 4.

¹⁴² الوثيقة 21، سطر 13.

¹⁴³ الوثيقة 24، سطر 26.

¹⁴⁴ الوثيقة 28، سطر 14، وثيقة 29، سطر 18.

¹⁴⁵ الوثيقة 30، سطر 8، وثيقة 56، سطر 25، وثيقة 70، سطر 13.

¹⁴⁶ الوثيقة 45، أسطر 12، 13، 14، 15.

¹⁴⁷ الوثيقة 47، سطر 29، وثيقة 51، سطر 24.

¹⁴⁸ الوثيقة 50، سطر 11.

¹⁴⁹ الوثائق: 24، 37، 42، 44، 51، 52، 55، 56، 57، 58، 59، 60، 61، 62، 63، 64، 65، 66، 67، 68، 71، 72، 73، 74، 77، 78، 80، 81.

¹⁵⁰ الوثيقة 83.

¹⁵¹ الوثيقة 28.

¹⁵² الوثيقة 29.

¹⁵³ الوثيقة 24.

علي؛ ربما لأن تلك الأماكن المحددة كان لها إدارة مركزية ونظام إداري مُستقل؛ حيث تم تصميم نموذج لتلك التصرفات؛ لسهولة الوصول إليها حينما يُطلب من ماسكها أو الجهة التي قامت بالتسجيل استخراجها.

نشر بعض الوثائق محل الدراسة:

تم اختيار بعض الوثائق ذات الدلالات الوثائقية المختلفة، وترك الوثائق المتشابهة في صياغتها وسمتها العام كالتالي:

نشر الوثيقة (1)[62]:

- 1 - بسم الله الرحمن الرحيم
- 2 - اقرو <ا> عندنا <نا> ناصر وحمد أبناء الغفيلي بن سيف بن حمد الخميسي
- 3 - أنهم باعو <ا> لعزير بن مسعود بن خادوم الندابي
- 4 - سابت المناخ⁽¹⁵⁴⁾ من بلدة هصاص⁽¹⁵⁵⁾ وسواقيها
- 5 - بيع القطع ولءصل⁽¹⁵⁶⁾ عن ستون ريال عُمان⁽¹⁵⁷⁾
- 6 - ولم يبق⁽¹⁵⁸⁾ لهم فيها حق ولا دعوى
- 7 - اقرا <را> منهم بذلك وكتبه محمد بن سالم بن محمد الفهدي
- 8 - بتاريخ يوم ... موافق 1/4/....م⁽¹⁵⁹⁾
- 9 - شهدت عليهم بذلك وأنا سالم بن محمد بن سالم الفهدي بيده
- 10 - شهدت عليهم بذلك وأنا جمعة بن عياد بن مرهون الديواكي

نشر الوثيقة (2)[62]⁽¹⁶⁰⁾:

- 1 - بسم الله الرحمن الرحيم أقر عامر بن طلحة بن عبد الله
- 2 - العبري البهلولي بأنه قد باع لسالم بن خميس بن حمد القصابي البهلولي مال
- 3 - الهالك⁽¹⁶¹⁾ محمد بن خصيب بن راشد وهو المسمي الحاجر من قرية بهلا⁽¹⁶²⁾ وهو غربي

¹⁵⁴ سابت المناخ: اسم المزرعة المُباعة.

¹⁵⁵ هصاص: بلدة صغيرة بولاية سمائل بالمنطقة الداخلية، وهي بلدة زراعية بالأساس. [48]

¹⁵⁶ كذا بالأصل، وصحتها: الأصل.

¹⁵⁷ ريال عُماني: العملة الرسمية لسلطنة عُمان وقت إجراء البحث، وبدأ التعامل بالريال العُماني منذ عام 1970م. [9].

¹⁵⁸ كذا بالأصل، وصحتها: يبق.

¹⁵⁹ كاتب الوثيقة لم يُثبت اليوم ولا السنة، ويبدو أنه أرجأهم ليتبين الزمن بالضبط، ولكنها وصلت إلينا هكذا.

¹⁶⁰ ملاحظة: هذه الوثيقة مُتضمنة ضمن كتاب مخطوط قديم مُفكك بحوزة صاحبة.

- 4 - المال المسمي الثمانية بجميع ما في هذا المبيع وبجميع حدوده وحقوقه
- 5 - وطرقه ومسالكه باربع لاريات^[163] فضة وسبعين لارية فضة ومائة لارية
- 6 - فضة بيع القطع وقد برئت ذمة المشتري هذا إلى البائع هذا من
- 7 - ثمن هذا المبيع المذكور هنا وكان هذا البيع من عامر بن طلحة هذا لقضاء
- 8 - دين الهالك محمد بن خصيب هذا ولانفاذ وصاياه بتاريخ نهار الثلاثاء⁽¹⁶⁴⁾
- 9 - لتسع عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الآخر من شهور سنة ثمانى سنين
- 10 وتسعين سنة ومائة سنة وألف سنة⁽¹⁶⁵⁾ كتبه وصح معه العبد الأقل
- 11 لله عز وجل محمد بن عبد الله بن جمعة بن عبيدان بيده ومما وجدته بخط
- 12 للشيخ⁽¹⁶⁶⁾ يوسف بن طالب بسم الله الرحمن الرحيم اقر سعيد بو
- 13 - سالم

نشر الوثيقة (3)[62]:

- 1 - بسم الله الرحمن الرحيم
- 2 - أقرت شيخة بنت بن حمد الحجرية أنها قد باعت لناصر بن خاتم بن سعيد الحجري
- 3 - مالها الذي لها الاثل إليها بالإرث من والدها عامر ومن والدتها شميمه بنت
- 4 - خاتم من الموضع المسمى المقصورة من سقي فلج المنترب⁽¹⁶⁷⁾ من بدية مع الذي لها من
- 5 - طلاع⁽¹⁶⁸⁾ وبيوت جميع الكائن لها من والدها ووالدتها من ذلك بجميع حدود هذا
- 6 - المبيع وطرقه وسواقيه وبما في هذا المبيع من نخل وصرم⁽¹⁶⁹⁾ وشجر وأرض وجدر وسقف
- 7 - وجذوع ودعون⁽¹⁷⁰⁾ وأبواب وأخشاب وعمار وخراب وبكل ما فيه كاننا

¹⁶¹ الهالك أي المتوفى.

¹⁶² بهلا: تقع مدينة في محافظة الداخلية من عُمان، وهي التسمية القديمة التي تطلق على المنطقة من جنوب الجبال غرب بهلا حتى إزكي.

¹⁶³ لاريات: جمع مُفردها لارية: وهي إحدى العملات التي استخدمت في ذلك الوقت بتلك المنطقة.

¹⁶⁴ كذا بالأصل، وصحتها الثلاثاء.

¹⁶⁵ 11 مارس 1784م.

¹⁶⁶ شيخ: وشيخ مُفرد مُذكر، جمعه شيوخ وأشياخ، والشيخ في اللغة هو من أدرك الشيخوخة، وهي مرحلة فوق الكهولة ودون الهرم، وفي الاصطلاح أطلق لقب شيخ على ذوي المكانة من علم وفضل ورئاسة، وفي المجتمعات البدوية دلت هذه الكلمة على صاحب المنصب الأعلى في القبيلة، واتصل معنى لقب شيخ ببعض الجوانب السياسية والاجتماعية من باب الدلالة على الانتماء لأسرة حاكمة، وفي بعض الأحيان دل هذا اللقب على الانتماء لبعض العوائل العريقة، المعروفة بمكانتها الاجتماعية أو الاقتصادية، وفي كل الأحوال فإن لقب شيخ يُشير من حيث المعنى وعبر مُختلف العصور إلى علو المنزلة في السلم الاجتماعي العربي. [20].

¹⁶⁷ فلج المنترب: فلج ببلدة بدة شمال الشرقية.

¹⁶⁸ طلاع: كذا بالأصل، وصحتها طلع مفردة طلعة: هي ثمر النخيل عند أول ظهوره. [15].

¹⁶⁹ صرم: جمع صرمة، وهي فسيلة النخل. [15].

8 - ما كان بيع القطع والأصل بثمانية عشر قرشا فضه واثنيتي عشرة مائة قرشا فضة⁽¹⁷¹⁾

9 - إقرارا منها له بذلك بتاريخ يوم ثاني من شهر شعبان من سنة 1305هـ وكتبه وشهدت

10 - حمد بن جمعة الحجري بيده وشهد عليها بذلك حمود بن محمد بن عامر بن ساعد الحجري كتبه

11 - واشد بن حمد عن أمره.

نشر الوثيقة (4)[2]:

- الحق الثابت

من حمود بن محمد بن سعيد⁽¹⁷²⁾ وبعد فمن الواجب أن تكتب الحقوق في هذه الأوراق المختصة بها

وترجس⁽¹⁷³⁾ في هافيس⁽¹⁷⁴⁾ الجنرال سرلويد وليم مثيروس⁽¹⁷⁵⁾ اثباتا للإعلان السابق المحرر في 25 شعبان <سنة>

1310⁽¹⁷⁶⁾

والمكتوبة في غيرها لا تثبت لدى المحاكم يلزم ذلك من 17 ربيع الأول <سنة> 1314 الموافق

27 أكت <سنة> 1896 والمخالف تعاقبه الحكومة أشد العقاب

1 - بمنه تعالى

2 - أقر محمد بن سالمين الإنجليزي⁽¹⁷⁷⁾ عتيق⁽¹⁷⁸⁾ هلال بن عبد الله البرواني أنه قد باع نصف بيته

3 - مع الرم⁽¹⁷⁹⁾ الكاين عليه للشيخ سالم بن عزان البلوشي بخمسة وعشرين قرشا ومائة قرش

4 - صرف البلد وهذا البيت هو المبني بالحطب والطين الذي بموضع وفوجه من أرض زنجبار⁽¹⁸⁰⁾

¹⁷⁰ دعون: مفرد دعن، وهو فراش يصنع من سعف النخيل ويستخدم أيضاً كجدران أو أسقف للبيوت المصنوعة من السعف، ويستخدم كذلك لتجفيف الثمر. [15].
¹⁷¹ قرش فضة: القرش: عملة عُمانية قديمة مصنوعة من الفضة، عملة نقدية عُمانية معمول بها وقتذاك، وتُعادل قيمة مُجزية حينها، وتُقدر في وقت إجراء البحث بخمسة ريات تقريباً، وهي فضة إنجليزية مسبوكة، واستبدال التعامل عنها بالريال العُماني منذ عام (1970م). [9]، القرش الفرنسي وهو مصنوع من الفضة الخالصة وكانت متداولة في جميع أنحاء عُمان وبلدان أخرى ويضرب به المثل (قرش فرنس ما يبور) وكان يصهر وتصنع منه الخناجر والمشغولات الفضية. وكذلك بعض قلادات النساء (مريّة)، وإلى اليوم له قيمة مالية تقدر بـ (5 أو 6) ريالاً عُمانياً وهو موجود في محلات بيع التحف والهدايا، والقرش الفرنسي حسب ما أفادت به السيدة/ شبيخة حميد سالم الزبيدي، والعملة المستخدمة قديماً في قرية الروضة التابعة لولاية صحح بغمان. [9]، والقروش الفضة: عملة قديمة، والقرش في أول أمره من الفضة ذات العيار المرتفع وبجواره كانت توجد قروش رديئة المعدن (رصاص أو برونز أو خليط منهما) لذلك أطلق عليه قرش فضة لتمييزه عن باقي القروش السابقة.

¹⁷² حمود بن محمد بن سعيد: ارتقى حكم زنجبار بمساعدة الإنجليز عام (1896م). [59].

¹⁷³ ترجس: تسجل.

¹⁷⁴ هافيس: مكتب.

¹⁷⁵ الجنرال سرلويد وليم مثيروس: أحد الموظفين الإنجليز المستخدمين لإدارة الدولة في زنجبار في تلك الفترة.

¹⁷⁶ 25 شعبان 1310هـ = 13 مارس 1893م.

¹⁷⁷ الإنجليزي: أي الإنجليزي.

¹⁷⁸ عتيق: أي مُحَرَّر من طرف سيده المذكور.

¹⁷⁹ الرم: قطعة أرض بيضاء مملوكة. [15].

¹⁸⁰ فوجه من أرض زنجبار: فوجة مدينة بزنجبار، وزنجبار: تتألف من جزيرتي زنجبار وبمبا والجزر الواقعة ضمن المياه الإقليمية لهما، وجزيرة لافام، والشريط الساحلي الذي بلغ طوله عشرة أميال من كينيا، وتقع في الشمال الغربي من زنجبار جزيرة تمباتو، وكلمة زنجبار مشتقة من المفردة الفارسية زانج التي تُعني زنجي، وكلمة بارب التي تُعني ساحل، وهكذا فالمعنى ساحل الزنوج. [6].

- 5 - المجاور لبيت الشيخ سالم هذا ازيبا وكوسا⁽¹⁸¹⁾ وسالم بن عبد الله مغيبا⁽¹⁸²⁾ وماما مهنا⁽¹⁸³⁾
- 6 - مطلعاً⁽¹⁸⁴⁾ بحدده وحدوده وبما اشتمل عليه من البناء بيع القطع والأصل وأنه قد
- 7 - قبض منه جميع الثمن إقراراً منه له بذلك بتاريخ يوم 2 من شهر شعبان سنة 1316هـ⁽¹⁸⁵⁾ وكتبه
- 8 - حامد بن خلفان خادم بني شكيل بيده بمعرفة الشيخ برهان
- 9 - بن عبد العزيز الأموي⁽¹⁸⁶⁾
- 10 - شهدت عليه بذلك كتبه سيف بن ناصر بن سليمان الخروصي بيده

نشر الوثيقة(5)[62]:

- 1 - بسم الله الرحمن الرحيم
- 2 - منسوخة لي⁽¹⁸⁷⁾ الشيخ عبد الرحمن بن خميس بيده في جمادى <أول سنة 1318
- 3 - أقررت على نفسي وأنا الفقير إلى الله عثمان بن خميس بن جاعد الخروصي اني قد بعث ربع اثر ما⁽¹⁸⁸⁾ من ما منصور
- 4 - منسوخه منسوخه منسوخه منسوخه
- 5 - بن محمد بن مبارك الخروصي الايل إليه بالإرث من جدته نبويه بنت ناصر بن على الخروصيه من فلج بلدة الع[وابي]⁽¹⁸⁹⁾

¹⁸¹ ازيبا وكوسا: اتجاه الشمال والجنوب.

¹⁸² مغيباً: غرباً.

¹⁸³ ماما مهنا: اسم شخص.

¹⁸⁴ مطلعاً: أي شرقاً.

¹⁸⁵ 2 شعبان 1316هـ = 5 يناير 1897م.

¹⁸⁶ برهان بن عبد العزيز الأموي: القاضي بزنجبار، ابن القاضي عبد العزيز بن عبد الغني الأموي: (1834- 1896م) الذي ولد في مدينة براوة بالصومال، ثم انتقل إلى زنجبار فأكمل تعليمه على يد الشيخ محيي الدين القحطاني في زنجبار، وقد طلب الأخير من السيد سعيد تعيينه قاضياً، فأجابته لذلك وعينه قاضياً لكلوة عام (1850م)، ثم انتقل إلى زنجبار وظل بها يمارس القضاء حتى عهد السيد علي بن سعيد، حيث ترك العمل في هذا المجال، وكان عالماً غزير الإنتاج ومؤرخاً، قيل أنه ألف كتاباً في تاريخ زنجبار منذ وصول البوسعيد إلى شرقي أفريقيا حتى عهد السلطان حامد بن ثويني، ومن مؤلفاته قصيدة في التوحيد عنوانها عقد اللآلي، وقد ساعد القس (ستير) في ترجمة الإنجيل إلى اللغة السواحلية. [12]، وخلف ابناً فاضلاً شغل منصب والده كقاضي منذ عهد السيد علي بن سعيد وحتى عهد السيد خليفة بن حارب، وهذا الابن هو الشيخ برهان بن عبد العزيز، وشغل منصب القاضي أيضاً قريب له يدعى الشيخ طاهر ابن أبي بكر ابن عبد الغني الذي مات (9 رمضان 1356هـ/ 13 نوفمبر 1937م). [45].

¹⁸⁷ لي: كذا بالأصل، والمقصود أنها نُسخَت للشيخ.

¹⁸⁸ ربع أثر ماء: يستعمل الأثر كوحدة زمنية لتقسيم الماء، وأثر الماء يعادل اليوم نص ساعة من الزمن، آثار المياه في الأفلاج: (الأثر أو البادة): هي التي تكون ضمن حوصص السقي من الفلج، ويقصد بها السهام أو الحصص المخصصة بين أهل الفلج للسقي منه على حسب ما يملكه من عدد الآثار التي آلت إليهم بالتوارث أو بالبيع أو بالوقف، ويُقصد بالآثر المدة الزمنية للسقي من الفلج (نصف ساعة للآثر الواحد) وتسمى عند اجتماع (سنة آثار مُتتالية) بـ(الربع)، كما أن لآثر الماء الواحد قيمة نقدية عند التأجير بالمزاد العلني تصل إلى مائة ريال سنوياً في أيام الخصب ووفرة مياه الفلج، وعلى حسب دوران نظام السقي، بالإضافة إلى أن قيمة البيع للآثر الواحد تصل إلى قرابة ما بين ألف وخمسمائة إلى ثلاثة آلاف ريال عُمان، بل إلى أكثر من ذلك حسب نشاط الفلج ووفرة مياهه وتختلف من ولاية لأخرى. [9]، والآثر: عبارة عن الوقت المتاح للزراع باستخدام مياه الفلج ويُستخدم لتوزيع مياه الفلج. [64]، الجامود: حجر به صاروج مثبت على الأرض ويُستخدم في المحاضر المائية لتحديد الآثر. [64]، الذراع: المسافة بين رؤوس الأنامل إلى الكوع على ذراع ممدودة ويُساوي ربع القامة أو الباع، والقامة تُساوي ربع أثر والرابية تُساوي (6) آثار، والربع يُساوي (6) آثار كذلك، وربع بادة مُنتصف اليوم، والربعة تُساوي (6) قياسات (ربع أثر)، وهناك في بعض الأفلاج القياس يُساوي (8) مثاقيل وكل مثقال يُساوي (36) حبة، وبما أن الأثر يُساوي (30) دقيقة إذا الحبة تُساوي (26) ثانية. [64].

- 6 - منسوخه منسوخه منسوخه منسوخه
- 7 - القديمه بحد هذا المبيع وحدوده وحقوقه وطرقه وسواقيه بخمسة واربعين قرشا فضة افرنسيسي[ه]
- 8 - منسوخه منسوخه منسوخه منسوخه
- 9 - بيعا قطعاً لورثة⁽¹⁹⁰⁾ جدى الشيخ الرباني أبي نبهان جاعد بن خميس وهم سعيد وماجد وناصر ومحمد وخلفان وخميس ونصر
- 10 - منسوخه منسوخه منسوخه
- 11 وابنى نبهان بالوصية⁽¹⁹¹⁾ لهم من جدتهم حق ابئهم ان لو كان حيا اقراراً منى لهم بذلك تاريخ يوم 29 من شهر صفر سنة 1318⁽¹⁹²⁾ وكتبته
- 12 - منسوخه منسوخه منسوخه منسوخه
- 13 وأنا الفقير لله عثمان بن خميس بن جاعد الخروصي بيدي وذلك كتبوا لوكاله منه لي كتبه عثمان بيده جمله ماء الحجه 4 اثار وقياسان للعلم .

نشر الوثيقة(8)[62]:

الحق الثابت

من حمود بن محمد بن سعيد وبعد فمن الواجب أن تكتب الحقوق في هذه الأوراق المختصة بها وترجس في هافيس الجنرال سرلويد ولیم مٹیوس إثباتاً للإعلان السابق المحرر في 25 شعبان <سنة> 1310 والمكتوبة في غيرها لا تثبت لدى المحاكم يلزم ذلك من 17 ربيع الأول <سنة> 1314 الموافق 27 أكت <سنة> 1896 والمخالف تعاقبه الحكومة أشد العقاب

¹⁸⁹ فلج بلدة العوابي: العوابي: الأراضي الزراعية التي تكون للزراعات الموسمية، وغالباً تكون مفتوحة غير مُحاطة بسور مُفردها عابية. [9]، وولاية العوابي: هي على مخرج وادي بني خروص كأنها بوابة له، يسكنها أحفاد الشيخ جاعد بن خميس، ويسكنها أيضاً الذهول، وقبائل عُمانية أخرى، ومن قرى وادي بني خروص فلج بني خزير وهم فخذ من بني خروص، وعلى هذا الوادي تقع قرية المهاليل وهي لبني مسيب، والعوابي تحدها من الجنوب نيابة الجبل الأخضر، ومن الغرب والشمال ولاية الرستاق، ومن الشرق تحدها ولاية نخل. [61]. والعوابي: أي الأرض الجرداء القابلة للزراعة. [15].

¹⁹⁰ الميراث: هو انتقال مال من شخص بعد الموت إلى شخص آخر يكون لقرابة بينهما أو نحو ذلك. [57]، وهو انتقال الشيء من قوم إلى قوم آخرين، ومنه سمي مال الميت إراثاً. [32]، وهو سبب للاستخلاف العام تنتقل بموجبه أموال السلف وحقوقه المالية إلى خلفه العام (الورثة)، ما عدا الأراضي الأميرية التي يملك حق التصرف فإنها تنتقل بموجب أحكام الانتقال، فأصبح الاصطلاح الجاري في التعبير عن الوراثة الشرعية هو الميراث، وعن الوراثة القانونية هو الانتقال. [11].

¹⁹¹ الوصية: هي التبرع بالمال بعد الموت، أو هبة المال بعد الموت، أي تملك مضاف إلى ما بعد الموت بطريق التبرع، سواء كان الموصى به عيناً أو منفعة. [32]، وهو تصرف في التركة مضاف إلى ما بعد الموت مُتضمناً التملك بلا عوض. [11]، أي تبرع بحق مضاف ولو تقديراً لما بعد الموت سواء كان الحق عيناً أو منفعة، والوصية عهد خاص مضاف إلى ما بعد الموت. [75] ، وتجوز الوصية لغير الوارث في حدود الثلث، دون إجازة الورثة، فإذا زادت على الثلث، فلا تجوز في الزائد، إلا أن يُجيزه الورثة بعد موته وهم كبار، ولا تجوز الوصية للوارث بأي مقدار، إلا أن يُجيزها الورثة الباقيون بعد موته وهم كبار. [23].

¹⁹² 29 شهر صفر 1318 هـ الموافق 28 يونيو 1900م.

1 - بسم الله الرحمن الرحيم

2 - نمرة 1525

3 - أقر خميس بن مروانده سريح⁽¹⁹³⁾ شيخه بنت بشير بن سالم الحارثية أنه قد باع لزيبو بنت عبد الله وموريامو⁽¹⁹⁴⁾ بنت

4 - علي بن شيخ وفاطمة بنت علي بن شيخ بن اصطميون الممباسية⁽¹⁹⁵⁾ بيته المبني بالطين و<ا>لخشب الكاين بموضع

5 - انجامبو من زنجبار⁽¹⁹⁶⁾ في رم ورثة يارتابوتن الهندي المجاور لبيت حسن زموانده مغيبا ولبيت

6 - سعيد بن خميس الريامي كوسا ولبيت مبروك و<ل>د عبد الرحمن مطلعاً ولبيت حسن بن احمد قبلي بحده وحدوده

7 - وما اشتمل عليه ويتعلق به من أبواب وأخشاب بيع القطع والاصل بميه ربية فضه⁽¹⁹⁷⁾ وأنه قد قبض منهما

8 - الثمن بجميع ولا بقی له في ذلك حق ولا حجة ولا دعوى إقراراً منه لهما بذلك بتاريخ يوم 28 من جمادى إلا

9 - ولى سد1323نة وكتبه الفقير لله سعيد بن محمد الرمي بيده عن أمر السيد⁽¹⁹⁸⁾ أحمد بن أبي بكر بن سميظ

10 - شهدت عليه بذلك كتبه الفقير لله أحمد بن أبي بكر بن سميظ بيده.

نشر الوثيقة(12)[62]:

1 - الحمد لله وحده

2 - أقر عندي جمعه بن مسلم بن علي بن سعيد الفارسي انه باع على سالم بن مبارك بن حمد الرزيقي بيته الطين والخشب

3 - الكائن بصور ام مقرمتين حافه الفوارس⁽¹⁹⁹⁾ الأيل اليه من أبيه بيع القطع والمنع بإيجاب

4 - بيعاً صحيحاً شرعياً بجميع ما اشتمل عليه من أبواب وأخشاب ودرايش⁽²⁰⁰⁾ وجميع

5 - بيع القطع والبت وذلك بثمن مبلغه تسعمائه قرشا فضه فرانسى وقد استلم

6 - البائع جميع الثمن المذكور فصار البيع ملكاً للمشتري يتصرف فيه بتصرف المالك ولا

7 - يعارض إقرار منه بذلك والله خيرا شاهدن⁽²⁰¹⁾ جرا بتاريخ 22 اثنين وعشرون من شهر جمادى

¹⁹³ سريح: أي عتيق.

¹⁹⁴ زيبو وموريامو: كذا بالأصل، والمقصود هنا: زينب ومريم.

¹⁹⁵ الممباسية: أي القاطنة ممباسية بزنجبار.

¹⁹⁶ انجامبو من زنجبار: إحدى المدن بجزيرة زنجبار.

¹⁹⁷ مية ربية فضة: أي مائة روية فضة: والروبية الهندية والحبيسة السوداء من النحاس الأحمر استخدمت في البيع ونقش عليها اسم السلطان برغش بن فيصل آل سعيد (سلطان عُمان). [51].

¹⁹⁸ السيد: فئة لهم سلطة روحية، والسادة بعمان هم الأسرة البوسعيدية، والسيد: مُذكر مُفرد، والمؤنث منه: سيده، جمعه: سادة وسيدات، وأصله: سيود، مُشتق من السود، معناه: الشرف، قلبت الواو ياء لأجل الياء الساكنة قبلها ثم أدغمت، والسيد لغة: هو زعيم القوم ورئيسهم ومقدمهم، أصبح لقباً من ألقاب التعظيم في العصر الإسلامي، لكل من ينتمي إلى البيت النبوي عن طريق الإمام علي والسيدة فاطمة، لما في هذا النسب من الفضل والسود، ثم أخذ يتلقب به بعض الملوك والأمراء بعد إضافته إلى ألقابهم الأولى، ثم أصبح لفظ سيد من الدارج على الألسنة يتخاطب به الناس، من باب التهذيب على اختلاف والمشارب والطبقات. [20].

¹⁹⁹ صور ام مقرمتين حافه الفوارس: مكان ببديّة - شمال الشرقية.

²⁰⁰ درايش: النوافذ. [52].

8 - التاريخ سنة 1344هـ⁽²⁰²⁾ كتبه صالح محمد مبارك شهد بذلك مبارك عبد الله بهوان

9 - شهد بذلك راشد بن مبارك المغيرة

10 - صبح بن جمعه بن مسلم الفارسي

11 - شهد بذلك محمد بن رشدين سعيد

12 - شهد بذلك خميس بن ناصر بن علي الفارسي.

نشر الوثيقة (15) [62]:

1 - بسم الله الرحمن الرحيم

2 - أقر أحمد بن سعيد بن ناصر الحبسي أنه باع لعلي بن حميد بن سالم الحبسي أثر ماء من مائه من

3 - فلج العينين⁽²⁰³⁾ وهي أثر من النهار تسع من بادة⁽²⁰⁴⁾ الثلاثا⁽²⁰⁵⁾ على حسب دوره عند أهله

4 - بخمسين قرشا فضة ومائتي قرش فضة بيع القطع والأصل إقرارا منه له

5 - بذلك في يوم 14 شهر جمادي الأخرى سنة 1349⁽²⁰⁶⁾ كتبه شاهدا عليه بذلك

6 - أحمد بن سعيد بن مرهون الحبسي بيده

7 - شهدت عليه بذلك وأنا محمد بن سعيد بن سلطان الحبسي بيده

8 - شهدت عليه بذلك وكتب صالح بن أحمد بن سعيد الحبسي بيده

9 - قد أحال علي بن حميد هذه الأثر الماء المكتوب له بصدر هذه القرطاسة⁽²⁰⁷⁾ لسالم بن

10 - خلفان مولى الحبوس⁽²⁰⁸⁾ احالة صحيحة ولا بقی له حق ولا فيها اقرارا

²⁰¹ شاهدين: كذا بالأصل، وصحتها، شاهداً.

²⁰² 6 يناير 1926م.

²⁰³ فلج العينين: يقع في مدينة عبري وهي إحدى مدن منطقة الظاهرة وتعتبر أحد المراكز الإقليمية في غرب سلطنة عُمان، وتبعد عن مسقط العاصمة بنحو 279 كم. [68]

²⁰⁴ البادة: عبارة عن ماء من بئر أو فلج يمتلكه مالك المزرعة. [50]، (الأثر أو البادة): هي التي تكون ضمن حصص السقي من الفلج، ويُقصد بها الأسهم أو الحصص المقسمة بين أهل الفلج للسقي منه على حسب ما يملكونه من عدد الأثار التي آلت إليهم بالتوارث أو بالبيع أو بالوقف، ويُقصد بالأثر المدة الزمنية للسقي من الفلج (نصف ساعة للأثر الواحد) وتسمى عند اجتماع (سنة آثار متتالية) بـ(الربع)، كما أن لأثر الماء الواحد قيمة نقدية عند التأجير بالمزاد العلني تصل إلى مائة ريال سنوياً في أيام الخصب ووفرة مياه الفلج، وعلى حسب دوران نظام السقي، بالإضافة إلى أن قيمة البيع للأثر الواحد تصل إلى قرابة ما بين ألف وخمسمائة إلى ثلاثة آلاف ريال عُماني، بل إلى أكثر من ذلك حسب نشاط الفلج ووفرة مياهه وتختلف من ولاية لأخرى. [9].

²⁰⁵ بادة الثلاثا: أي بداية دوران الفلج تكون يوم الثلاثاء.

²⁰⁶ 5 نوفمبر 1930م.

²⁰⁷ القرطاسة: الورقة أو الوثيقة.

²⁰⁸ مولى الحبوس: المولى هم العبيد المحررين الذين ظلوا يعملوا بالأجر عند ساداتهم، وقد ارتبطوا باقتصاد المزارع، والخدمة المنزلية، وبأعمال التجديف بالسفن الحربية، ومولى القوم منهم، ويُطلق على صنفين: الصنف الأول هم الرقيق، سواء كانوا في الرق أم تحرروا فإنهم يعتبرون موالى، ولولايتهم لساداتهم تبعات وعلى

- 11 - منه له بذلك وذلك في يوم 30 شعبان سنة 1349 وكتبه شاهدا عليه محمد بن سعيد بن سلطان الحبسي بيده شهدت عليه بذلك كتبه أحمد بن سعيد بن مرهون الحبسي
- 12 - شهدت عليه بذلك وأنا عبد الله بن هاشل بن هاويشل مولى الحبوس بيده.

نشر الوثيقة (16)[62]:

- 1 - Zanzibar Government
- 2 - Registration Office
- 3 - إدارة التسجيل لدولة زنجبار
- 4 - بمنه تعالى
- 5 - حضرت سالمه بنت سالمين باعامر لدى القاضي الشرعي بحالة معتبرة شرعا وأقرت طوعا بأنها قد باعت بيعة باتا لمحمد بن عبد الله
- 6 - ابن عمر قرنح وابتاع منها الخشب المصنوعة بالألواح والمسامر المسماة بكير⁽²⁰⁹⁾ بثمن قدره ثلاثمائة ربيه مقبوضه منه جميعا فلم يبق
- 7 - لها حق عليه فانتقل المبيع بأسره ومتعلقاته من دقل⁽²¹⁰⁾ وحبال وشرع وغير ذلك من الآلة الخشبية إلى ملك المشتري فصار ملكا له
- 8 - بهذا البيع الصحيح المعتبر شرعا بالنفوذ والاعتداد إجابا وقبولا على طريقة البيع القطعي إقرارا منها له بذلك بتاريخ يوم 14 صفر
- 9 - سنة 1350 هجرية الموافق حادي جولي⁽²¹¹⁾ سنة 1931 ميلادية كتبه المفكر رحمة ربه الخبير حسن بن عمير بيده
- 10 - كاتب محكمة القاضي الشيخ طاهر بن أبي بكر عبد الرحمن الأموي⁽²¹²⁾ بمعرفة ابنيها سالمين بن محمد باعامر
- 11 - محمد بن عبد الله عمر قرنح هذا صحيح المشتري

سادتهم تبعات، فالمولى يلحق سادته في جملة الحقوق وليس في جميعها فإنه لا يلحق بهم بالنسب مثلاً - وهذا ما أحدثه الوضع الراهن بعُمان من إلحاق نسب العبيد المحرر بالقبائل المنتسبين إليها وإعطائهم لقب القبيلة، مما تسبب في سُخط عام ما زال راقداً تحت الرماد - الصنف الثاني من الموالى الأحلاف بين قبائل العرب، وحدث هذا كثيراً؛ حيث تحالفت قبائل مع قبائل أخرى فصاروا تحت مُسمى واحداً أحياناً. [42]، والحبوس ربما كانت أكبر قبيلة في الشرقية بعد الوهابية تسكن المضبيبي، في وادي عندام، تنحدر من سلالة عيس، منقسمة إلى أحد عشر فخذاً، معظمهم بدو ولكنهم استوطنوا، وهم عادة ينضمون إلى الأحلاف، ولكنهم لا يأخذون دوراً قيادياً، إباضية المذهب. [54].

²⁰⁹ يقصد هنا المركب.

²¹⁰ دقل: فرع كبير من الشجرة الضخمة، وهي كذلك سارية المركب. [15].

²¹¹ جولاي: يوليو.

²¹² الشيخ طاهر ابن أبي بكر عبد الرحمن الأموي: قريب القاضي عبد العزيز بن عبد الغني الأموي، وشغل منصب القاضي هو أيضاً، وتوفي (9 رمضان 1356هـ/

13 نوفمبر 1937م). [45].

12 شهد عليه بذلك الفقير لله تعالى حسن بن عمير بيده.

نشر الوثيقة (17) [62]:

- 1 - بسم الله الرحمن الرحيم
- 2 - أقر عندنا حميد بن حمير بن حميد العبري⁽²¹³⁾ بانا⁽²¹⁴⁾ عليه لعمار بن سيف بن سليمان
- 3 - اليزيدي خمسة وأربعين قرش صرف المسلمين وقد باع له
- 4 - بهن حقه ونصيبه من صويفة⁽²¹⁵⁾ بحمها وحماها وشرابها المعتاد من تبيق
- 5 - قل قلان بيع القطع والفصل إقرار⁽²¹⁶⁾ منه له بذلك في حياته وبعد مماته
- 6 - بمشهد محمد بن حمدان العلوي ومحمد بن سيف اليزيدي بعدما
- 7 - شهد الله والله خير الشاهدين جرا يوم عاشر ربيع الآخر سنة 1353⁽²¹⁷⁾
- 8 - كتبه وشهد به حميد بن راشد بيده الفانية.

نشر الوثيقة (19) [62]:

- 1 - بسم الله الرحمن الرحيم
- 2 - أقر سيف بن خلفان بن سيف المعولي أن عليه لابنته ريا بنت سيف بن خلفان
- 3 - المعوليه 700 سبعمائة قرشا فرنسيات وقد باع لها بحقها هذا
- 4 - ماله الأخضر الخرايف⁽²¹⁸⁾ المسمى مقصورة السبله⁽²¹⁹⁾ الذي هو شرقي السبله
- 5 - من الطريق الحايض هابطا⁽²²⁰⁾ ومشرقا وغربي صباح الحجرة الغربي
- 6 - مع ماله من الشرب المعتاد من بادة اللزوار⁽²²¹⁾ من فلج بوحلفه⁽²²²⁾ من بلد حبرا من وادي المعاول⁽²²³⁾

²¹³ العبري: نسبة إلى عبري وهي ولاية بمُحافظة الظاهرة - سلطنة عُمان.

²¹⁴ كذا بالأصل، وصحتها: بأن.

²¹⁵ صويفة: اسم المكان.

²¹⁶ إقرار: كذا بالأصل، وصحتها: إقراراً.

²¹⁷ 22 يونيو 1934م.

²¹⁸ مال الأخضر الخرايف: أي المزرعة، والخرف هو جنبي الرطب، والمقصود هنا مزرعة النخيل. [15].

²¹⁹ السبله: أي المجلس، وجمعها سبل. [15].

²²⁰ الطريق الحايض: اسم الطريق الذي يمر به الناس بداخل المزرعة.

²²¹ الشرب المعتاد من بادة اللزوار: يقصد به المكان الذي يوضع به ماء للناس المارة من الطريق بداخل المزرعة. [49]

- 7 - بحد هذا المبيع وحدوده وطرقه وسواقيه بيع القطع والاصل
- 8 - والممنوع وما بقي للبائع في هذا المبيع حق ولا دعوى إقرارا منه لها
- 9 - عندي بذلك بتاريخ يوم 13 من شهر ربيع الاول سنة 1357⁽²²⁴⁾ وايضا الجناح<
- 10 - وكتبة عامل الامام محمد بن عبد الله بن حميد السالمي⁽²²⁵⁾ بيده الذي غرب المقصوره
- 11 - وراشد بن ناصر له نخلت<ان>.

نشر الوثيقة [23][62]:

- 1 - بسم الله الرحمن الرحيم
- 2 - اقرو<ا> عندي سالم بن محمد بن علي الراجحي <و>ولده محمد بن سالم بن عليهم⁽²²⁶⁾ لسعيد بن حمد الراجحي خمسين قرش فضه وماءتين
- 3 - قرش فضه وقد باعو<ا> عليه حقهم ونصيبهم من البيت الذي الهم⁽²²⁷⁾ من حلت المحيول⁽²²⁸⁾ المسما بيت علي بن جميع
- 4 - وقد باعو الذي الهم من هذا <ا>لبيت من أرض وجدر وجذوع وابواب والبيار⁽²²⁹⁾ وكل مشتمل عليه جميع هذا
- 5 - البيت وجميع مستحقاته شرعا إقرارا منهم له بذلك وشهد عليهم سعيد بن سالم بن علي الراجحي وشهد
- 6 - عليهم عامر بن سعيد بن حمد الراجحي وكتبه عن أمرهم عبد الله بن سعيد بن عبد الله الجابري
- 7 - تاريخ 23 محرم 1365⁽²³⁰⁾

²²² فلج بوحلفة: يقع فلج بوحليفة ببهاء.

²²³ بلد حبرا وادي المعاول: حبرا بلد ضمن وادي المعاول، وهو إحدى ولايات محافظة جنوب الباطنة في منطقة الباطنة في الجزء الشمالي من سلطنة عُمان.

²²⁴ 12 مايو 1938م.

²²⁵ الإمام محمد بن عبد الله بن حميد السالمي: الشيخ السالمي (1869-1914م)، هو عبد الله بن حميد بن سلوم السالمي، الملقب بنور الدين، المكنى أبو محمد، وهو علامة مجدد وفقه وشاعر من بني ضبة، ولد ببلدة الحوقين من أعمال الرستاق، وبالرغم من كف بصره صار علامة زمانه، ومرجع الناس في لفتوى والأحكام الشرعية، ومن أشهر مؤلفاته تحفة الاعيان في سيرة أهل عُمان. [56].

²²⁶ كذا بالأصل، وصحتها: عليهما.

²²⁷ الهم: كذا بالأصل، أي التي لهم.

²²⁸ حلت المحيول: حي أو حارة بالمحيول بجعلان بني بو حسن. [15]، والمحيول اسم الحي.

²²⁹ البيار: أي الآبار جمع بئر.

²³⁰ 27 ديسمبر 1945م.

نشر الوثيقة(28)[62]:

نقلت بدفتر الصكوك بمحكمة بركاء⁽²³¹⁾

دفتر 244 من صحيفه 214

- 1 - بسم الله الرحمن الرحيم
- 2 - أقر سعيد وسيف وسليمان اولاد ناصر بن سويلم الحارثي بأنهم باعوا لغلوم بن كاظم بن محمد
- 3 - العجمي خمسين نخلة أم انسلا⁽²³²⁾ من مالهم المسمى البحرين من أرض المزرية من قرية بركاء وحده من
- 4 - شجرة الصّبار الموجودة الآن بالمال مغرباً تمام العدد بحده وحدوده وطرقه وسواقيه
- 5 - وبقسطه من البئر والمصّب والخب واللجل⁽²³³⁾ وجميع ما يشتمل لهذا المال المباع من الإحرام الشرعية
- 6 - ببيع القطع والأصل بيعاً صحيحاً ثابتاً شرعاً والتمن لهذا المباع بإحدى وثمانون
- 7 - قرشا ومائة قرش فضه وقد قبضوا هذا المضمون وبرعت ذمة المشتري منه براءة
- 8 - قبض واستيفاء اقراراً منهم له بذلك وقد اعترفت والدتهم شيخه بنت سيف الحارثية
- 9 - بأنها لم يبق لها حق ولا دعوى في هذا المال باقرار واعتراف منها كي لا يخفى
- 10 - وحرر يوم سابع شهر رجب سنة 1371هـ⁽²³⁴⁾ وكتبه الكاتب سليمان بن سالم بن محمد الحراسي بيده
- 11 - شهدت عليهم بهذا كله وأنا العبد لله سعود بن سليمان الكندي بيده وكذلك شهدت على أهمهم حسبما كتب عليها ها هنا
- 12 - وكتبه سعود بن سليمان بيده
- 13 - شهدت بهذا عليهم وكتبه هلال بن سعود بيده
- 14 - صحيح هذا وأنا سيف بن ناصر الحارثي بيده.

نشر وجه الوثيقة(29)[62]:

لا يباح أن يكتب السند الشرع في بيع أو وبناء على إعلاننا المنشور في رابع شهر المحرم

²³¹ بركاء: محافظة جنوب الباطنة.

²³² أم السلا: نوع من النخيل بمحافظة الباطنة.

²³³ الخب واللجل: الخب حفرة تستخدم في جمع الماء المنزوف يدوياً، أما النجل: هو حوض الماء. [15].

²³⁴ أول أبريل 1952م.

رهن أو توكيل أو ضمانه أو إثبات أو أي نوع من عام ألف وثلاثمائة واثنين وثلاثين

الاقرارات إلا على صفحات هذه الأوراق لا تُسمع دعوى لصاحب سنه خال من امضائنا

نمرة دولة مسقط وعمان سنة 1371 هـ

- 1 - سجل هذا السند بدفتر الصكوك لمحكمة بركاء بسم الله الرحمن الرحيم
- 2 - دفتر 315 من صفحه 319 الدمغة هنا والردة مني كتبه سليمان بن سالم بيده
- 3 - أقر سعيد وسيف وسليمان أولاد ناصر بن سويلم الحارثي بأنهم باعوا لمحمد بن فيروز بن صالح البلوشي
- 4 - مالهم الأخضر المسمى بطوي البحرين في أرض المذرية في مال بركاء بحد البيع وحدوده الشرعية وطرقه
- 5 - وبقسطه من البئر الزجر⁽²³⁵⁾ والتركيبية والمثبت والخب والجل مع <استحقاقه الشرعية بيع القطع
- 6 - الأصل والحوز بيعاً صحيحاً ثابتاً شرعاً عن خمسة وسبعين قرشاً فضه ومائة قرش فضه وقد قبضوا
- 7 - منه هذا المبلغ المذكور وبرأت ذمته منه براءة قبض واستيفاء وحوز هذا المبيع في المال
- 8 - الذي اشتروه أولاد حمود بن هاشل حادراً⁽²³⁶⁾ إلى البند ومن مال سعيد بن علي شرقاً إلى المال الذي
- 9 - اشتراه داود بن صالح منه والزريبه اللومي⁽²³⁷⁾ والأربع النخلات اللواتي شرقي اللجل في داخله في هذا
- 10 للمبيع وجميع الأشجار الكاينه حوالي البئر فهي داخله فيه ولم يبق لأولاد ناصر بن سويلم حق ولا تبعة
- 11 في هذا المال المذكور هنا المسمى طوي البحرين وقد اعترفت لدينا والدتهم شيخه بن سيف الحارثية بأنها لم
- 12 بيت لها حق ولا دعوى في هذا المال المذكور هنا إقرار واعترفا منهم جميعاً وحرر في أحد عشر
- 13 من شهر رجب عام ألف وثلثمائة وواحد وسبعين وكتبه الكاتب سليمان بن سالم بن محمد الحراصي
- 14 شهدت عليهم وعلى أهمهم المذكورة بهذا كله وأنا قاضي بركاء سعود بن سليمان الكندي بيدي
- 15 للدمغ وارد مني سليمان بيده
- 16 للمذي وقع في صدر هذا الصك من الغلط سهو من الكاتب لا غير
- 17 وكتبه قاضي بركاء سعود بن سليمان بيده
- 18 صحيح هذا وأنا سيف بن ناصر الحارثي بيده .

-

²³⁵ البئر الزجر: الزاجرة هي عملية سحب مياه البئر بواسطة غربال (قربة صغيرة) يجرها ثور غالباً، فتتسكب في حوض كبير، تسقى منه المزرعة. [15].

²³⁶ حادراً: أي الاتجاه لأسفل من المنطقة. [15].

²³⁷ الزريبة اللومي: الزريبة حظيرة الحيوانات، واللومي أي الليمون. [15].

-نشر الظهير:

- 1 - صكوك رقم 153 صفحة 951
- 2 - هذه الاحالة نقلت بدفتر
- 3 - قد أحال محمد فيروز البلوشي بما تضمنه هذا الصك المرقوم ببطنه⁽²³⁸⁾ بما فيه البيع القطع والحوز بجميع
- 4 - شروطه وحقوقه الشرعية لورثة صالح البلوشي إحالة ثابتة شرعاً وحرر بعام تسعة عشر من شهر
- 5 - رجب سنة 1371⁽²³⁹⁾ وكتبه الكاتب سليمان بن سالم بن محمد الحراسي
- 6 - شهدت عليه بهذا وأنا قاضي بركاء سعود بن سليمان الكندي بيده

نشر الوثيقة(33)[62]:

- 1 - بسم الله الرحمن الرحيم
- 2 - أقر سعيد بن ناصر بن حميد الراجحي وكيل إخوانه حميد وسالم ابني ناصر بن حميد الراجحي أنه باع لمحمد بن
- 3 - ناصر بن سيف الراجحي بيته المعمر بالطين والحجر وأبواب ودروس ورموم وجميع ما
- 4 - يشتمل عليه من الحقوق الكائن بمحلة الخطوة⁽²⁴⁰⁾ ونخلة فرض⁽²⁴¹⁾ مع البراز⁽²⁴²⁾ الذي معه من مواضع
- 5 - تغويبه⁽²⁴³⁾ من هذا لبيع وبحدوده مع شرب من الماء المعتاد ليسقيه من فلج القرية من بلد
- 6 - الحيملي⁽²⁴⁴⁾ يباعا قطعاً وأصلاً ثابتاً عن خمسين قرشاً وثلاث مائة قرش وقد قبض الثمن
- 7 - من المشتري وذلك المبيع من المال الذي أخذهه بالشراء من حمدان بن حمد المعمرى إقراراً منه
- 8 - بذلك بتاريخ يوم سبعة عشر من شهر شوال سنة ألف وثلاث مائة وأربعة وسبعين⁽²⁴⁵⁾
- 9 - من الهجرة كتبه شاهداً عليه بذلك صالح بن مسعود بن عبد الله الراجحي بيده
- 10 - شهدة بذلك كتبه سليمان بن محمد الخضوري بيده
- 11 - لشهدهني على ذلك وكتبه سيف بن محمد بن خلفان اللمكي بيده

²³⁸ المرقوم ببطنه: أي المكتوب بوجهه.

²³⁹ 13 أبريل 1952م.

²⁴⁰ محلة الخطوة: اسم المكان.

²⁴¹ نخلة فرض: نوع من أنواع النخيل.

²⁴² البراز: البراز المكان المفتوح أو المزروع ببعض المزروعات مثل القث (البرسيم).

²⁴³ مواضع تغويبه: تغيب تطلق على مياه الأمطار التي تخلف ورائها بركا من الماء. [15].

²⁴⁴ بلد الحيملي: الحيملي منطقة سكنية تقع في ولاية الرستاق، التابعة لمحافظة جنوب الباطنة في سلطنة عُمان.

²⁴⁵ 7 يونيو 1955م.

12 لشهدت بذلك وكتبه حمد بن علي اللمكي بيده.

نشر الوثيقة (35)[62]:

- 1 - بسم الله الرحمن الرحيم
- 2 - أقر عبد الله بن محمد الفارسي أنه باع لراشد بن هويشل وسليمة بنت هويشل بن نصيب
- 3 - وعائشة بنت سليمان البوقرين⁽²⁴⁶⁾ ماله الكائن ببلد الحجيرة⁽²⁴⁷⁾ الإيله له بالشرا
- 4 - من سالم بن سعيد بن نصيب كله أجمع حده من مال سالم بن سعيد تقريبا إلى قسم
- 5 - أولاد هويشل المذكورين وحادرا⁽²⁴⁸⁾ إلى مال أولاد علي بن سالم العزوم وساندا
- 6 - إلى الحضار⁽²⁴⁹⁾ بما فيه من نخل وشجر وأرض وبير وخب ومصب ومجر <ي> سيل⁽²⁵⁰⁾
- 7 - كائنا ما كان عن ألفين قرشا وثلاثمائة قرشا فضه إفرنسية
- 8 - بيعا قطعاً أصلاً إقراراً من لهم بذلك بتاريخ يوم 17 شعبان
- 9 - سنة 1375هـ⁽²⁵¹⁾ وشهد سليمان بن سالم وسالم بن مبارك ومحمد بن خميس وسليمان بن سالم
- 10 للنهاس⁽²⁵²⁾ البوقرين وكتبه بأمره شوبن بن عامر الحوسني بيده
- 11 دمه ثلاثمائة [.....]

نشر الوثيقة (36)[62]:

- 1 - بسم الله الرحمن الرحيم
- 2 - أقر عبد الله بن سالم بن حبيب الجهضمي بأنه باع لمنصور بن ناصر بن منصور <ا>لسعيد
- 3 - العايبه⁽²⁵³⁾ المسما بونشو⁽²⁵⁴⁾ الذي على صوار الغبيره من سقى فلج البحر من

²⁴⁶ البوقرين: اسم نوع من النخيل بسلطنة عُمان.

²⁴⁷ بلدة الحجيرة: تقع في ولاية السويق، التابعة لمحافظة شمال الباطنة في سلطنة عُمان.

²⁴⁸ حادرا: شمال.

²⁴⁹ الحضار: حاجز أو حدود.

²⁵⁰ سيل: مطر.

²⁵¹ 29 مارس 1956م.

²⁵² النهاس: هذا لقب يلقب به شخص معروف.

- 4- ناحيتي سمد الشأن⁽²⁵⁵⁾ بحدّها وحدودها وجوايزها الشرعيه عن
- 5- سنت⁽²⁵⁶⁾ قروش فضه وستين قرش فضه صرف البلد بيع القطع والاصل منذاً
- 6- يومنا هذا اقراراً منه على نفسه له بذلك وكتبه بأمره الحقير لله تعالى
- 7- سيف بن سعيد بن محمد الجهضمي بيده بتاريخ يوم 6 من شهر القعدة 1379هـ⁽²⁵⁷⁾
- 8- شهد عليه بذلك وأنا <العبد هاشل بن سالم سلوم بيده
- 9- شهدت عليه بذلك كتبه شامس بن حمد بن شامس الجهضمي بيده
- 10- قد احوالت⁽²⁵⁸⁾ هذه المکتوب بالذي في صدره هذي القرطس⁽²⁵⁹⁾
- 11- حال الأخ حمدان بن سالم بن خميس الحبسي⁽²⁶⁰⁾ مني⁽²⁶¹⁾ ولا بقي
- 12- لي فيه حق ابدن⁽²⁶²⁾ وكتبه بيده وأنا منصور بن ناصر
- 13- البوسعيدي⁽²⁶³⁾ بيده يوم 7 القعدة 1379هـ⁽²⁶⁴⁾
- 14- شهدت عليه بذلك وأنا محمد بن منصور بن ناصر البوسعيدي بيده
- 15- شهدت عليه وأنا العبد لله سالم بن خلف البوسعيدي بيده.

²⁵³ العابية: هي عبارة عن قطعة صغيرة من المزرعة.

²⁵⁴ بونشو: اسم لثمره وهي النخلة المعروفة لدى العُمانيين بونشو.

²⁵⁵ سمد الشأن: سمد الشأن: تقع سمد الشأن في المنطقة الشرقية شمال بولاية المضبيبي، وتعتبر سمد الشأن ثاني أكبر نيابة في السلطنة، وتتكون سمد الشأن من عدة قرى، ومن القرى المشهورة في نيابة سمد الشأن (الروضة، الأخضر، الشريعة، الخبيب، المعمورة، الميسر، لزق، الشويعي).

²⁵⁶ سنت: كذا بالأصل، وصحتها: ست.

²⁵⁷ 6 من شهر القعدة 1379هـ الموافق 2 مايو 1960م

²⁵⁸ أحوالت: أي حول هذا التصرف لملك شخص آخر.

²⁵⁹ هذي القرطس: كذا بالأصل، وصحتها: هذا القرطاس أي الورقة أو الوثيقة.

²⁶⁰ الحبسي: قبيلة بالمنطقة الشرقية من عُمان، مفرد "الحبوس"، وينتمون إلى الهناوية سياسياً، وهم من القبائل النزارية بعمان، وينتسبون إلى حبس بن شهاب

²⁶¹ مني: كذا بالأصل وصحتها: مني.

²⁶² ابدن: كذا بالأصل، وصحتها: أبداً.

²⁶³ البوسعيدي: قبيلة أردية قحطانية يتصل نسبها إلى أبي سعيد المهلب بن أبي صفرة ظالم بن سارف

²⁶⁴ 7 القعدة 1379هـ الموافق 3 مايو 1960م

نشر الوثيقة(41)[62]:

- 1 - بسم الله الرحمن الرحيم
- 2 - أقررت على نفسي وأنا سيف بن علي بن سيف العامري أنني عليّ لحمد بن سليمان
- 3 - بن محمد العامري ثلاث ماء⁽²⁶⁵⁾ قرش فضه وقد بعث له بحقه هذا
- 4 - ثلاث⁽²⁶⁶⁾ فروض <لايلات عليّ من اراثت⁽²⁶⁷⁾ شريفة بنت حميد بن ساعد
- 5 - الكاينات بجلبت <لمقيد من موضع <لرسه بكلهن وحدودهن
- 6 - وشربهن <لمعتاد من ماء من فلج <لرسه⁽²⁶⁸⁾ من باده⁽²⁶⁹⁾ <لعلويه
- 7 - بيع <لقطع و<لاصل اقراراً <مني له بذلك وأنا سيف بن علي بن سيف
- 8 - تاريخ يوم 22 شهر صفر 1382م⁽²⁷⁰⁾ <لعامري بيده
- 9 - وذلك على مشهد منصور بن علي بن سيف العامري بيده
- 10 - شهدت عليه بذلك وكتبه عبدالله بن سعيد بن ساعد العامري بيده

نشر الوثيقة(45)[62]:

- 1 - بسم الله الرحمن الرحيم
- 2 - في يوم 13 من شهر صفر من سنة 1388⁽²⁷¹⁾ بعث لحمد وعبد الله ابني سليمان بن محمد
- 3 - العامري اربعة الفروض الذي خلفهن سعيد بن سعود بن حمد العامري
- 4 - عن البنات خلوف وسلامة ابنتي سعيد بن سعود العامرتين
- 5 - اليلة ائيلهن⁽²⁷²⁾ ميراثا من والدهن سعيد بن سعود المسمى جلبه المسيلة من
- 6 - رسة العمقات من بلدة فنجا⁽²⁷³⁾ بدهن وحدودهن وطرقهن واسواقين

²⁶⁵ ماء: كذا بالأل وصحتها: مائة.²⁶⁶ ثلاث: كذا بالأصل، وصحتها: ثلاثة بالتاء المربوطة.²⁶⁷ اراثت: كذا بالأصل، وصحتها: ميراث.²⁶⁸ فلج الرسة: منطقة واقعة بين الجبل والوادي في منطقة فنجا في منطقة الداخلية وتحديدًا في ولاية بدبد.²⁶⁹ الباده: هي ثساوي (12) أثر من الماء.²⁷⁰ 24 يوليو 1962م.²⁷¹ 11 مايو 1968م.²⁷² ائيلهن: كذا بالأصل، وصحتها: إليهن.²⁷³ رسة العمقات من بلدة فنجا: رسة العمقات تابعة لفنجا، التابعة لولاية بدبد بمحافظة الداخلية.

- 7 - وبمالهن ومن الماء المعتاد من فلج الرسه على دوران آدهن المعروف
- 8 - بمايتين قرش فضه بيع القطع و<١>لاصل بنضر⁽²⁷⁴⁾ منا لوفاء ما عليهن من
- 9 - الحقوق المتقدمة على والدهن سعيد بن سعود البايعين حمد بن سليمان
- 10 وعبد الله بن سيف ومحمد بن سيف ومحمد بن منصور بن ناصر الفوارس بسند
- 11 للوكالة من القاضي وكتبه محمد بن منصور بيده بتاريخ يوم المتقدم
- 12 صحيح ذلك وكتبه حمد بن سليمان بيده شهدت على ذلك وكتبه خلفان بن محمد بن منصور بيده
- 13 صحيح ذلك وكتبه محمد بن سيف بن محمد الفارسي بيده وبشر به المعتاد بثلاث أثر ماء
- 13 صحيح عبد الله بن سيف الفارسي بيده من ماي⁽²⁷⁵⁾ سعيد بن سعود من بادة
- 14 صحيح عمير بن سعود بن حمد العامري بيده البرايم على دوران ست الايام
- 15 -ردة محمد منصور بن ناصر بيده

نشر الوثيقة(63)[62]:

- 1 - بسم الله الرحمن الرحيم
- 2 - سلطنة عُمان رقم السجل 54
- 3 - دائرة الكاتب العدل في محكمة رقم الجاد 15
- 4 - سمائل الشرعية رقم الصحيفة/ 331
- 5 - التاريخ 21 محرم 1401هـ
- 1980/11/29م
- 6 - صك إقرار شرعي منظم لدى الكاتب العدل
- 7 - اسم المقر: محمد بن عبد الله بن محمد الشجبي مسكنة: سفالة سمائل جنسية: عُمان
- 8 - اسم المقر له: علي وناصر ابني سلوم بن سالم وراشد وسلطان بن سعيد وجمعه بن سلوم
- 9 - موضوع الإقرار: في بيع حقه ونصيبه من الرم

²⁷⁴ بنضر: أي بنظر؛ حيث اعتاد العُمانيون قلب الظاء ضاد.

²⁷⁵ ماي: أي ماء؛ حيث أنهم يقبلون الهمزة ياء.

10 - سند الإقرار

- 11 -أقر محمد بن عبد الله بن محمد الشجبي⁽²⁷⁶⁾ انه باع لعللي وناصر ابني سلوم بن سالم وراشد
- 12 -ابن عزيز وسليمان بن سعيد وجمعه بن سلوم الصباحيين⁽²⁷⁷⁾ حقه ونصيبه من
- 13 -الرموم التي خلفها⁽²⁷⁸⁾ والده الهالك عبد الله بن محمد بن نجيم الشجبي بمحلة الغيرة⁽²⁷⁹⁾
- 14 -من سفالة سمائل بجميع حدودها وحقوقها الشرعية [بمائتي قرش فضة] ولم
- 15 -يبقى له فيها حق ولا دعوى اقرارا منه لهم بذلك في اليوم الثاني من شهر
- 16 -ربيع الاول سنة 1381هـ وكتبه موسى بن عيسى بن ثاني البكري⁽²⁸⁰⁾ بيده
- 17 -شهدت عليه بالمسطور هنا وكتبه محمد بن راشد بن عزيز الخصيبي⁽²⁸¹⁾ بيده
- 18 -شهدت عليه بما كتب عليه هنا وانا خلفان بن جميل بن حميد السيابي بيده صحيح محمد بن عبد الله
- 19 -الشجبي بيده نقلت هذا الصك⁽²⁸²⁾ بالحرف الواحد من أصله الأول بأمر قاضي سمائل
- 20 -الشيخ ناصر بن حميد بن سعيد الراشدي في يوم 21 محرم عام 1401هـ وكتبه سليمان بن عبد الله
- 21 -ابن محمد الخروصي كاتب العدل بمحكمة سمائل بيده
- 22 -شهدت بهذا النقل انه طبق أصله الأول وكتبه يحيى بن خلفان بن جميل السيابي بيده كاتب العدل بمحكمة
- 23 -سمائل بيده النقل طبق الأصل واشهد به وانا علي بن ناصر بن حميد الراشدي بيده
- 24 -ناصر بن حميد الراشدي نصادق على معرفة توقيع فضيلة⁽²⁸³⁾ قاضي
- 25 -محكمة سمائل في هذا النقل المطابق
- 26 -للأصل، عبد الله بن احمد.

²⁷⁶ الشجبي: إحدى القبائل العُمانية.

²⁷⁷ الصباحيين: فخذة من قبيلة السيابي.

²⁷⁸ خلفها: تركها.

²⁷⁹ الغيرة: بلدة تابعة لولاية سمائل - محافظة الداخلية.

²⁸⁰ البكري: من القبائل العُمانية.

²⁸¹ الخصيبي: من القبائل العُمانية.

²⁸² الصك: بمعنى الإثبات.

²⁸³ فضيلة: لقب لم يوجد في جميع الوثائق إلا هذه، وربما يكون مكان الوثيقة "سمائل- محافظة الداخلية" له أثر، وفضيلة: اسم، والجمع: فضائل، والفضيلة: الدرجة الرفيعة في حسن الخلق، وفضيلة الشيء: مزينه أو وظيفته التي قصدت منه، وفضيلة السيف: إحكام القطع، وأمهات الفضائل هي: الحكمة، والعفة، والشجاعة، والعدل، وفضيلة العقل: إحكام الفكر، والجمع فضائل، وصاحب الفضيلة: لقب يسبق الشيخ أو عالم الدين. [67]

نشر الوثيقة(67)[62]:

- 1- بسم الله الرحمن الرحيم
- 2- سلطنة عُمان رقم التسجيل 87 /259
- 3- وزارة العدل رقم الجلد 3
- 4- دائرة الكاتب العدل في محكمة رقم الصحيفة 61
- 1 - الكامل والوافي الشرعية التاريخ 1403 /4 /7 هـ
- 2 - سند بيع وتملك أموال غير منقولة منظم لدى الكاتب العدل 1983 /1 /22 م
- 3 - اسم البائع: عبيله بنت علي بن يوسف الراسبي مسكنه الوافي جنسيته عُمانيه
- 4 - كيفية تملك البائع للمال المبيع: بالملك
- 5 - اسم المُشتري: خميس بن محمد بن مُسلم الراسبي مسكنه الوافي جنسيته عُماني
- 6 - نوع الأموال غير المنقولة المباعة ووصفها ورقم القطعة واسم المدينة والحي: الوافي
- 7 - الحدود: من الغرب فلج الوافي ومن الجنوب نخلة علي بن خميس ومن الشرق فضاء ومن الشمال نخلة سلطان بن سليم
- 8 - مساحة البيع: قيمة البيع: ستين ريال عُماني
- 9 - عقد البيع
- 10 - قد باعت عبيله بنت علي بن يوسف الراسبي لخميس بن محمد بن مُسلم الراسبي موضع النخلة التي لها
- 11 - في عاضد⁽²⁸⁴⁾ فلج الوافي الآيله إليها بالاعرث من والدها بحدودها المعروفه من الغرب فلج الوافي ومن الجنوب نخلة
- 12 - علي بن خميس ومن الشرق فضاء ومن الشمال نخلة سلطان بن سليم بيع القطع والأصل والمنع باعه له بستين ريال
- 13 - عُماني وقد قبضت البائعه الثمن المذكور اقرارا منها له عندي بذلك وكتبه محمد بن ناصر بن سعيد الراسبي كاتب
- 14 -العدل بالوافي بيده بتاريخ اعلاه
- 15 -شهدت بذلك وأنا سالم بن حمود الشايح الراسبي بيده
- 16 -شهدت بذلك وأنا محمد بن حمود الشايح الراسبي بيده.

²⁸⁴ العاضد: جانبي مجرى الفلج.

نشر الوثيقة(69)[62]:

- 1 - بسم الله الرحمن الرحيم
- 2 - اقر علي بن زاهر بن خميس الكلباني انه باع لعلي بن سيف بن عبد الله الكلباني الرم
- 3 - الذي له من دك⁽²⁸⁵⁾ المقسومة الغربي من قرية النجيد⁽²⁸⁶⁾ يحده من الجانب الغربي الطريق
- 4 - ومن جانب المشرق البيت الطين الذي باقي له بيعا قطعاً اصلاً وذلك عن
- 5 - اربع مئة ريال عُمانى وقد استوفي منه الثمن اقرار منه له بذلك على مشهد سعيد
- 6 - بن عبد الله وحمد بن سليم بني كلبان وذلك بتاريخ 18 جمادي الثاني سنة 1404هـ
- 7 - وكتبه بأمره خليفة بن علي بن حميد الكلباني بيده.

نشر الوثيقة(70)[62]:

- 1 - بسم الله الرحمن الرحيم
- 2 - أقر حمد بن زاهر بن سليم الصلهمي الهنائي⁽²⁸⁷⁾ انه قد باع لخليفه وعلي وصالح ابناء
- 3 - حمود بن سعيد بن خميس الصلاهه بنو اهناه⁽²⁸⁸⁾ الأرض التي هي من سابق فيها العمارة تخصهم
- 4 - من موضع بيت الكبير من بلد وادي العلي بحدها من السافلي الطريق التي مارة الى
- 5 - جهة الشرق ومن الشرق الساقية التي تسقي ضاحي الذكر ومن العالي الطريق التي سفلي
- 6 - المسجد الذي يخصهم ومن الغرب إلى جدار الصورجه التي تخصهم والمبلغ سبعة عشر
- 7 - "17" مائة ريالاً عُمانياً باعها لهم بحماها وطرقها وجميع مستحقاتها شرعاً بيعا قطعاً اصلاً
- 8 - ثابتاً منقطعاً باقرار منه لهم بذلك في حياته وبعد موته وذلك تاريخ في يوم 23 من
- 9 - شهر رمضان المبارك سنة 1406هـ الموافق 1-6-1986م وكتبت عليه بامره وانا سيف
- 10 - ابن ناصر بن محمد الهنائي بيدي شهد عليهم بذلك وانا حمود بن عبدان بن رشود الهنائي بيده
- 11 -شهدت بذلك وانا خلفان بن ناصر بن محمد الهنائي بيده
- 12 -شهدت بذلك وانا خلف بن سلمان الخايفي الهنائي بيدي الفانية

²⁸⁵ دك: حاجز ترابي أو تل من الرمل. [15].

²⁸⁶ قرية النجيد: النجيد تقع في ولاية عبرى، التابعة لمحافظة الظاهرة في سلطنة عُمان.

²⁸⁷ الصلهمي الهنائي: الصلاهة والهناية قبائل عُمانية.

²⁸⁸ اهناه، كذا بالأصل، والمقصود قبيلة الهناية.

13 -صحيح الوليد بن زاهر بن غصن الهنائي 26 / 11 / 87م

نشر الوثيقة(79)[62]:

- 1 - بسم الله الرحمن الرحيم
- 2 -قد باع عبد الله بن حمد بن محمد الحتروشي العابية التي تخصه من بلد طهوه⁽²⁸⁹⁾ التي اشتراها
- 3 -من أولاد مسعود بن سالم وخميس وولد اخيهم راشد بن علي بني بو ربيع وتريكة⁽²⁹⁰⁾
- 4 -اخيهم سلامه بن حمد الحتر<و>شي فقد باع المذكور العابية المشار اليها على المواطن
- 5 -محمد بن عبد الله بن خميس الداودي بمبلغ وقدره ثمانية آلاف ريال
- 6 -عُماني فقد باع له بيع القطع والمنع بعدها "8000"
- 7 -العابية من بئر واشجار وبما حاط بها الجدار من اربع الجهات بيعا صحيحا
- 8 -شرعيا باقراره على نفسه حسب توقيعه فقد قبض الثمن
- 9 -المباع به وكتبه مبارك بن عبد الله بن سعيد البهلولي
- 10 - توقيع البايع بسمه عبد الله بن حمد بن محمد الحتروشي بتاريخ 14 شوال عام 1418هـ
- 11 -الموافق 10 / 2 / 1998م
- 12 -ولقد شهد على ذلك وأنا علي بن سعيد بن ناجم الهاشمي
- 13 -وهذا هو توقيعي على ذلك الرقم 0603398/8
- 14 -ولقد شهد على ذلك وأنا صالح عبد الله بن حمد الحتروشي
- 15 -شهد بذلك سعيد سالم الربيعي الرقم / 1614119 توقيع
- 16 -الرقم / 1 / 0138181
- 17 -لقد شهد ذلك سلطان بن عامر بن ناصر الدرعي رقم البطاقة 0081883 / 8

²⁸⁹ طهوه: بلدة بالكامل والوافي - الشرقية جنوب.
²⁹⁰ تريكة: أي الجدة.

نشر الوثيقة(81)[62]:

- 1 - بسم الله الرحمن الرحيم
- 2 - سلطنة عُمان رقم التسجيل: 432
- 3 - وزارة العدل رقم الجلد: 1 / 2001م
- 4 - المديرية العامة لشئون المحاكم الشرعية رقم الصحيفة 181
- 5 - محكمة السوق الشرعية التاريخ: هـ 3 محرم 1422
- م 28 / 3 / 2001م
- 6 - اقرار شرعي
- 7 - اسم المقر: خميس وراشد ابني سعيد اليعمدي الجنسيه عُمانيان رقم الجواز/ البطاقة....
- 8 - اسم المقر له: علي بن خميس اليعمدي الجنسيه عُماني رقم الجواز/ البطاقة..
- 9 - موضوع الاقرار: عقد بيع
- 10 - لقر خميس وراشد ابني سعيد بن عبد الله اليعمدي بأنهما باعا لعللي
- 11 - لبن خميس بن سعيد اليعمدي منزلهما الكائن بمنطقة الغليل بولايه السوق
- 12 - والثابت لهما بموجب شهادة من عبد الله بن علي بن محمد الخروصي
- 13 - وشهادة خميس بن حمود بن حمد الكيومي وشهادتي وحدود هذا البيع
- 14 - من الشمال فضاء ومن الجنوب فضاء ومن الشرق طريق ومن الغرب
- 15 - طريق باع⁽²⁹¹⁾ له بحده وحدوده وطرقه الشرعيه بيع القطع مقابل
- 16 - مبلغ وقدره الف ريال عُماني 1000 وقد استلما المقران الثمن اقرارا
- 17 - منه بذلك وذلك بتاريخ اليوم 22 / 12 / 1421 هـ الموافق 19 / 3 / 2001م
- 18 - وكتبه شاهدا بذلك ناصر بن محمد بن سليم الخروصي بيده
- 19 - شهدت بذلك وانا عبد الله بن علي بن محمد الخروصي بيده

²⁹¹ باع: كذا بالأصل، وصحتها: باعا.

-النتائج:

أمكننت الدراسة بالخروج بقواعد علم الدبلوماسية العامة التي اتبعت في صياغة وثائق البيع والشراء في دولة عُمان وزنجبار (أثناء ما كانا دولة واحدة)، عبر تلك الفترة الزمنية الطويلة نسبياً، فكانت كالتالي:

- 1 - البسملة، أو صيغة "بمنه تعالى" عنصر رئيس لبدا الوثيقة، توضع في وسط السطر الأول على الأرجح.
- 2 - إذا وجدت مصوغات مُرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتصرف البيع يتم ذكرها أولاً بصيغة: أقر، أقرت، أقرأ، أقرأوا بأن عليهم دين-مثلاً- أو وصية ببذلك.
- 3 - بعد الإقرار تأتي صيغة: (باع، باعت، باعا، باعوا).
- 4 - تحديد العين المُباعة تحديداً معلوماً للمتبايعين وأهل المنطقة، وقد يكون مُجهلاً لمن هم خارج نطاق هذه المنطقة، لأن الوثائق لم تُحدد المساحات تحديداً، سواء أكان المبيع مزارع وأراضي وبيوت وأثار ماء وأشجار ونخيل، التي هي مفردات البيوع في تلك المنطقة في ذلك الزمن، ومع ذلك فالتحديد يتم بذكر الحدود بالنسبة للجوار والطرق والسواقي والحرم المعروف لدى البلدة وأهلها.
- 5 - لم تُحدد المساحات بأي وحدات قياس إلا في ست وثائق فقط؛ حيث حدد المساحات بالمتراً والقدم والذراع.
- 6 - الوثائق غير الرسمية لا نجد بها ذكر للدولة ولا المحافظة، فالراسخ في الأذهان المنطق القبلي لا الدولة.
- 7 - وثائق بيع البيوت، يصفها وصفاً عاماً من حيث الحدود الأربع والجدر والحوائط والأسقف والجنوع والأخشاب والأبواب والنوافذ سواء أكان من المواد الثابتة أم غير الثابتة، ولكن لم يفصل بين البيت ككيان مادي والأرض المُقامة عليه، إلا في وثيقتين فقط.
- 8 - يتم ذكر المتبايعين ذكراً واضحاً لأصحاب البلدة التي تم فيها التصرف.
- 9 - يتم ذكر الثمن بالعدد والقيمة والنوع بالأرقام أو بالأحرف؛ أو أن يتم بالأحرف والأرقام معاً حرصاً لعدم التلاعب في قيمة الثمن، خاصة إذا كان هناك عاجل وأجل.
- 10 - بعد إقرار البيع يتم ذكر صيغة أنه بيع الأصل والقطع والمنع أو الحوز، أو البات لدلالة على أنه لا رجعة فيه.
- 11 - للثمن يتم دفعه دفعة واحدة، أو يتم دفع جزء عاجل وجزء آخر أجل لمدة مُحددة باليوم في الوثيقة، ويتم السداد والإقرار بالاستلام في اليوم المُحدد لذلك بشهادة شهود في ذيل نفس ورقة البيع.
- 12 - عند استلام البائع الثمن كاملاً يقر البائع باستلام المبلغ كاملاً وأنه أبرأ ذمة المُشتري ولم تعد له أي دعوى في ذلك.
- 13 - صيغة: "اشتري" لم تُذكر إلا في وثيقة واحدة فقط، ربما لأن البائعة امرأة.

- 14 عند بيع الإقالة يتم ذكر المدة تحديداً دقيقاً باليوم والشهر والسنة تبدأ من يوم تحرير الوثيقة.
- 15 قد يُذكر سند البيع السابق كما في الوثيقة (58).
- 16 للبنانيان والخدم والعبيد كان من حقهم التملك ومن ثم البيع كما بالوثيقة (59).
- 17 -تاريخ تحرير الوثيقة يُحدد باليوم والشهر والسنة الهجرية أو الهجرية وما يُقابلها بالميلادي.
- 18 للكاتب قد يكون حُرّاً أو مُحرراً أو مولى أو عبداً رقيقاً مازال خاصة بزنجبار، ويثبت اسمه كاملاً إن كان حُرّاً، واسمه واسم مولاه إن كان عبداً أم مولى، ويؤكد الكاتب أنه كتب بأمر البائع أو الإمام أو القاضي، وينتهي صيغة تحرير اسمه تلك بلفظ "بيده أو بيدي" وقد يعقبها بلفظ يحمل الخوف من الله وهو "بيده الفانية".
- 19 للشهود يكتبون أنهم شهدوا بأنفسهم أو أن المتبايعين طلبوا منهم الشهادة فشهدوا على ذلك ثم يحررون أسمائهم ثم يعقبونها بلفظ "بيده" أو إن كتب عنهم شخص آخر يكتب أنه كتب بدلاً عنه بيده، والشهود قد يكونوا اثنان أو ثلاثة أو أكثر أو ربما لا يكون بالوثيقة إلا شاهداً واحداً، حتى أن الكاتب ربما يكون كاتباً وشاهداً في آنٍ واحد.
- 20 للشهود قد يكونوا رجالاً أو نساءً، وقد يكونوا عتقاء أو موالى.
- 21 لا يوجد بالوثائق لا تصريحاً ولا تلميحاً بأن العقد كُتب بناءً على المذهب الفلاني، على الرغم من انتشار ثلاثة مذاهب بتلك الدولة وزنجبار أثناء حكم العُمانيين لها، وهي الإباضية والسُنية والشيعة.
- 22 للكُتاب أو الشهود كثيراً ما يسبقون تحرير أسمائهم بعبارات التذلل والخوف والخضوع لله أو عبارات الرجاء مثل: العبد الفقير لله- العبد الفقير لرحمة ربه- العبد الحقيّر- العبد الأقل- الغني بالله.
- 23 قد يسبق أو يعقب اسم الكاتب أو الشهود عبارات تأكيد أن الله شاهداً ومطلعاً على هذا التصرف وما فيه مثل: والله خير الشاهدين - وكفي بالله شاهداً - الله خيراً شاهداً.
- 24 قد يعقب العقد مباشرة أو بعد مرور زمناً ما بيع آخر لنفس المبيع السابق ذكره أو إحالة نفس المبيع لشخص آخر، يتم هذا التصرف أو ذاك في نفس الورقة في باطنها إن كان فيها فراغ في ذيلها أو في ظهرها.
- 25 -بعض الوثائق يتم عرضها على ذوي الخبرة أو المختص أو المسئول الرسمي أو الشرفي بالمكان المُنعقد فيه التصرف لمراجعتها وتأكيد أنه صحيح، وذلك بذكر اسمه مسبقاً بلفظ (صحيح، أو صح، أو صحيحة) كعبارات توثيقية.

- توصلت الدراسة إلى:

- 1 - إثبات وجود تغيرات في الصيغ الدبلوماسية مع تقدم الزمن ووجود حكومات منظمة في تلك البلاد.
- 2 - قام الباحث بعمل دراسة أرشيفية دبلوماسية للوثائق محل الدراسة، وعمل بطاقة وصف أرشيفي علمي لإحدى تلك الوثائق.
- 3 - تمثلت المبيعات في: بيوت، دكاكين مبنية بالمواد الثابتة أو غير الثابتة، مزارع، حصص من مياه الأفلاج، آبار ماء، نخيل، أشجار، أسهم من شركة تجارية.
- 4 - وجدت وثائق لم يُحدد فيها ثمن الشيء المبيع كأن يكون قياضاً أو هدية أو عطاءً أو منحة.
- 5 - اختلف ثمن البيع من منطقة لأخرى ومن فترة زمنية لفترة أخرى حسب قيمة وأهمية الشيء المبيع، وإذا ما قارنا مثلاً ما بين ثمن البيت في وثيقة و ثمن بيت في وثيقة أخرى قريبة منها زمنياً نجد فروق كبيرة في الأسعار، ولوجدنا بونا شاسعاً بين ثمنهما على الرغم من أنه قد يكون البيع الأول-وهو الأعلى سعراً- أقدم من الثاني، وقد يكون ذلك ناتجاً عن كون المبيع هذا ذو مساحة أكبر ومادة بنائه الحجر، أما البيت في الوثيقة الثانية قد يكون مساحته صغيرة ومادة بنائه البوص والغاب أو ما شابه ذلك من مواد البناء البدائية التي انتشرت في تلك البقعة في ذلك الزمن، علاوة على اختلاف مكان كل منهما.
- 6 - اختلفت قواعد إثبات التصرفات والأجزاء القانونية في الوثائق كالتالي: بعض الوثائق يتم تحديد كاتبها وإثبات بعض الأجزاء القانونية كالتيحية والتنبيه ثم العرض بشرح الدوافع التي أدت للتصرف المدون، ثم ذكر هذا التصرف تفصيلاً مع ذكر صيغها القانونية الرامية لإلزام تنفيذه، وفي النهاية ذكر في البروتوكول الختامي علامات الصحة والإثبات وصيغ دعائية وتاريخ وتوقيعات الشهود، وقد يسبق شهادة الشهود وتوقيعاتهم عبارات مثل: صحيح ما ذكر وحرر، أو على الوجه الصحيح، ثم إثبات إن كان الشاهد هو كاتب التوقيع بنفسه أم لا، واعتاد كتاب تلك الوثائق عدم الاهتمام بقواعد الإملاء والنحو، وكذلك أهمل الشكل وعلامات الترقيم، وكل الوثائق حُررت في جلسة واحدة بحضور الجميع مرة واحدة مُجتمعين.
- 7 - أثبت كُتاب بعض الوثائق الأرقام الحسابية (5، 6، 4) بطريقة اعتادها العُمانيون وهي أن رقم (5) كُتب كأنه حرف (B) مقلوباً، ورقم (6) كُتب كأنه حرف (ء)، ورقم (4) رُسم قريباً من حرف (F)، ووجد بتلك الوثائق إثبات للشدة، وتم تقطيع بعض الكلمات على جزئين في نهاية السطر وبداية السطر التالي.
- 8 - أهمل كُتاب الوثائق الهمزات وعلامات الترقيم، وُذكر التاريخ باليوم والشهر والسنة الهجرية أرقاماً وحروفاً منعاً للجهالة، مع تفضيله لذكر عدد الأيام المُنصرمة من الشهر على أن يتوقع ما بقي منه، فيذكر مثلاً: سبعة عشر يوماً خلت من شهر كذا، وعند ذكر البيع ذكر العين المُباعة بحدودها تفصيلاً والثَّمَن ونوع العُملة والتسليم باليد منعاً للجهالة، وبعض الوثائق كُتبت وروجعت من مختصين.
- 9 - حصر الباحث أسماء أطراف التصرفات والشهود والقضاة والولاة والكُتاب الواردة بالوثائق.

10 إبراز نوعية البيوع واختلاف وأسعارها وأسباب ذلك من خلال حصر الأشياء المبيعة وأثمانها وأسباب البيع، وحصر سنوات إجراء التعاقدات والإقالات المذكورة بسلطنة عُمان وزنجبار، وكذلك حصر الأماكن الجغرافية والبلدان والقري المذكورة أو الأفلاج بسلطنة عُمان وزنجبار، والتي أحياناً لم يهدنا لمكان إصدارها إلا بعض أسماء الأشخاص المذكورين ثم وجود الأصول عند أصحابها، وكذلك عدم وجود حدود واضحة وحادة في الأماكن الجغرافية، وأن كُتاب تلك الوثائق كانوا يؤسسون لأنفسهم وذويهم فقط ولا علاقة للمناطق الأخرى بهم، ولا علاقة لهم كذلك بالعالم ككل، ولا يعنيهم الآخرون، فهم يُثبتون لأنفسهم فقط، وربما يكون ذلك نابعا من آثار الحياة القبلية الموجودة بعُمان وحتى زنجبار باعتبارها كانت جزءا لا يتجزأ من عُمان.

11 حرص العُمانيون على تسجيل تصرفاتهم في وثائق ثابتة ونافاذة لعدم ضياع الحقوق، حتى بعد مرور زمن طويل على عدم إثباتها؛ ربما لعدم تشعب العائلة بالشكل الذي يؤدي إلى النزاع، أو ربما أتى إثبات التصرف نتيجة تداخل التصرفات الأخرى المترتبة على البيع، أو وجود نزاع بين المتبايعين أو ورثتهم.

12 تُوجد بعض الإشكاليات الخاصة ببعض الوثائق منها: ذكر أشخاص غير معلوم سبب ذكر أسمائهم وعلاقاتهم بالتصرف القانوني، وكذلك ميراث أحد الأشخاص لا نعرف سبباً لميراثه ولا قيمة هذا الميراث، ثم تلك البنات التي تم تسليمها للمُشتري، لا نعرف سبباً لذلك، وقد حاول البحث تفنيد بعض المُعطيات المُتضمنة بالوثائق ومُحاولة إيجاد حلول لما اعترأها من غموض ما أمكن، وكذلك وجود أخطاء بالوثائق في التاريخ وغيره؛ راجع لكون أغلبها لم يُراجع كما الوثيقة الأولى من جهة مُختصة أو أناس يجيدون تلك المسائل؛ حيث وجدت إشكالية حسابية في تحديد التاريخ بالوثيقة (24).

المصادر والمراجع:

- [1] إبراهيم، عبد اللطيف . خمس وثائق شرعية من الوثائق العربية في العصور الوسطى. مجلة جامعة أم درمان الإسلامية، 2ع(1969م)، ص185.
- [2] الأرمي، محمد الأمين بن عبد الله العلوي الهَرري الشافعي . الكوكب الوهاج والروض النهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج . مراجعة: لجنة من العلماء برئاسة: هاشم محمد علي مهدي . ط1. القاهرة: دار المنهاج، 2009م، ص112.
- [3] الألوسي، سالم . علم تحقيق الوثائق . مجلة الوثائق العربية . بغداد: العراق، 2ع(1976م)، ص3.
- [4] أمين، علي حيدر خواجه . درر الحكام في شرح مجلة الأحكام . تعريب: فهمي الحسيني. ط1. ج1. القاهرة: دار الجيل ، 1991م، ص136.
- [5] إنجرامس، دبليو إتش . حضرموت . ط1. عدن: جامعة عدن للطباعة والنشر، 2010م، ص140، 154.
- [6] إنغرامز، وليام هارولد . زنجبار: تاريخها وشعبها . ترجمة عدنان خالد عبد الله . ط1. أبو ظبي: دار الكتب الوطنية، 2012م، ص21، 22، 25.
- [7] أنيس، إبراهيم . الأصوات اللغوية . ط5. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1975م، ص25، 61، 63.
- [8] أيوب، حسن محمد . تبسيط العقائد الإسلامية . بيروت: دار الندوة الجديدة، 1983م، ص269.
- [9] البوسعيد، موسى بن خميس بن محمد . أملاك بيت المال في سلطنة عُمان . ط1. عُمان: مطابع وزارة الأوقاف، 2011م، ص40، 41، 67.
- [10] التميمي، أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر المازري المالكي . شرح التلقين . تحقيق: محمد المختار السلامي. ط1. ج2. القاهرة: دار الغرب الإسلامي، 2008م، ص655.
- [11] الجبوري، بيارك فارس حسين . التركية والحماية المدنية للخلف العام في ظل أنظمة تقسيمها . ط1. العراق: مكتبة زين الحقوقية، 2012م، ص84، 123.
- [12] الجبوري، مصطفى إبراهيم . زنجبار في ظل الحكم العربي 1832-1890م . سلطنة عُمان: وزارة التراث والثقافة، 2007م، ص85، 86، 285.
- [13] الجزيري، عبد الرحمن بن محمد عوض . الفقه على المذاهب الأربعة . ط2. ج2. بيروت: دار الكتب العلمية، 2003م، ص8، 193، 201.
- [14] الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد أبو المعالي ركن الدين . نهاية المطلب في دراية المذهب . حققه وصنع فهرسه: عبد العظيم محمود الذيب . ط1. ج19. القاهرة: دار المنهاج، 2007م، ص85.
- [15] الحبسي، عبد الله بن صالح بن خلفان . معجم المفردات العامية العُمانية . ط2. سلطنة عُمان: مؤسسة عُمان للصفاء والنشر، 2007م، ص84، 114، 119، 122، 126، 128، 135، 136، 139، 147، 151، 154، 162، 188، 189، 195، 239، 241، 265.
- [16] حَبَنَكَة، عبد الرحمن بن حسن . البلاغة العربية . ط1. ج1. دمشق: دار القلم، 1996م، ص224، 225.
- [17] حسن، عباس . النحو الوافي . ط15. ج4. القاهرة: دار المعارف، دت، ص119.
- [18] الحطاب، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي الرُعيني المالكي . مواهب الجليل في شرح مختصر خليل . ط3. ج4. القاهرة: دار الفكر، 1992م، ص232.
- [19] خطاب، محمود شيت . قادة فتح الأندلس . ط1. ج2. القاهرة: مؤسسة علوم القرآن، 2003م، ص117.
- [20] الخطيب، مصطفى عبد الكريم . معجم المصطلحات والألقاب التاريخية . ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1996م، ص263، 278، 279.
- [21] الخليل، أحمد بن محمد بن حسن بن إبراهيم . شرح زاد المستقنع . ج3 . د.م. دن، دت، ص316.
- [22] الخولي، جمال إبراهيم . فهرسة الوثائق الأرشيفية . الإسكندرية: دار الثقافة العلمية، 2002م، ص39.
- [23] داوود، أحمد محمد علي . الأحوال الشخصية . مج2. ج3، 4. عُمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009م، ص403.
- [24] الدُّنِّيَّان، أبو عمر دُنِّيَّان بن محمد . الْمُعَامَلَاتُ الْمَالِيَّةُ أَصَالَةٌ وَمُعَاوَرَةٌ، تقديم: مَعْبُدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمُحْسِنِ التُّرْكِيِّ . ط2. ج5. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 1432هـ، ص287.
- [25] دُوْزِي، رينهارت بيتر آن . تكملة المعاجم العربية . نقله إلى العربية وعلق عليه: مُحَمَّدُ سَلِيمُ النُّعَيْمِي . ط1. ج8. العراق: وزارة الثقافة والإعلام، 2000م، ص180.
- [26] الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالسعودية . مجلة البحوث الإسلامية، ج48(دت)، ص72.
- [27] رضا، محمد رشيد بن علي . مجلة المنار بالقاهرة . ج16 (دت)، ص941.
- [28] الزبير، محمد بن . موسوعة أرض عُمان . ط1. مج2. مسقط: المطابع العالمية، 2005م، ص1721.
- [29] الزحيلي، وهبة بن مصطفى . التفسير الوسيط للزحيلي . ط1. ج1. دمشق: دار الفكر، 1422هـ، ص426.

- [30] ----- . الفقه الإسلامي وأدلته (الشامل للأدلة الشرعية والآراء المذهبية وأهم النظريات الفقهية وتحقيق الأحاديث النبوية وتخریجها) . ط4 . ج4 . دمشق: دار الفكر، دت، ص3323، 3197، 3030، 3922، 4392، 4571.
- [31] الزرقاني، عبد الباقي بن يوسف بن أحمد المصري . شرح الزرقاني على مختصر خليل والفتح الرباني فيما ذهل عنه الزرقاني . ضبطه وصححه وخرج آياته: عبد السلام محمد أمين . ط1 . ج5 . القاهرة: دار الكتب العلمية، 2002م، 313.
- [32] السرطاوي، فؤاد عبد اللطيف . الوجيز في الوصايا والمواثيق . الأردن : دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، 2010م، ص15، 51.
- [33] السعدي، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله . تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان . تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق . ط1 . القاهرة: مؤسسة الرسالة، 2000م، ص210.
- [34] السيابي، سالم بن حمود . إسعاف الأعيان في أنساب أهل عُمان . بيروت: منشورات المكتب الإسلامي، 1965م، ص111، 112.
- [35] السيد، محمد إبراهيم . مقدمة للوثائق العربية . ج1، 5 . القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1987م، ص29، 30، 31.
- [36] صالح، عبد العزيز . تاريخ شبه الجزيرة العربية في عصورها القديمة . القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، دت، ص71.
- [37] الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري . شرح معاني الآثار . حققه وقدم له: محمد زهري النجار . راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: يوسف عبد الرحمن المرعشلي . ط1 . ج2 . القاهرة: عالم الكتب، 1994م، ص270.
- [38] عبد الرحيم، عبد الرحيم عبد الرحمن . وثائق الأرشيف المصري وأهميتها لدراسة تاريخ شبه الجزيرة العربية والخليج العربي، مجلة الروزنامة بالقاهرة . دار الكتب والوثائق القومية. ع3(2005م)، ص317.
- [39] العثيمين، محمد بن صالح بن محمد . الضياء اللامع من الخطب الجوامع . ط1 . ج2 . جدة: الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، 1988م، ص269.
- [40] العريمي، مبارك بن خميس . عُمان في التاريخ . ط3 . سلطنة عُمان: وزارة الإعلام، 2010م، ص284.
- [41] عصفور، محمد أبو المحاسن . معالم حضارات الشرق الأدنى القديم . القاهرة: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1987م، ص241.
- [42] العقل، ناصر بن عبد الكريم العلي . التعليق على شرح السنة للبرهاري . دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية، التعليق على شرح السنة للبرهاري . ج12 . دم: دن . 2014م، ص30، 98.
- [43] عمران، محمد زياد . مدخل إلى علم التاريخ . القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005م، ص128.
- [44] عنان، محمد عبد الله . دولة الإسلام في الأندلس . ج5 . القاهرة: مكتبة الخانجي، 1997م، ص57، 71.
- [45] الفاسي، عبد الله بن صالح . البوسعيديون حكام زنجبار . ترجمة محمد أمين عبد الله . ع3 . ط2 . سلطنة عُمان: وزارة التراث القومي والثقافة، دت، ص77، 79.
- [46] القرآن الكريم . البقرة: 275، المائدة: 1، النساء: 5، الإسراء: 34.
- [47] اللخمي، علي بن محمد الربيعي أبو الحسن . التبصرة . دراسة وتحقيق: أحمد عبد الكريم نجيب . ط1 . ج11، قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2011م، ص56.
- [48] لقاء مع الفاضلة: أماني بنت عبد الله البكري - سائل: سلطنة عمان، ربيع 2017م.
- [49] لقاء مع الفاضل: راشد بن عبد الله بن سليمان المعولي - الشرق الأوسط - مسقط: سلطنة عمان، ربيع 2017م.
- [50] لقاء مع الفاضل: عبد الله حمد الجابري - قرية الردة - المضبي - الشرقية شمال: سلطنة عمان، ربيع 2017م.
- [51] لقاء مع الشيخ: محمد بن حميد العامري - الحيل الجنوبية - السيب - مسقط: سلطنة عمان، ربيع 2017م.
- [52] لقاء مع الفاضلة: نوال بنت حمد بن سعيد الحجريه - بدية - الشرقية شمال: سلطنة عمان، ربيع 2017م.
- [53] الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي . الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني . تحقيق: علي محمد معوض . ط1 . ج9 . لبنان: دار الكتب العلمية، 1999م، ص368.
- [54] مايلر، س. ب . الخليج بلدانه وقبائله . ترجمة: محمد أمين عبد الله . ط4 . سلطنة عُمان: دار جريدة عُمان للصحافة والنشر، 1988م، ص289.
- [55] مرسوم سلطاني رقم 29 / 2013 . بإصدار قانون المعاملات المدنية. الجريدة الرسمية : سلطنة عمان. ع1012، 2013م، مواد: 66، 67، 71، 72، 117.
- [56] المزروعى، الأمين بن علي . دراسات في تاريخ عُمان الحديث- تاريخ ولاية المزارعة في أفريقيا الشرقية . دراسة وتحقيق: إبراهيم الزين صغيرون . سلطنة عُمان: جامعة السلطان قابوس، 1995م، ص202، 203، 213.

- [57] المشني، منال محمود . الشرح الوافي لأحكام التركات والمواريث – دراسة مُفصلة بين الفقه والقانون . عُمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011م، ص34، 35.
- [58] المعمري، سعيد بن سالم . سلطنة عُمان تاريخ وحضارة . ط1. مسقط: مكتبة النفائس، 2010م، ص253.
- [59] المغيري، سعيد بن علي المغيري . جبهة الأخبار في تاريخ زنجبار . ج2. سلطنة عُمان: وزارة التراث، 1995م، ص41.
- [60] ميلاد، سلوى علي . ترتيب ووصف الوثائق الأرشيفية . مجلة الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات . القاهرة . ع9 (1998م)، ص26، 44-70، 103.
- [61] الهنائي، مداد بن سعيد بن حمد . التاريخ والبيان في أنساب قبائل عُمان . ط1. لندن: دار الحكمة، 2010م، ص274، 276، 475.
- [62] الوثائق(صور): الملحق: صور الوثائق أرقام(1-5، 8، 12، 15-20، 23، 24، 28، 30، 33، 35، 36، 38، 39، 41، 45، 51، 52، 56، 58، 62، 63، 67، 69، 70، 71، 74، 75، 76، 79، 81).
- [63] وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت . الموسوعة الفقهية الكويتية . ط2. ج16. الكويت: دار السلاسل، 1427هـ، 38، 250، 253.
- [64] وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه . موارد المياه في عُمان . ط2. عُمان: طبعة مزون، 2008م، ص15، 100، 101.
- [65] H. Ch. Lea: History of the Inquisition in Spain, V. I, pp62- 64.
- [66] <http://www.ahlalheeth.com>
- [67] <http://www.almaany.com/ar/dict/ar/فضيلة> , <http://www.almrsl.com/post/332997>
- [68] <https://ar.wikipedia.org/wiki>
- [69] www.dorar.net
- [70] <https://www.isalna.com/137234/>
- [71] <http://www.islamtoday.net>
- [72] <http://www.islamweb.net>
- [73] <http://www.omanlegal.net/vb/showthread.php?t=113>
- [74] <http://www.taddart.org/?p=6620>
- [75] Jams . Introduction to English law 12th edition . butter worth, 1998, p414.
- [76] R. Garcia di Linares. Escrituras Arabes Perteneientes al Archivo de Nuestra Senora del Pilar de Zaragoza Homenaje a Francisco Codera,1904, p171- 197.

الملاحق

الوثيقة الثانية:

بيع مزرعة بولاية بُهلا في 11 مارس 1784م.

الوثيقة الرابعة:

بيع نصف بيت بالحطب والطين بزنجبار في 5 يناير 1897م.

الوثيقة السادسة:

بيع أربع نخلات وشجرة بيع خيار في 19 فبراير 1901م.

الوثيقة الثامنة:

- الوثيقة الأولى:

بيع قطعة أرض ببلدة هصاص بتاريخ يوم 4 يناير [غير محدد السنة].

- الوثيقة الثالثة:

بيع شيخة لناصر بن خاتم ملكها كله ببلدة بديّة 13 أبريل 1888م.

- الوثيقة الخامسة:

بيع ربع أثر ماء من فليج العوابي في 28 يونيو 1900م.

- الوثيقة السابعة:

بيع مبنى بالطين والخشب بزنجير في 30 يولييه 1905م.

الوثيقة العاشرة:

نقض بيع وشراء خيار، ثم الشراء بإبراء في 29 أبريل 1904م.

- الوثيقة التاسعة:

بيع نخل بآثار ماء في سمائل بوادي بني رواحة في 31 مارس 1916م.

الوثيقة الثانية عشر:

بيع نخل بسمائل في 14 يونية 1906م.

- الوثيقة الحادية عشر:

بيع بيت بالطين والخشب ببديية في 6 يناير 1926م.

بيع ثلثين من شجرة الاتبا بمنح في 10 مايو 1925م.

الوثيقة الثالثة عشر:

بيع حوش وأربع دكاكين ببلدة المضيرب في 24 ديسمبر 1927م.

- الوثيقة الخامسة عشر:

بيع أثر ماء من فلج العينين في 5 نوفمبر 1930م.

- الوثيقة السابعة عشر:

بيع مزرعة في 22 يونيو 1934م.

- الوثيقة التاسعة عشر:

الوثيقة الرابعة عشر:

بيع أثر ماء من فلج المصرج بمنح في 21 سبتمبر 1930م.

الوثيقة السادسة عشر:

بيع قارب شراعي بزنجبار في 1 يوليو 1931م.

الوثيقة الثامنة عشر:

بيع مزرعة وبيت بقرية الشارق بالمضيبي في 29 فبراير 1936م.

الوثيقة العشرون:

بيع مزرعة بقرية ستل بوادي بني خروص في 10 يوليو 1941م.

بيع مزرعة بفلج بوحلفه من بلد حبرا من وادي المعاول في 12 مايو 1938م.

الوثيقة الثانية والعشرون:

- الوثيقة الإحدى والعشرون:

بيع نخلة بفلج البحر ببلدة الشريعة مع الإقامة لمدة خمس عشر سنة في 13 اغسطس 1944م.

بيع بئر بالسيب بمسقط في 8 يناير 1943م.

الوثيقة الرابعة والعشرون:

- الوثيقة الثالثة والعشرون:

بيع بيت بالطين والحجارة بولاية مطرح في 8 يونيو 1946م

بيع بيت بجعلان بني بو حسن في 27 ديسمبر 1945م.

الوثيقة السادسة والعشرون:

- الوثيقة الخامسة والعشرون:

اقرار بيع بفلج شبوه بقرية السليف عبري في 22 أغسطس 1950م

بيع سهم من الأرض وجزء من بئر وإقالة لمدة خمس سنوات في 4 يناير 1949.

الوثيقة الثامنة والعشرون:

بيع نخلة بكل مشتملاتها ببركاء في أول أبريل 1952م.

بيع حلبة بفلج كبير مع الإقالة لمدة ثمانية أعوام في 8 يناير 1951م.

الوثيقة الثلاثون:

بيع أرض بفلج دارس بنزوى في 20 أبريل 1953م.

بيع مال أخضر وبئر ونخل وأشجار بأرض البحرين ببركاء في 13 أبريل 1952م.

الوثيقة الثانية والثلاثون:

الوثيقة الإحدى والثلاثون:

بيع نخلة نخال بفلاج الرحمة بقرية المهجة في 29 مايو 1955م.

بيع دكان دون الأرض بنزوى في 25 أكتوبر 1954م.

الوثيقة الرابعة والثلاثون:

الوثيقة الثالثة والثلاثون:

بيع أثر ماء من فلاج البحر في 12 يونيو 1956م.

بيع بيت بقرية الطين والحجر الحميل بالرساتق في 7 يونيو 1955م.

الوثيقة السادسة والثلاثون:

- الوثيقة الخامسة والثلاثون:

بيع قطعة أرض من فلاج البحيرة بسعد الشان في 1 مايو 1960م.

بيع مزرعة ببلد الحجيرة بالسويق في 29 مارس 1956م.

الوثيقة الثامنة والثلاثون:

- الوثيقة السابعة والثلاثون:

بيع مال ببلد الفتح ببهلا في 9 سبتمبر 1960م.

الوثيقة الأربعون:

بيع بيت من طين وحجر في مطرح بمسقط في 17 مايو 1960م

- الوثيقة التاسعة والثلاثون:

بيع غالة يابراء في 21 أبريل 1961م.

الوثيقة الثانية والأربعون:

بيع بيت بقرية وادي العين بعبري في 4 فبراير 1961م.

- الوثيقة الإحدى والأربعون:

بيع عشرون نخلة من الحرادي بركاء في 13 سبتمبر 1962م.

الوثيقة الرابعة والأربعون:

بيع ثلاثة فروع (نخلات) بفلاح الرسة بفنحا ولاية بديد في 24 يوليو 1962م.

- الوثيقة الثالثة والأربعون:

بيع مزرعة بالحرايدي ببركاء في 27 ديسمبر 1967م.

بيع عايبة من فلاح ميثا ببهلا في 5 سبتمبر 1963م.

الوثيقة السادسة والأربعون:

- الوثيقة الخامسة والأربعون:

بيع نخلة نغال من بلدة الشريعة فلاح البحر مع الإقالة لمدة عشر سنين في 26 يوليو 1968م.

بيع أربع فروع بفلاح الرسه بفتحها في 11 مايو 1968م.

الوثيقة الثامنة والأربعون:

- الوثيقة السابعة والأربعون:

بيع ثنائي نخلات بفلاح المشراف بلد السيارية بيع خيار لمدة عشر سنين في 16 يونيو 1971م.

بيع مزرعة وسواقيها بإزكي في 16 نوفمبر 1969م

الوثيقة الخمسون:

- الوثيقة التاسعة والأربعون:

بيع ثلاث عوالي من بلدة الشريعة سقي البحر في 9 سبتمبر 1972م.

بيع ست عشر نخلة من فليح المشراف من بلدة السبابة بيع حيار لمدة عشر سنوات في 16 أكتوبر 1971م.

الوثيقة الثانية والخمسون:

- الوثيقة الإحدى والخمسون:

بيع بئرين بركاء في 9 أغسطس 1975م.

بيع نخل وصرم ومفاصل وأرض وشجر وستون أتر ماء في جعلان بني بو حسن 13 يونيو 1973م.

الوثيقة الرابعة والخمسون:

- الوثيقة الثالثة والخمسون:

بيع مزرعة بفلج العين ببلد الحاجر في 14 يناير 1977م.

بيع مزرعة بفلج العين ببلد الحاجر في 23 ديسمبر 1975م.

الوثيقة السادسة والخمسون:

- الوثيقة الخامسة والخمسون:

بيع بيت بوادي عدي بالمضيرب في 20 يولييه 1977م.

بيع مزرعة بفلج أبي الخيس بجعلان بني بو علي في 26 يولييه 1977م.

- الوثيقة السابعة والخمسون:

بيع أرض بالمضيرب في 20 أكتوبر 1977م.

الوثيقة التاسعة والخمسون:

- الوثيقة الثامنة والخمسون:

بيع بيت بمنطقة الغنبة بالسبب بمسقط في 2 ديسمبر 1977م.

بيع نخلة بفلج الخيول بجعلان بني بو حسن في 27 يوليو 1978م.

الوثيقة الإحدى والستون

- الوثيقة الستون:

بيع مزرعة من سقي فلج هصاص بسماثل في 3 فبراير 1980م.

بيع نخلة بالوافي بجعلان بني بو حسن 5 سبتمبر 1979م.

- الوثيقة الثانية والستون:

بيع مال أخضر بالحجيرة بالسويق في 12 مارس 1980م.

- الوثيقة الثالثة والستون:

بيع أراضي بمحلة الغبرا بسفالة سمائل في 29 نوفمبر 1980م.

- الوثيقة الرابعة والستون:

بيع أرض بأمل السليل ببلد الكامل بجعلان في 12 مايو 1981م.

- الوثيقة الخامسة والستون:

بيع بيت بالسعف والجذوع بجعلان بني بو علي في 13 مايو 1981م.

- الوثيقة السادسة الستون:

بيع أربع آثار ماء بجعلان مع الإقالة عشر سنين بجعلان بني بو حسن في 10 أكتوبر 1982م.

الوثيقة السابعة الستون:

بيع موضع نخلة في فلج الوائي بجعلان بني بو حسن في 22 يناير 1983م.

الوثيقة التاسعة الستون:

- الوثيقة الثامنة الستون:

بسم الله الرحمن الرحيم

أقر علي بن زاهر بن خميس الكلباني أنه باع لعل بن سيف بن عبد الله الكلباني الرم الذي له من رضى المقسومة الغزلي من قرية التيجيد بحدة من الجانب الغربي للطريق ومن جانب المشرق البيت الطين الذي باقى له يباع قطعاً أصلاً وذلك عن أربع مئة ريال عمالي وقد استوفى منه الثمن أقر له بذلك على شهر سبعة بن عبد الله وحرر بن سليم بن كلبان وذلك بتاريخ ١٨ جمادى الثاني ١٩٠٤هـ وكثير بأمره خليفة بن علي بن همد الكلباني يري

بيع عابية ببلد هصاص بسمايل في 9 فبراير 1983م.

بيع رم بقرية النجيد في 20 مارس 1984م.

- الوثيقة السبعون:

الوثيقة الإحدى والسبعون:

بيع أرض ببلد وادي العلي في 1 يونيو 1986م.

بيع مال من فلج الجيدر بجعلان بني بو علي في 3 يولي 1989م.

- الوثيقة الثانية والسبعون:

الوثيقة الثالثة والسبعون:

بيع أرض بمنطقة النهضة ببلد الكامل بجعلان في 16 يولي 1990م.

بيع أربع نخلات ببلدة المسفاة بسمد الشأن بالروضة في 28/11/1990م.

- الوثيقة الرابعة والسبعون:

الوثيقة الخامسة والسبعون:

بيع جلبة برسة العمقات بفنجا بولاية بدبد في 4 فبراير 1991م.

بيع عقار بإبراء في 20 مارس 1994م.

- الوثيقة السادسة والسبعون:

الوثيقة السابعة والسبعون:

بيع دكانين بالغنيمية بعلان بي بو حسن مع الاقالة عشر سنوات في 18 أبريل 1995م.

الوثيقة التاسعة والسبعون:

بيع مزرعة بقرية النجيد بسماثل في 28 أغسطس 1994م.

- الوثيقة الثامنة والسبعون:

بيع عاية بيلد طهوة بالكامل والواي في 10 فبراير 1998م.

الوثيقة الإحدى والثمانون:

بيع منزل بمنطقة الغليل بالسوق في 28 مارس 2001م.

بيع منزل ببلد الحجرية بولاية السوق في 12 يونيو 1996م.

- الوثيقة الثمانون:

بيع ضاحية بمنطقة القناطر بلدة السفالة ولاية إيرا في 23 نوفمبر 1999م.

- الوثيقة الثانية والثمانون:

بيع عقار بالكامل والواي في 23 سبتمبر 2013م.

- الوثيقة الثالثة والثمانون:

سلطنة عمان
وزارة العدل
دائرة الكاتب بالعدل

السجل العدلي رقم التسلسل: ١٤٣٧
التاريخ: ٠٧/ ٠٦/ ٢٠٢٠
الموافق: ١١/ ٠٦/ ٢٠٢٠
(نسخة صاحب العلاقة)

حضرت لدينا بهذه الدائرة المواطنان/حميد بن مبارك بن سعيد الحميني رقمه المدني (١٣٨٣٧٨١٤) بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن ابنه القاصر سلطان بن حميد بن مبارك الحميني رقمه المدني (٢٢٢٩٧١١٦) وأقر بأنه باع كامل حصصهم التجارية التابعة لسجل التجاري شركة حميد الحميني للتجارة - توصيه برقم السجل ١١٦٥٧٠٥ والمقدرة نسبتهم بـ ٥٠% لكل منهم للمواطنين/خالد بن أحمد بن محمد الجابري رقمه المدني (٠٧٢٠٨٧٥٥) أحمد بن خالد بن أحمد الجابري رقمه المدني (٢٤٥٤١٨٤٢) ويشتمل هذا البيع على الرخص العمال وكافة متعلقاته القانونية وكافة الملكية الأخرى الخاصة بالسجل المذكور وذلك إقرار منهم على ذلك حرر بتاريخ أعلاه وكتبه سعيد السالمي.

اسم البائع الأول وتوقيعه:
اسم ولي القاصر وتوقيعه:
اسم المشتري وتوقيعه:
اسم ولي المشتري وتوقيعه:
شاهد: رقم هويته: ٩٩٨٣٥٢١
شاهد: رقم هويته: ١٠٥١٩٣٢

معداله بن محمد بن سالم المسوري
الكاتب بالعدل بإمراره

يبيع نصيب من حصص تجارية بشركة في إبراء في 11 مايو 2015م.²⁹²